

أ.د. محمد أزهر السماك

المفردات السياسية

بمنظور القرن الحادي والعشرين

بين المنهجية والتطبيق

المفردات السياسية

أ.د. محمد أزهر السماك



دار اليازوري



دار اليازوري
www.daral-yazori.com

الجغرافيا السياسية
بمنظور القرن الحادي والعشرين
بين المنهجية والتطبيق

موسوعة السّماك العلمية
لأصدارات الكتب الجغرافية المنهجية الحديثة

5

الجغرافيا السياسية

بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق

تأليف

أ.د. محمد أزهر سعيد السماك

III

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ
ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ
جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا
وَشَيْبَةً ۗ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۗ
وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ)

صدق الله العظيم

آية (54)

سورة الروم

اهداء

إلى المؤمنين بأن الحديث السياسي يفسر بنتائجه التي تعكس هوية وأهداف مخططيه. وانه لا سبيل للاستقلال والرفاهية إلا بالتححرر الذاتي للفرد من كافة مظاهر "الثقافات البدائية، إلى المدركين بان الهوية الوطنية" هي حجر الزاوية في بناء صرح الأوطان. إلى الرافضين لسياسات ومخططات وأساليب الفاعل في الخريطة السياسية (الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية). إلى المقتنعين بإيمان بأن السبيل لنضج الشعوب وتقدمها ببنائها الوطني المخطط في إطار من الحرية والشفافية بعيداً عن (التفقيه الإنشائي) طبقاً لأجندة (ثعالب)، "الثقافات البدائية".

إلى كل قطرة دم سالت - وما تزال- فوق تراب الأوطان في عالمنا الفسيح من اجل تعميق الاستقلال الوطني وإعلاء راية الهوية الوطنية، بأساليب ديمقراطية حقيقية.

إلى هؤلاء جميعاً اهدي هذا المجهود تخليداً واعترافاً وتقديراً.

المؤلف

المحتويات

V	إهداء
XII	توطئة
XII	الطريق لتحقيق الرفاهية
1	المقدمة
5	1
5	منهجية البحث في الجغرافيا السياسية
5	1-1 الجغرافيا والجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكيا
5	1-1-1 مفهوم علم الجغرافيا: رؤية فلسفية ⁽²⁾
12	الهوامش والمصادر
13	1-1-2 ظهور الجغرافيا السياسية وتطورها
13	1-1-2-1 الرحلات والكشوف الجغرافية
13	1-1-2-2 النمو السكاني
16	1-1-3 الجيوبولوتيكيا والجغرافيا السياسية
23	الهوامش والمصادر
24	3-1 مناهج البحث في الجغرافيا السياسية
26	1. منهج تحليل القوة أو المنهج التحليلي
27	2. المنهج التاريخي
28	3. المنهج المورفولوجي ⁽⁷⁾
29	4. المنهج الوظيفي
30	5. نظرية الحقل الموحد ⁽⁹⁾ أو منهج جونز كما يسمى:
31	6. مناهج النظام
31	7. المنهج السلوكي ⁽¹⁰⁾
31	8. منهج الوزن الجيوبولوتيكيا (منهج الدكتور أزهر السماك) ⁽¹¹⁾
35	الهوامش والمصادر
37	1. مرحلة التكوين والنشأة ⁽⁴⁾

38	2. مرحلة الشباب
38	3. مرحلة النضج
39	4. مرحلة الكهولة
40	1-2-4-1 مفهوم القوة
44	أنماط القوة في المجتمع الدولي
47	الهوامش والمصادر
48	2
48	البيئة الطبيعية في تركيبة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية
48	1-2 الخصائص الموقعية
49	1-2 الموقع الفلكي
	1. دول جزرية كالجزر اليابانية والجزر البريطانية والدولة القارة
53	(استراليا) وغيرها. وتسمى بالدول البحرية أيضاً.
53	2. دول شبه جزرية أو الدول شبه البحرية كما تسمى:
57	2-1-3 الموقع السوقي
61	2-2 السمات المكانية
61	2-2-1 المساحة
65	2-2-2 الشكل
65	2-2-2-1 الشكل المنتظم
66	2-2-2-2 الشكل المستطيل
66	2-2-2-3 الشكل المجزأ
67	2-2-2-4 الشكل المبعثر ⁽¹⁶⁾
69	التقويم الجغرافي السياسي لعناصر الطبوغرافية
69	(مظاهر السطح) والفيزيوغرافية (والحيوية) للدول
69	2-3-1 الجبال
71	2-3-2 السهول
73	2-4-1 مرتكزات الجغرافية الحيوية
73	2-4-2 المناخ
75	المناخ والمجريات السوقية العسكرية ⁽²¹⁾
76	2-4-2 النباتات الطبيعي

78	3-4-2 الموارد المائية
81	الهوامش والمصادر
83	3
83	الجغرافيا السياسية الاقتصادية في تركيبة الدولة
83	3-1 تحديد مفاهيم ⁰
83	3-1-1 الناتج المحلي الإجمالي
85	3-2 الموارد الزراعية
85	3-2-1- التصور العالمي للموارد الزراعية
88	ثانياً. الموارد غير الغذائية وتشمل: الألبان والمطاط ونباتات الغابة.
100	3-2-3 تحليل المشكلة الغذائية
100	3-2-3-1 النمو السكاني والدخل القومي
105	3-2-4 الفجوة الغذائية
105	3-4-2-1 التصور العام
117	3-2-6 الملامح المستقبلية للأمن الغذائي العربي
118	3-2-7 مستلزمات تحقيق الأمن الغذائي العربي
122	3-3 الموارد المعدنية
122	3-3-1 المعادن الإستراتيجية
122	من معادن الطاقة النفط
124	المعادن الضرورية
124	الحديد ⁽²⁶⁾
125	المعادن الخطيرة
125	الألمنيوم ⁽²⁷⁾
126	توزيع إنتاج البوكسايت في العالم
130	التنمية الإقليمية
132	3-5 النشاط التجاري والعولمة
132	3-5-1 النشاط التجاري:
134	الهوامش والمصادر
136	3-5 العولمة
136	3-5-2 العولمة

VIII

136	3-5-2-1 المدخل لميلاد "ظاهرة العولمة"
138	أولها. عولمة الإعلام
138	وثانيها. عولمة الاقتصاد
140	3-5-1-2 المقصود بالعولمة
147	4
147	الجغرافيا السياسية الاجتماعية للوحدة السياسية
147	4-1 نمو السكان
151	4-2 تركيب السكان
156	الهوامش والمصادر
158	4-3 التنمية البشرية بمنظور التنمية المستدامة (حالة الوطن العربي)
160	3. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل
	4-3-1 واقع التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء مؤشرات
161	القياس
161	4-3-1-1 دليل التنمية البشرية
163	4-3-1-2 إقليم التنمية البشرية المتوسطة
164	4-3-1-3
164	ج. إقليم التنمية البشرية المنخفضة
164	4-3-1-2 اتجاهات دليل التنمية البشرية
166	4-3-1-3 موارد الثروة والأداء الاقتصادي ⁽¹²⁾ :
168	1. مؤشرات السياسية العامة للأنفاق وتوزيع الدخل
169	2-2 مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري)
173	2-4 مؤشرات الفقر
180	3. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل
180	3-1 النتائج بمنظور تحليل القوة
181	3-2 الخيارات المطروحة
183	الهوامش والمصادر
186	5
186	الجغرافية السياسية للحدود الدولية
186	5-1 التخوم والحدود

192	1-2-1-5 الوظيفة الدفاعية أو الأمنية
192	2-2-1-5 الوظيفة الاقتصادية
193	3-2-1-5 الوظيفة الدستورية والقانونية للحدود
194	2-5 تصنيف الحدود ⁽⁸⁾
194	1-2-5 التصنيف الطبيعي:
194	1-2-5 الجبال
196	2-1-2-5 الأنهار
199	4-1-2-5 البحار والمياه الإقليمية
201	"طرق تحديد المياه الإقليمية"
201	تحديد
201	المياه الإقليمية
203	طرق قياس المياه الإقليمية
204	5-1-2-5 الحدود في الفضاء الخارجي
206	2-2-5 التصنيف الصناعي (الفني)
206	3-2-5 التصنيف البشري (الاثنولوجي والانتوغرافي واللغوي والديني)
207	4-2-5 التصنيف القائم على العلاقة بين الحدود والظواهر الحضارية ⁽¹⁶⁾
209	ثبت الهوامش والمصادر
212	6
212	نظريات الاستراتيجية الدولية
214	3-1-6 الصراع الدولي
214	4-1-6 الوفاق الدولي ⁽⁶⁾
215	5-1-6 نظام القطبية الثنائية ⁽⁷⁾
215	6-1-6 المركزية المتعددة البوليسنترزم ⁽⁸⁾
216	7-1-6 التعايش السلمي ⁽⁹⁾
216	2-6 نظرية القوة البرية ⁽¹⁰⁾
216	غرديريك راتزل 1904-1844
217	رودولف كيلن 1922-1864
218	كارل هوسهوفر 1946-1869

219	هالفورد ماكيندر 1861-1947م
224	الفريد ماهان 1840-1914
228	صدى نظرية ماهان وانتقاداتها
229	نيكولاس سيبكمان: 1893 – 1943
231	4-6 نظرية القوة الجوية ⁽¹²⁾
234	5-6 القوة النووية ⁽¹⁴⁾
236	نظرية توازن الرعب النووي
238	السوق النووي الصيني
241	ثبت الهوامش والمصادر
243	7
243	الجيوبولتيكا التطبيقية لدول البحر المتوسط العربية
246	الوزن الجيوبولتيكي للمعايير الطبيعية لدول البحر المتوسط العربية
251	2-7 الوزن الجيوبولتيكي للعناصر البشرية والاقتصادية الرئيسة لدول البحر المتوسط العربية ومستقبلها
256	1-3-2-7 مؤشر التنوع والتركز
257	2-3-2-7 مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي
257	3-3-2-7 مؤشر التبادل الصافي ⁽¹²⁾
258	4-3-2-7 مؤشر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية
263	الهوامش والمصادر

▪ ضرورة رفض (سياسات القطيع) التي عدت السمة المعتمدة من قبل (الفاعل) في الخريطة السياسية بشكلها المباشر (الأنظمة الشمولية ... التي تعد مجتمعات الطحالب والحشرات من ثمارها الحقيقة ... فالطحالب لا تجرؤ على الظهور بالضياء) والتعبير عن افكارها. والحشرات رغم تعدد فصائلها كونها تربو عن نصف مليون فصيلة حشرات ليس فيها سوى دودة القز والنحل. كحشرات مفيدة فقط والباقي ضارة). !!!
أو بشكلها غير المباشر: (الديمقراطية الأمريكية المصدرة لشعوبنا والتي لا يسمح بتطبيقها داخل أراضيها). (كما تفعل في أكثر جوانب الاستهلاك البشري من دواء وعقاقير طبية وغيرها).

والتي تعتمد أسلوب - تعدد الرعاة - ولو بشكل محدود في إدارة القطيع. بتنصيبهم ممثلين أو قادة للجماعات في (ظل الثقافات البدائية) متخذة من أنظمة القوائم المقفلة (التي لا تعترف بها في بلادها (الولايات المتحدة)). وزعامات الكتل والكيانات والتنظيمات الحزبية: القومية والأثنية والمذهبية والعنصرية والطائفية والأسرية وما شابهها... التي تعكس التطبيق الأمين (لثقافات البدائية) وسيلة لأهدافها.

رغم أنها (الولايات المتحدة) لا تعترف ولا تسمح إطلاقاً بمثلها داخل حدودها السياسية.

▪ تتضمن (الديمقراطية الأمريكية المصدرة لشعوب العالم النامي) وسائل التخطيط الإقليمي متمثلة (بنظام الفيدرالية) لكن بأسلوب يختلف تماماً عن منهجه السليم. فالفيدرالية - داخل الولايات الأمريكية - تركز في أجمالها: على مبدأ اعتماد خطوط الطول ودوائر العرض (الفيدرالية الجغرافية بحق) في تحديد الفيدراليات ولنا من خارطة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها مثلاً واضحاً. رغم تكوينها السلالي والأثني والقومي والديني والمذهبي والحضاري المتباين.

في حين تقدم هذه (الوصفة المبرمجة!! لشعوب الدول النامية. مقابل اعتماد (التقسيم الفلكي في تحديد فيدرالياتها).

فهي تسعى من أجل إرساء وتعميق بذور الفرقة والانقسام سلالياً وأثنيياً وقومياً ودينياً ومذهبياً وطائفياً وعنصرياً وفئويماً وأسرياً وحضارياً وما شابهها في غير أراضيها.

▪ تجسد نتائج (سياسات القطيع) في غياب الديمقراطية الحقيقية التي تعتمد (أسلوب الدستور المرن على الأقل في الفترات الانتقالية). والقوائم المفتوحة والترشيح الفردي (ضمن آليات صارمة ومحددة). وإجازة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعمق بادراك (الهوية الوطنية):

- الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري حجر الزاوية في الحياة السياسية الأمريكية، وليس المجسدة لنتائج (الثقافات البدائية)!
- ليس أمام وسائل الإعلام والمناهج التعليمية والثقافية في دول العالم النامي سوى العمل علي مدار الساعة من أجل تعميق (مفهوم الوطنية والانتماء الإنساني) فكراً ومنهجاً وسلوكاً وأساليباً.
 - عندها ستهبئ القاعدة المناسبة لانتخاب (نخباً سياسية) بكل ما تعنيه الكلمة وستضمحل تدريجياً (مظاهر سياسيات القطيع). أو النخب (الكارتونية) المصنعة!!! أزالام قادة التخلف
 - والمحصلة النهائية: سيشعر الناس أنهم أفراداً في مجتمع وليس أعداداً في قطع.

المقدمة

تعد الجغرافيا السياسية غصناً متميزاً - سريع النمو - من غصون علم الجغرافيا. وتنسم بكونها من أكثر التخصصات الجغرافية التي تعالج المشكلات القائمة في الخريطة السياسية ضمن المستويات المختلفة المحلية والقطرية والدولية والعالمية بسواء. فهي تهدف إلى فهم السلوك السياسي للإنسان من خلال ربط وتحليل التفاعلات السياسية المتطورة والسريعة الإيقاع. فالحركة المستمرة للجغرافيا السياسية دفعت البعض إلى أن يطلق عليها تسمية: (الوليد غير الشرعي للجغرافيا). وقد تشاركها فروع الجغرافيا الاقتصادية بهذه الخاصية.

وتبقى الجغرافيا السياسية هي التخصص البارز السريع التطور طبقاً للتطورات الحاصلة في الخريطة السياسية طالما أن الدولة هي وحدة الدراسة في هذا التخصص. يقابلها الإقليم في عموم الدراسات الجغرافية. والدولة تكوين بشري لا يتسم بالثبات مهما طال الزمن أو قصر، ولا بد من تغيرات جوهرية في السياسات الداخلية بسواء. والجغرافيا السياسية تهتم بالسلوك السياسي بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء. فالدولة - وحدة الدراسة - هي الأرومة التي تجمع الجغرافيا السياسية بفروع الجغرافيا الاجتماعية الأخرى: جغرافية السكان وجغرافية الحضر. فالدولة مجموعة من البشر حاكمون ومحكومون يتفاعلون في وحدة مكانية لها ظروفها ومقوماتها مما يجعلها تتخذ سلوكاً يعبر عن آمال سكانها من ناحية وتتناسب وإمكانياتها وظروفها من ناحية أخرى.

وقد ترتب على ذلك أن أضحت كل دولة ظاهرة جغرافية منفردة. وان الجغرافي السياسي يأتي بالجديد من خلال استنتاجاته القائمة على التحليل الجيوسياسي لعناصر البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بما يساهم في تهيئة القاعدة المعلوماتية المطلوبة لمصنع القرار السياسي.

وإذا كان الأمر كذلك فإن استمرار البحث والتأليف في هذا التخصص يعد أمراً غاية في الأهمية، بحكم التغيرات السريعة والمتلاحقة في الخريطة السياسية الدولية أولاً. وللأهمية التطبيقية التي تسهم في التخطيط للعمل اللاحق من قبل صنّاع القرار ثانياً.

وتتأكد الحاجة للبحث والتأليف المستمر في الجغرافيا السياسية عندما نتذكر أن النظام الدولي الجديد قائم على مبدأ تقنين الوحدات السياسية القائمة وإشاعة الدويلات القزمية المتناثرة التي بدأت تظهر - واقعاً في الخريطة السياسية منذ تسعينات القرن الماضي- وهذه ثمرة من ثمار ما زرعه الحركة الصهيونية العالمية والولايات المتحدة الأمريكية وقوى عالمية أخرى طيلة سنوات القرن العشرين. متجسدة بإذكاء الفرقة والانقسام والاقتتال بالإنابة أو تكريس التخلف بكافة مظاهره وأشكاله وأنواعه. من خلال الحكومات والأنظمة (سياسات القطيع) والعقائد والأحزاب والزعامات المصنعة (النخب السياسية الكارتونية) المكلفة بتحقيق تلك الأهداف لتكريس الهيمنة على موارد الثروة الرئيسية من خلال الأساليب والبرامج التي يعجز عن فهم جوهرها وسبر أغوارها وكشف كنهها وإدراكها غالبية الجماهير حتى المثقفة منها !!!

وتشكل التغييرات السياسية الجذرية التي شهدتها أو ستشهدا العديد من الدول الأفروآسيوية منذ عام 1989 وحتى الآن 2008 شواهد شاخصة في هذا المجال. من الاتحاد السوفيتي السابق إلى يوغسلافيا السابقة أخرجها إعلان استقلال إقليم كوسوفو. إلى السودان فالشرق الأوسط الجديد. إذا ما شاءت الأقدار أن تكلل مشاريع الفاعل في الخريطة السياسية بالنجاح لا سامح الله.

من هنا بدأت فكرة التأليف مجدداً في هذا الحقل من التخصص. على أننا أثرنا التركيز على منهجية البحث وتحليل المرتكزات الرئيسية للجغرافيا السياسية وبعضاً من تطبيقاتها. على أنه من المفيد أن نشير إلى أن هناك العديد من المؤلفات: عربية وأجنبية أنارت الطريق وأسهمت في تحديد معالم الجغرافيا السياسية. وشهدت فترة السبعينات والثمانينات وحتى أوائل التسعينات كتباً منهجية ومرجعية جادة.

إلا أنه - مع الأسف - خاصة خلال السنوات العشرة المنصرمة 2008/98 طغت الكتيبات المتواضعة تظهر في الأسواق ! فكانت هذه الظاهرة دافعاً مضافاً لأن يبصر هذا المؤلف النور. في مسار تنظيري يستند على ركيزتين أولاهما: التفكير بما نعتقد التفكير به أي التفكير الجديد من خلال تشابك العلاقات وتفاعلها وتكوين الأنماط في محاولة لتحديد اطر أنظمة منهجية في هذا المجال.

وثانيهما: أن الحدث السياسي ليس وليد الصدفة ولا هو نقطة منفصلة بل هو نقطة من مجموعة نقاط تشكل الخط الذي قد يستغرق عدة عقود من زمن التخطيط والتنفيذ. وعليه، فالحدث السياسي لا يمكن تفسيره بأسبابه بل بنتائجه التي تعكس هوية وأهداف مخططيه. فالأحداث في الخريطة السياسية هي ليست أحداثاً على مسرح الأرض كما هي فعلاً في منظورها التخطيطي العميق بل هي أحداث واقعة على (مسرح العرائس) طالما أن الخطوط غير المنظورة للحدث تكون في طي الكتمان التام. ومحاولة تلمس تلك الخطوط غير المنظورة للحدث لا يمكن الاهتداء إليها ببصيرة الشعوب المضللة بالثقافات البدائية.

فرصد الظاهرة كونها نقطة واحدة من آلاف النقاط التي تشكل خط الحدث السياسي ومحاولة فهم الأهداف والنتائج شكلت الاتجاه الذي يتبناه المؤلف في العديد من أبحاثه ونتاجاته العلمية. ومفاده [أن الفهم العلمي للتركيب المكاني للنظام السياسي وآلية عمله يجب أن تسبر أغواره من خلال هيكلية وتركيبية الوحدة السياسية "اقتصادياً" في المقام الأول].

ولا يأتي هذا الفكر التنظيري للمؤلف من دراسة واستقصاء علمي مضني في التراث القيم في مجالات الجغرافية السياسية ولاسيما في المراجع الأجنبية فحسب بل من إيمان علمي مدرك في هذا المجال امتد نحو أربعة عقود من الزمن في البحث والتأليف والتدريس والإشراف على الدراسات العليا ولازال.

وترتيباً على ما تقدم فقد جاء هذا الكتاب بسبعة فصول: عالج الفصل الأول منها منهجية البحث في الجغرافيا السياسية بدأ من ظهور الجغرافيا السياسية والجيولوجيا مروراً بمناهج البحث والوسائل الكمية للقياس لكافة معطيات هذا التخصص. وانفرد الفصل الثاني بتحليل عناصر الهيئة الطبيعية في تركيبية الدول من وجهة نظر الجغرافيا السياسية من الخصائص المكانية للموقع مروراً بالسماط الطبوغرافية والفيزيوغرافية وانتهاءً بمرتكزات الجغرافيا الحيوية للدولة. ويتشابه الفصلين التاليين الثالث والرابع نظيرهما الفصل الثاني لكنهما تخصصاً بدراسة البنية الاقتصادية والاجتماعية على التوالي. فقد أعار الفصل الثالث أهمية لموضوع العولمة والتجارة الدولية - طبقاً لواقع الحال- فضلاً عن مهامه الأخرى. في حين ركز الفصل الرابع على موضوع التنمية البشرية في ظل التنمية المستدامة التي غدت محور التفكير الاستراتيجي المعاصر. وبذلك ينفرد هذا المؤلف عما سببته - فضلاً

عن الحداثة والاهتمام- بموضوعات أخرى تضمنتها كافة الفصول في هذا الخصوص .

بيد أن الفصلين الخامس والسادس تطرقا لموضوعات التخوم والحدود الدولية في الفصل الخامس، ونظريات الإستراتيجية الدولية بالفصل السادس. مع علمنا اليقين أن هذه الاستراتيجيات ستظل ذات شأن في الصراع الجيولولتيكي في العالم رغم ما ابتدعه (الفاعل في الخريطة السياسية: الحركة الصهيونية والولايات الأمريكية) من أساليب تشجيع العنف والارهاب لتحقيق مآربهما ولنا من أحداث 11 سبتمبر 2000 مثلاً شاخصاً في هذا المجال. اتخذت أحداثه مبرراً - تحت غطاء مكافحة الإرهاب- لاستباحة ارض وسكان أفغانستان والعراق على التوالي وربما ستشهد الخريطة السياسية أحداثاً أكبر وأبشع من ذلك.

واختتم الكتاب بالفصل السابع الذي اهتم بدراسة الجيولولتيكا التطبيقية لدول البحر المتوسط العربية. التي غدت الآن (2008) محط اهتمام الإمبراطورية الحالية (الولايات المتحدة الأمريكية) وإمبراطورية الأمم (فرنسا).

فإذا أردنا أن نقول إذا كانت تلك وغيرها مطاعم أجنبية في هذا الإقليم فما عسى أصحابه أن يفعلوا في هذا الخصوص؟

وقبل أن ننهي هذه المقدمة لابد من التنويه بأننا حرصنا على تضمين احدث البيانات المتاحة في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإحصاءات الرسمية المطبوعة وعن طريق شبكة الانترنت. فكانت بيانات عام 2005 إلى 2007 هي القاسم المشترك للعديد من معطيات هذا المؤلف.

ختاماً، فإن هذا المؤلف يحمل الرقم (42) لمؤلفات الباحث مما صدر له حتى تاريخ صدوره. احمد الله على نعمه وأعاهد المختصين والزملاء والقراء الكرام بسواء أننا ماضون بالمسيرة العلمية الجادة ... مؤكداً أن القافلة تسير وستظل تسير وتظل القافلة تسير بمشيئة الله وارادته.

نسأل الله الهداية والتوفيق لما فيه الخير والصلاح للإنسانية جمعاء

ومن الله سواء السبيل

الأستاذ الدكتور محمد أزهر السماك

1

منهجية البحث في الجغرافيا السياسية

1-1 الجغرافيا والجغرافيا السياسية والجيوبولوتيك

1-1-1 مفهوم علم الجغرافيا: رؤية فلسفية (2)

تعد الكشوف الجغرافية وشيوع الفلسفة العلمية وظهور نظرية التطور والنشوء لدارون الدوافع الثلاثة الرئيسية المسؤولة عن ميلاد: الجغرافيا الحديثة. وعموماً يمكن القول أن الجغرافيا الحديثة قد ظهرت بمنتصف القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. حيث شهدت هذه الفترة رواد علم الجغرافيا الحديثة أمثال كارل ريتز (1769-1858م) وفون الكسندر همبولدت (1779-1859م) وغيرهما. فقبلهما لم تكن الجغرافيا قد تحددت مفاهيمها. ويبدو أن الجغرافيين من كتاب القرنين السابع والثامن عشر قد ركزوا على المظاهر العلمية للجغرافيا دون إيجاد مرتكزات نظرية وأسس فلسفية صالحة لعمليات تنظيرية تقود إلى علم جغرافي له شخصيته المستقلة.

وتباين الجغرافيون في تعريف موضوع دراساتهم. وظهرت مذاهب فكرية جغرافية متباينة كالمدرسة الحتمية والمدرسة الإمكانية. وعلى الرغم من كثرة المفاهيم إلا أن بينهما قواسم مشتركة. فجميعها يؤكد على أن سطح الأرض ميدان الدراسات الجغرافية. وتشكل الظواهر التي تشغل هذا السطح موضوعاتها. أما الاختلاف بينها فيظهر بدرجة التركيز على هذه الظاهرة أو تلك. من حيث توجيه البحث ومسارته. فأتباع مدرسة المنظر (اللانديسكيب) يركزون على الظاهرة الطبيعية أما أتباع المدرسة الإقليمية فكانوا يركزون على تفرد الإقليم وفق معيار معين. ويرون أن الإقليم وحدة مساحية متجانسة في الظواهر. وتباين الأقاليم مكانياً طالما أن التفرد صفة من صفات الأقاليم. وبذلك يلتقي المفهوم الإقليمي مع مفهوم التباين السكاني الذي يتزعمه الجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتشورن.

والشخصية الإقليمية هي أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الأقاليم. أي شيء أكبر من جسم الإقليم وحسب وكما يقول حمدان⁽³⁾: أن الشخصية الإقليمية لا يمكن التوصل إليها بالإنفاذ إلى روح

المكان لنستشف عنصريته الذاتية التي تحدد شخصيته الكامنة، وهذا هو فكرة الهيكل المركب عند الجغرافيين الأمريكيين. أو ما يعرف كاصطلاح علم (عبقرية المكان).

وبعبارة أخرى فإن الشخصية الإقليمية تبدأ حين تنتهي دراسة الجغرافيا الإقليمية التقليدية بالمعنى الشائع. ثم تجاوزها لتمثل التنوع القمي والعلوي لها فهي أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافي. فالشخصية الإقليمية هي أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الأقاليم كما رأينا. فالجغرافيا الإقليمية هي: (وصف المكان) في حين ان الشخصية الإقليمية هي: (فلسفة المكان)⁽⁴⁾.

على أنه من المفيد أن نشير إلى أن المفهوم الإقليمي يلتقي مع المفهوم الذي يقول ان الجغرافيا تختص بدراسة العلاقات المكانية وهذا يلتقي مع مفهوم التوزيعات وبالتالي مع مفهوم الأنماط طالما أن لكل توزيع شكلاً من الأشكال.

والنمط مظهراً من مظاهر النظام طالما أن لكل نمط نظاماً مؤلفاً من عناصر كثيرة تتفاعل مع بعضها البعض ولكل نظام مدخلاته ومخرجاته. ويظل النظام يعمل ما دامت حركة التفاعل والتدفق قائمة لأنها بمثابة الطاقة أو الروح بجسم الكائن الحي. والنظام بهذا المفهوم والشكل يمكن تطبيقه على جميع الدراسات الجغرافية وبذلك تصب الأنماط في الأنظمة التي تطغى عليها ويحل منهج الأنظمة محل تحليل الأنماط.

والنظام ليس غربياً على الجغرافية. فالإقليم بحد ذاته نظام مكون من عدة عناصر أو مكونات طبيعية وبشرية.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن الاعتبارات السلوكية نالت اهتمامات أولئك المتبعين للنظام، وهنا يبرز منهج التحليل السلوكي.

وهكذا نجد أن الجغرافيا لم تعد ذلك العلم الذي يهتم بوصف الظواهر بعيداً عن الواقع بل أصبح هذا العلم يتماشى والتطور العلمي الحديث المستند على التحليل والقياس والربط والتعميم واستخدام النماذج والرياضيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية. وبذلك سار في الاتجاه التطبيقي. وبدأت الجغرافيا تحتل موقعا متميزاً بين العلوم خاصة في الدول المتقدمة. كونها علماً تطبيقياً يعين صناع القرار والعامّة بسواء في فهم العديد من الظواهر داخل أي وحدة مكانية وخارجها في التنظيم المكاني والإدارة المكانية والإدراك المكاني السياسي بسواء. بيد أن إشكالية علم الجغرافيا وأزمته الحقيقية هي في تحديد المفاهيم ومعالجة المحتوى من خلال التداخل والترابط مع الاختصاصيات الأخرى في العلوم الطبيعية والبشرية. إلا أن مفاهيمها

تبقى مستقلة وواضحة الأهداف. فالجغرافي قارئ كل شيء لكنه كانت جغرافيا فقط. وبعبارة أخرى فإن الجغرافيا علم بمادتها، فن بمعالجتها. فلسفة بنظرتها. هذا المنهج ببساطة ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة إلى مرحلة الفكر أو كما يقول ستامب: "أن الجغرافيا في ذات الوقت علم وفن وفلسفة".

هكذا نفهم علم الجغرافيا كعلم مستقل بين العلوم فشخصيتها المستقلة تتجسد فيما نسميه (الجغرافيا التطبيقية). كونها تطبيق المنهج الجغرافي والتقنيات الحديثة المساعدة في حل المشكلات البيئية: الطبيعة البشرية وتقديم الحلول الناجحة لها في إطار التنظيم الإقليمي للبيئة. إما أن تظل تعالي في الفروع النسقية بعيداً عن كلية الأشياء والظواهر فهو لا يقود لأبعد من فقدان الهوية الجغرافية والانتماء غير الشرعي في أحضان الاختصاصات المغذية.

ولعل ماسبق يكشف مدى إيماننا بالمفهوم الإقليمي لوحدة علم الجغرافيا. وهذا يعني أن الجغرافيا تحل المركز في دائرة العلوم المغذية: الطبيعية والبشرية ومنه اتجهت المفاهيم للأطراف. بيد أن تلك الأطراف أمدت المركز بقوانين ونظريات أعانته في النمو والحدثة.

وكما يقول (ينسن)⁽⁵⁾: أن الجغرافيا الإقليمية تعد جوهر علم الجغرافيا. ناظرين إلى الجغرافيا النسقية على أنها الإطار الذي يصاغ منه اختبار تلك القوانين تجريبياً. وتصل الجغرافيا الإقليمية إلى منتهائها بالتحقق من القوانين الجغرافية وطرح توليفه تجمع بين الظواهر الطبيعية والبشرية في إقليم ما.

وبعد هذا العرض لتطور مفهوم علم الجغرافيا نتساءل هل هناك نضج فكري محدد موحد لمفهوم علم الجغرافيا؟ الإجابة تكمن في أن هناك تباينات واجتهادات عديدة متفقة ومختلفة ولا زال الأمر كذلك. فحتى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين لازالت الاجتهادات قائمة والتباين بينها يكاد يكون كبيراً. فعلم الجغرافيا بدأ يكتمل بشكل واضح في سبعينيات القرن العشرين بالاعتماد على علم الاقتصاد. مما أضاف وضوحاً على فلسفتها الامبريقية غير المحدودة. وبدأت الثورة الكمية تظهر في كتابات الجغرافيين⁽⁶⁾.

وتبنت المدرسة الكمية التقاليد الوصفية في الجغرافيا برفضها لفكرة أن الظواهر الجغرافية منفردة وسعت إلى اكتشاف الكليات وبناء النماذج وإرساء بُنى نظرية يمكن أن يتكيف الواقع الجغرافي لها. إلا أن مؤيدي الثورة الكمية ابدوا تحفظاً مفاده أن قوانينهم ونماذجهم يجب ألا تفهم كما لو كانت قوانين في الطبيعة. فالقوانين والنماذج تعين في التنبؤ لا بصفتها أو

هدفها كما يقول جريجوري⁽⁷⁾. وعموماً فإن قبول القوانين والنماذج في الجغرافيا البشرية تعترضه الشكوك بحكم تغيرات المجتمع وقوانينه.

ولعل من المفيد أن نوضح أن الجغرافيا شهدت انتقادات كبيرة قبل الثورة الكمية مفادها غياب المرتكزات النظرية في التحليلات الجغرافية. ورغم ذلك تمكن هارفي⁽⁸⁾ من التعرف على ستة شكول واضحة المعالم من التفسير العلمي في الجغرافيا من خلال التقارير المنهجية والدراسات الامبريقية تلك الشكول هي: الوصف الإدراكي، المورفومتري، تحليل العلة والمعلول، والشكول الزمنية للتفسير، والتحليل الايكولوجي، والوظيفي، وتحليل الأنساق⁽⁹⁾.

عموماً ظل الاتجاه مستمراً في أن الجغرافيا علماً مؤلفاً وكانت غالبية الجغرافيين تنظر إلى التوليفة الجغرافية في حين كانت القلة تطمح لتقسيم الجغرافيا إلى سلسلة من العلوم المنفصلة. كما يجب أن نتذكر أن الثورة الكمية أو اليقينية المنفصلة الحديثة لم تتخل عن فكرة التوليفة الجغرافية. فهاجيت ألف كتاباً عام 1979 اسماه (الجغرافيا توليفة معاصرة). وهكذا ظل مفهوم الجغرافيا على أنه (العلم الموحد). ونحن نعتقد ان الجغرافيا قادرة على صياغة توليفات إقليمية متطورة من خلال مناهج جديدة مستقلة. فالتوليف أو الكل هدفاً تسعى للوصول إليه. ويرى البعض أن الهوة لازالت قائمة وكبيرة تدريجياً على أمل أن تتيح وسائل التكميم الفرصة لبلوغ حالة التنبؤ.

وهكذا يتبين ان الجغرافيا كعلم لازال يعاني من عدم الاستقرار إلا أن حالة الاستقرار تظهر بشكل أوضح في حالة التأكيد على المناهج الجغرافية وضمن صيغ وحدة المكان.

إجمالاً للقول أن علم الجغرافيا لن يكون له شأن علمي متميز إلا بظل تمسكه بمناهجه ووسائله الميدانية والعلمية الحديثة المتطورة. بحيث تدفع الجغرافيين إلى سبر مجاهل الجديد في العلاقات الايكولوجية بمعيار النظرة الاجتوحضارية. أخذين بعين الاعتبار المعيار الاقتصادي الايكولوجي (البيئي). متخذة من بناء النماذج وسيلة للتنبؤ. فمواكبة الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والفهم المدرك لنظم المعلومات الجغرافية هي السبل الكفيلة بإحداث تغيرات نوعية في مدخلات علم الجغرافيا ومخرجاته بالتالي.

فللجغرافي المتميز ثلاث سمات رئيسية مترابطة هي: فهم مدرك لمناهج البحث الجغرافي، إلمام دقيق وشامل بالإطار النظري لحقل التخصص مستمد من الفروع النسقية المغذية، اطلاع واسع في استخدام وسائل التحليل والتقنيات المعلوماتية المعاصرة.

ومهما يكن من أمر فإن الجغرافيين يجمعون على أن الجغرافيا تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان. أو دراسة الأرض بوصفها موطن البشرية. فالجغرافيا إذا علم العلاقات المكانية بقدر ما تهدف لخدمة الإنسان. أو العلم الذي يدرس التنظيم المكاني في إطار تحليل الأنظمة والعمليات.

هذا وقد ترسخ الاعتقاد لدى جمهرة الجغرافيين منذ ميلاد الجغرافيا الحديثة في القرن الثامن عشر وحتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين (1979) بأن علم الجغرافيا يقسم إلى فرعين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية. فضلاً عن الاتجاه الشمولي الأكثر اتساعاً متمثلاً بالجغرافيا الإقليمية. ولكل فرع من هذه الفروع فروع أصغر وأدق. فالجغرافيا الطبيعية تضم فروع جغرافية التضاريس أو جغرافية أشكال سطح الأرض أو كما تسمى: الجيومورفولوجيا - علم أشكال سطح الأرض. وجغرافية المناخ وجغرافية الموارد الطبيعية (الموارد النباتية أو الموارد المعدنية وغيرها). وجغرافية البيئات وجغرافية التربة وجغرافية البحار والمحيطات. وتوالت الاجتهادات في الإمعان في التفريغ الأدق. مما يعكس الاستجابة الدقيقة والمستمرة للتطورات الحاصلة في حقول الاختصاصات المغذية فبرزت مسميات أكثر حداثة كالجغرافيا الحيوية التي تعبر في المضمون عن جغرافية الموارد الطبيعية بتفاصيلها.

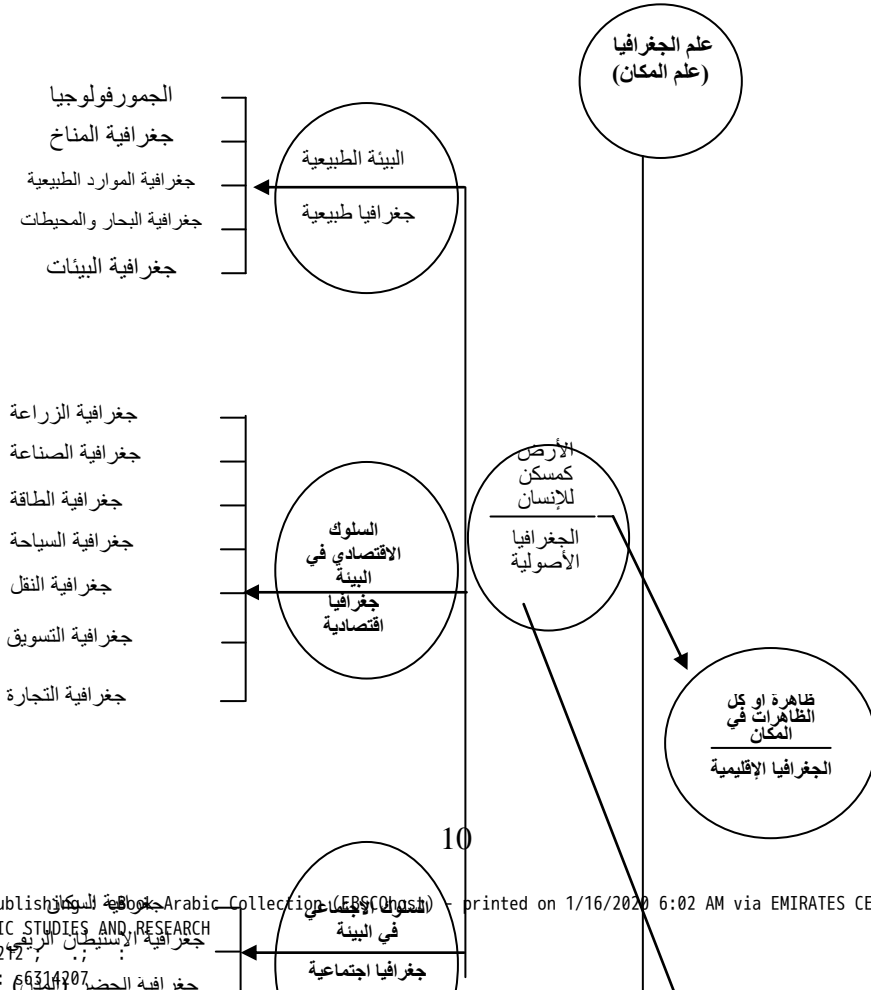
ورغم هذا التنوع ظلت الجغرافيا الطبيعية متمسكة بالمنهج الجغرافي القائم على: التوزيع والتحليل والتركيب. منطلقة في الاتجاه الصحيح بالربط بين اللاندسكيب الطبيعي والحضاري للحفاظ على جوهر الجغرافيا كونه العلم المختص بدراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان.

وتجسدت الجغرافيا البشرية بكونها ذلك الفرع من الجغرافيا الذي يهتم بدراسة توزيع الظواهر البشرية ومحاولة تفسير تباين هذا التوزيع من مكان لآخر حتى يتسنى رسم صورة أفضل لإقليم توطنها. واستمدت حقائقها الرئيسية من حقول الاختصاصات المغذية كعلوم الاقتصاد والتاريخ والاجتماع والتخطيط والهندسة والزراعة والسياسة وغيرها. وقد ترتب على ذلك أن تفرعت إلى عدة فروع أصغر وأدق فكان منها: الجغرافيا الاقتصادية التي كانت (وقتذاك) تضم جغرافية التسويق، فضلاً عن جغرافية السكان وجغرافية العمران. إلا أن التطورات المتلاحقة في حقل الاختصاص والمنهجية الجغرافية دفعت بالجغرافيين المحدثين (هاجيت 1979) على سبيل المثال أن أعلن أن الجغرافيا الاقتصادية تشمل جغرافية الزراعة، وجغرافية الصناعة، وجغرافية النقل وجغرافية التجارة وجغرافية التسويق. في حين أشار إلى وجود فرعاً ثالثاً للجغرافية بالإضافة إلى الجغرافيا

الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية الا وهو الجغرافيا الاجتماعية. التي تحتضن: جغرافية السكان وجغرافية الاستيطان الريفي، وجغرافية الحضر (المدن). وقد يطلق على الفرعين الأخيرين مجتمعين اسم جغرافية العمران، فضلاً عن الجغرافيا السياسية. باعتبار أن الجغرافيا السياسية تهتم بالسلوك السياسي بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء. ويرى في ذلك أن فروع الجغرافيا الاجتماعية تجمعها أرومة واحدة وهي الدولة (بكافة مقوماتها الاجتماعية) وسلوكها السياسي. فالدولة مجموعة من البشر حاكمون ومحكومون يتفاعلون في وحدة مكانية لها ظروفها ومقوماتها. مما يجعلها تتخذ سلوكاً يعبر عن آمال سكانها من ناحية وتناسب وإمكانياتها وظروفها. لاحظ المخطط.

مخطط (1)

تقسيمات علم الجغرافيا (10)



فإذا كانت الجغرافيا تقسم إلى ثلاثة فروع: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية والجغرافية الاجتماعية (تلك فروع الجغرافيا الأصولية أو النسقية)، فإن الجغرافيا الإقليمية تمثل وحدة المكان أو وحدة الكل كما سبق أن أوضحنا.

وقد يتساءل البعض أين الجغرافيا التاريخية في خضم تقريعات الجغرافيا الإقليمية والجغرافيا الأصولية؟ تتلخص الإجابة في أن الجغرافيا التاريخية ليست جغرافية التاريخ ولا هي التاريخ الجغرافي كما يتوهم البعض ولا هي التفسير الجغرافي للتاريخ وإنما هي ببساطة جغرافية الماضي. أو كما وصفها هالفورد ماكندر: جغرافية الحاضر الذي كان أو الحاضر التاريخي أو الجغرافيا البشرية للماضي كما نراه.

ولعل في هذه العلاقة في تحديد مفهوم الجغرافية التاريخية. فلكل فرع من فروع الجغرافيا يمكن أن يكون له جغرافية تاريخية. طالما تمثل الحاضر أو صورة الأرض (الجغرافيا) كما كانت. ويبقى أن نذكر وكما يقول حمدان: "الجغرافيا التاريخية عنصراً جوهرياً في دراسة الشخصية الإقليمية لأنها متوسط التاريخ مضروباً في جذر الجغرافيا".

نستخلص مما تقدم أن الجغرافية السياسية هي احد فروع الجغرافيا الاجتماعية.

الهوامش والمصادر

1. ينظر للتفاصيل عن تطور مفهوم علم الجغرافيا:
أ.د. محمد أزهر السماك ود. جمعة رجب طنطيش: دراسات في جغرافية الصناعة والمعادن، منشورات جغرافية **EIGA**، مالطا 2000، ص ص 27-44.
- و أ.د. محمد أزهر السماك: علم الجغرافيا بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، اليات التغيير والمناهج المقترحة، مجلة التربية والعلم، المجلد 10، العدد 1 لسنة 2-3، ص ص 2609.
2. د. جمال حمدان: شخصية مصر- دراسة في عبقرية المكان، ثلاثة أجزاء، دار الانجلو المصرية القاهرة، 1984.
3. نفس المصدر: (المقدمة).
4. ينظر التفاصيل.
- أريلد هولت بينس: الجغرافيا تاريخها ومفاهيمها، ترجمة د. عوض يوسف الحداد والاستاذ ابو القاسم عمر اشتيوي، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، الطبعة الاولى 1998، ص ص 7-275.
5. ينظر للتفاصيل:
- أ.د. نعمان شحادة: الأساليب الكمية في الجغرافيا باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص ص 15-415.
6. أريلد هولت بينس: المصدر السابق، ص 4.
7. نفس المصدر: ص 182.
8. ينظر للتفاصيل.
- أ.د. محمد أزهر السماك: علم الجغرافيا بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، المصدر السابق، ص ص 12-14.
9. ينظر للتفاصيل:
- د. فتحي محمد مصيلحي: الجغرافيا بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990، ص ص 27-33.
10. د. جمال حمدان: المصدر السابق، (المقدمة).

1-1-2 ظهور الجغرافيا السياسية وتطورها

تقف اعتبارات رئيسية وراء ميلاد الجغرافيا السياسية ومن هذه الاعتبارات هي:

1-1-2-1 الرحلات والكشوف الجغرافية

لقد نجم عن ظاهرة الرحلات والكشوف الجغرافية تحولات وتغيرات خطيرة بالنسبة للفكر الجغرافي. وقد اقترنت هذه المرحلة برغبة الإنسان لا في توسيع معارفه عن المعمور فحسب بل بتعميق تلك المعرفة وتطوير مستوياتها. وكان حري بالجغرافيين والمهتمين في هذا الموضوع دراسة أبحاث تخص مشكلات عديدة تعاني منها الدول. خاصة بعدما أصبحت الرغبة لبط النفوذ السياسي على أرجاء واسعة من البلاد المكتشفة وتنامي الروح القومية وغيرها.

1-1-2-2 النمو السكاني

لقد شهدت القرون الأربعة التالية لعصر الاكتشافات الجغرافية نمواً سكانياً متسارعاً. فلقد تضاعف سكان العالم ثماني مرات خلال الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين. فبعد أن كان سكان العالم نحو خمسمائة مليون نسمة عام 1650 بلغ أكثر بقليل من أربعة مليارات نسمة عام 1985. في حين بلغ نحو أكثر من ستة مليارات وليف عام 2007.

وكان من المنطقي أن يصاحب النمو السكاني زيادة بين شعوب دول العالم المختلفة نتيجة لتزايد الطلب على الموارد الطبيعية والاقتصادية لتلبية متطلبات السكان الغذائية وغيرها.

وقد ترتب على تلك الاتصالات اصطدامات مختلفة أخذت مظاهر متعددة من أجل تحقيق أهداف سوقية وأهداف لها أثر في السوق العالمي مرغوب فيها.

وهكذا يمكن الإفادة بأن وقتاً طويلاً قد انقضى قبل أن تصبح الجغرافية في وضع يمكنها أن تلتقي بالسياسة وان تستحوذ على الاهتمام بالمشكلات بين الدول. كما تطلب الأمر وقتاً طويلاً لكي يتنامى عدد الدول وتتوالد المشكلات لكي تنهيا التربة الملائمة لاعتماد أسلوب التحليل (الجيوسياسي) الذي انفردت به الجغرافية السياسية. وعموماً يحاول البعض القول بان النصف الثاني من القرن السابع عشر يمكن ان يشكل بداية الميلاد

لهذا الفرع من الجغرافية⁽¹⁾. إلا أن اللبانات الأولى في ميلاد هذا الفرع ترجع إلى القرن الخامس عشر، إذ يعد العلامة ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) (732هـ - 808هـ) (1332م - 1406م)⁽²⁾. الرائد الأول في مجال الكتابة بموضوعات الجغرافية السياسية. ويشهد بذلك مقدمته من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر⁽³⁾.

فقد وردت تفاصيل عديدة عن الدولة ونشوتها وإعمارها وطبقة الحكم⁽⁴⁾ فهو يتحدث عن قوة الدولة واتساعها في المستقبل ثم يبين كيف أن تعدد القبائل وتشعبها وكثرتها قد يعيقان قيام الدولة. ويرى أن الميل إلى الترف والدعة والانفراد بالسلطة هي من طبيعة الملك. وهي التي تؤدي إلى هرم الدولة. (ويذكر إعمار الدولة وأطوارها وما ينشأ من خلاف بين الملك وبين أهل عصبية بحيث يستغني عنهم بالمصطنعين عن طريق الارتزاق) وبرزت ظاهرة معروفة في عصره وهي أن بعض الأعوان قد يحكمون فعلياً باسم الملك الذي لا ييقون له إلا الاسم⁽⁵⁾.

ويقول ابن خلدون (أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة. والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمنع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت).

ويقابل القبيلة اليوم الشعب وعناه ابن خلدون عن واقعنا المعاصر أن كثرة الشعوب من مساوى الدولة. وخذ مثال ذلك إيران وتعدد شعوبها وحالة عدم الاستقرار الذي يكشف عنها تأخيرها. وعكس ذلك تماماً اليابان حيث يتكون مجموع شعبها من قومية واحدة ولا يشذ عن ذلك إلا فئة ضئيلة (حوالي 16 ألف) من الاينو.

وعندما نتأمل بمثل هذه الموضوعات نجد ما يكون بداية النظريات الحديثة في نشوء الدولة وتطورها لفرديك راتزل وغيره من المحدثين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما سنرى.

ويظل التحليل الجيوسياسي هو المحرك الرئيسي لكتابات ابن خلدون في مجال السياسة والدولة. من هنا تتضح بعض أوجه الأصالة لحضارتنا العربية الإسلامية في مجال هذا التخصص.

ولعل من نافلة القول أن نشير أن العمل الحقيقي المنظم الذي أرسى قواعد راسخة للجغرافية السياسية يرجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع

عشر بشكل خاص. لا بسبب الإضافات الحادة للمحدثين فحسب بل نتيجة للتطور الحاصل في العلوم الأخرى كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم العسكرية وغيرها التي تعد المصدر الرئيسي للعديد من تحليلات الجغرافية السياسية ومادتها.

فالجغرافي السياسي يستمد العديد من تفسيراته للوحدة السياسية أو المشكلة الدولية محور الدراسة من علم التاريخ الذي يحكي قصة الإنسان في تكاملها الزمني. فالجغرافيا والتاريخ شجرة أرضها الجغرافيا وماؤها التاريخ، أو كما يقول جمال حمدان: الجغرافيا تاريخ ساكن والتاريخ جغرافيا متحركة. والعلوم والسياسية رافد طالما أن هناك العديد من المشكلات السياسية لا ترجع جذورها إلى العناصر الطبيعية الثابتة فقط. زد على ذلك أن القوانين والعلاقات الدولية تنظم العديد من المفاصل الوظيفية للخريطة السياسية. ومن هنا تأتي إضافات علم العلاقات الدولية في العديد من موضوعات الجغرافية السياسية خاصة في مسائل الحدود الدولية ومشكلاتها والمياه الإقليمية والنقل الدولي والصراع الاقتصادي وغيرها.

أما علم الاجتماع فيقدم خضماً من المعرفة التي تعين التحليل الجيوسياسي خاصة فيما يتعلق بالكيان البشري للوحدة السياسية في التركيب (الاثنولوجي) السلالي و (اثنوغرافي) السكاني و (الديموغرافي) العمري وحتى (الايكولوجي) الفكري والمعتقدات ذلك ما يعين في تفسير قوة الدولة ومظاهرها فيما يرتبط بوجود وموقف الأقليات المختلفة ومشكلات التمييز العنصري وغيرها.

ويظل الفهم الحقيقي للنظرية الاقتصادية في تحليلاتها الجزئية والكلية هو المعين الرئيسي لفهم أبعاد الصراع السياسي الدائر في خريطة العالم السياسية ذلك من خلال تلمس الحاسة السياسية المكانية لجوهر هذا الصراع.

أضف إلى ما تقدم فإن لظروف الحرب العالمية الأولى كان لها يداً في تطور الجغرافية السياسية ومناهجها فقد كانت تلك الظروف بيئة مناسبة لميلاد علم جديد أطلق عليه علم الجيوبولتيكا (علم سياسة الكرة الأرضية). إذ لعبت ظروف الحرب والاستعدادات العسكرية دوراً بارزاً في ميلاد هذا العلم وتطوره. وقد اقترنت الجيوبولتيكا بالحرب اقتراناً تاماً. وترعرع هذا العلم في ظروف عسكرية وتولى إرساء قواعده رجل عسكري ألماني ذو خبرة واختصاص في الجغرافية أيضاً ذلك هو الجنرال كارل هو سهوفر. واعتبر الإلمام بالحقائق الجغرافية أحد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلام بسواء. وعليه، فإن الجيوبولتيك قد اقتص بدراسة الدولة

من الوجة السياسية ولكنه لا ينظر للدولة كمفهوم ثابت بل ككائن حي كما سنرى.

1-1-3 الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية

ترجع الجذور التاريخية للأفكار الجيوبولتيكية إلى الحضارات القديمة، فقد ورد في أفكار الفلاسفة الإغريق ما يشير إلى وجود فكر جيوبولتيكي فقد ذكر أرسطو في كتاب السياسة (348ق.م - 322ق.م) ان موقع اليونان في الإقليم المناخي المعتدل قد مكن الإغريق من بلوغ السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار كما ان سترابو (63 ق.م - 24 ق.م) اطلع على توسع الإمبراطورية الرومانية وقد أوضح ان موقع الدول المفضل هو المكان المتسم بالمناخ المعتدل وتتوفر فيه الموارد الطبيعية. وكان سترابو قد أشار إلى ان القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليست الهوامش البحرية. وان أوربا هي مركز هذه القوى. ويرى ان الجزء المعمور من العالم يتكون من أوربا وليبيا واسيا. وان أوربا أكثرهم ملائمة للنمو والازدهار البشري وكان سترابو أول من أشار إلى العالم ذي الأهمية الذي حدده بامتداد من جبل طارق (أعمدة هرقل) إلى خليج البنغال (خليج المحيط الشرقي) ومن ايرلندا (أيرنا) إلى سريلانكا (سينامسون).

وقد أشار هيوقرط إلى ان الاسيويين اقل حبا للحرب من الاوربيين وربط ذلك بطبيعة المناخ لاسيما انخفاض المدى الحراري لهذه القارة. وقد حاول بودان (1530-1576م) ان يثبت في كتابه الجمهورية أن شكل الجمهورية ينبغي أن ينسجم مع الأخلاق البشرية التي تتأثر بالمناخ والتضاريس وعليه يقتضي أن يتباين تركيب الدول السياسي وقوانينها من مكان لآخر⁽⁶⁾.

وقد أكد مونتسكيو (1689-1755م) في كتابه روح القوانين على تأثير التربة والمناخ بسلوك الإنسان وخصائص أنظمة الحكم. أن المناطق الباردة طبقا لأرائه مرتع الحرية السياسية والشجاعة في حين أن المناطق الدافئة تؤدي إلى الخمول والعبودية كما أن إقليم السهول تكون مراكز الإمبراطوريات الواسعة في حين أن الأقاليم الجبلية تشجع شعور الحرية والاستقلال⁽⁷⁾.

وما تقدم لا يعني الصحة المطلقة لتلك الاراء طالما ان هناك قدرات خلاقة للانسان تمكن من خلالها من احداث تغييرات جوهرية في بيئات

تواجهه على مستويات الانتاج والخدمات بسواء وانعكاسات ذلك على شكل الوحدة السياسية وتركيبها.

كما ينبغي ان نتذكر ان العديد من تلك الافكار التي تعتمد إلى ربط سلوك الإنسان السياسي وغيره ببيئته الطبيعية لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الأهداف العليا لروادها والتي لا تخلو من بذور أفكار استعمارية قد يقصد بها تكريس تواجد ابناء البيئات المعتدلة خاصة الأوربيين منها في العديد من مناطق العالم بصيغ استيطانية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وغيرها.

وعموماً فإن التحليل الجيوبولتيكي يقع في مسارين.

الأول: وصف العلاقة بين الوضع الجغرافي والقوى السياسية.

الثاني: رسم الإطار المكاني للقوى السياسية.

غير أن تطبيق هذين المسارين حالياً لم يعد أمراً ميسوراً في التحليل الجيوبولتيكي لتعاضم التداخل في الأطوار المكانية للقوى والتكتلات الدولية الحالية.

فالحدود الفاصلة بين الكتلتين الشرقية والغربية في أوروبا خلال الخمسينيات كانت ماثلة للعيان بشكل بارز تمثلت بحدود فاصلة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وغيرهما لكن في ثمانينات هذا القرن لا نجد مثل هذا الفصل واضحاً نتيجة للتقارب بين دولتي ألمانيا وتوقيع المعاهدات بينهما. التي انتهت إلى ميلاد دولة ألمانيا الموحدة بعد هدم جدار برلين 1990 وعليه، فإنه ليس من اليسير رصد التفاعل السياسي حالياً بين الإطارات المكانية بصورة سريعة مما يقتضي من جيوبولتيكي القرن الحالي الحادي والعشرين التأمل والحذر قبل إصدار الأحكام في التحليل الجغرافي السياسي لموضوعات البحث لأنه لم تعد لمناطق القلوب السياسي المتناثرة والعديدة وجود كما كانت في ظل الحضارات القديمة: في العراق ومصر وقرطاجة وروما وبيزنطة والقاهرة والاسطانة واسبانيا والبرتغال وفرنسا وإنكلترا هولندا وألمانيا وغيرهم⁽⁸⁾. ولا غدى لمناطق العالم ذي الأهمية كما كان عليه الحال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجود في أوروبا الغربية والوسطى بين دائرتي عرض 30°-60° شمالاً. نتيجة لبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حينه على مسرح الأحداث. كما أن عالما المعاصر يشهد بين أحضانه حالياً بوادر ظهور لقوى جيوبولتيكية جديدة وهذه القوى قد تكون في الصين وأوروبا الغربية وشبه القارة الهندية.

وتعني كلمة جيوبولتيك بمفهومها الألماني الدولة والسياسة (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية. فالكلمة جيوبولتيك بالألمانية Geopolitik مكونة من مقطعين Geo بمعنى الأرض و politik تعني السياسية. وإذا كان ما تقدم يمثل معناها الحرفي فإن المقصود بها علمياً هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى. إن جوهر الجيوبولتيك هو دراسة جغرافية العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. وقد جاء في تعريف جيوبولتيك أنها النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض. أو هو العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها. أو هي الأساس العلمي الذي يقوم عليه أن العمل السياسي للدولة في كفاها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي.

وقد تطور مفهوم هذا العلم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث وردت هذه التسمية للمرة الأولى على لسان المؤرخ والسياسي السويدي كيلين Rudoolf Kiellen (1864-1922م).

وقد مثلت ظروف الحرب العالمية الأولى البيئة المناسبة لتطور علم جيوبولتيكا. إذ لعبت ظروف الحرب والاستعدادات العسكرية دوراً بارزاً في هذا الخصوص. وقد اقترنت جيوبولتيكا بالحرب اقتراناً تاماً وترعرع هذا العلم في ظروف عسكرية وتولى إرساء قواعده رجل عسكري ألماني هو الجنرال كارل هوس هوفر كما رأينا. وغدا الإلمام بالحقائق الجغرافية أحد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلم على حد سواء.

وعليه فإن الجيوبولتيك يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ولكن لا ينظر للدول كمفهوم ثابت بل ككائن حي دينامي استناداً إلى نظرية رانتزل. وتدرس الجيوبولتيكا العلاقات المكانية المتبادلة بين المنظر الطبيعي (الأرض) والمنظر البشري (السكان) والمنظر الحضاري (المهارات والتقنية) ذلك من وجهة نظر قومية وذاتية. وتبحث في مفاهيم أبعاد السوق من وجهة نظر خاصة ألا وهي فلسفة القوة. وإن الضرورة لا تعرف قانوناً وتستخدم التاريخ القومي لخدمة تلك الأهداف.

وتركز الجيوبولتيكا اهتماماً على مطالب الدولة من حيث المساحة. وقد وجد أن هناك خمسة عناصر في رأي الجيوبولتيكا بالنسبة لمساحة الدولة. وهذه العناصر هي الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي والفكرة الإقليمية والصراع بين قوة اليابسة والماء والحدود السياسية. وتهتم الجيوبولتيكا

بالوضع في المستقبل. إذ ترسم صورة لما يجب أن تكون عليه الدولة في حين أن الجغرافية السياسية تدرس الكيان القائم لدولة كما هو فعلاً. فالفرق بينهما هو الفرق بين التحليل الموضوعي للحقائق الجغرافية (الجغرافية السياسية) وبين التفقيه الانتقائي والتثقيف (الجيوبولتيكا). ولتوضيح هذا الاختلاف نورد ما ذكره كارل هو سهوفر إذ يقول: "أن الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المساحة. أما الجيوبولتيكا فهي تدرس المساحة من وجهة نظر الدولة.

وقد يبدو أن الجيوبولتيكا أوسع من علم السّوق لأنه يدرس المرافق السياسية في ضوء البيئة الجغرافية. ثم يضع الأهداف السّوقية والجيواستراتيجية (الأهداف المكانية). ثم يوصي بالوسائل (التعبوية) ويضع الملامح المستقبلية للأهداف المنتظرة. فالجيوبولتيكا أشبه ما تكون بالضمير الجغرافي للدولة. فهو يوصي بما ينبغي عمله سياسياً لصالح الدولة. وقد يؤخذ على مفهوم هذا العلم بأنه الصورة المنحازة عن الواقع الجغرافي لأي إقليم سياسي في العالم. وفي ذلك ما يبرره تاريخياً. فالألمان (الحزب الوطني الاشتراكي) اعتمدوا بدرجة كبيرة على أساسيات هذا العلم من أجل تحقيق أهدافهم القومية الذاتية. من هنا كانت البداية لتسويه هذا العلم وإبعاده عن أهدافه الأساسية.

وفي المقابل فقد ظهر من ينظر إلى هذا العلم على أنه أداة تحليلية لتقويم الوزن السياسي والعسكري للدولة بشكل موضوعي. يعتمد حقائق الجغرافية السياسية وبمنهج موضوعي بعيداً عن الذات. أي انه يحاول أن يتلمس الحاسة السياسية المكانية في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية بشكل موضوعي. لتحديد وزن نسبي لكل عنصر من تلك العناصر بما يمكن من تحديد الوزن الجيوبولتيكي للإقليم المراد دراسته بالتالي. ليس صورة حالية فحسب بل كملامح مستقبلية أيضاً. تتمثل في تحديد أبعاد عليا من خلال ما تنتجه عناصر البيئة من أهداف بشرية ومكانية سّوقية وسّوقية عالمية.

من هنا نرى المفهوم الحديث للجيوبولتيك كدريف للجغرافية السياسية بعيداً عن مفهومه القديم الذي حاول الألمان تطبيقه خدمة لمأرب النازية. وتعمل الحركة الصهيونية الآن اعتماده خدمة للأهداف العنصرية والامبريالية التي تؤمن بها هذه الحركة.

وتأسيساً لما تقدم فإن مفهوم الجيوبولتيك ينبغي أن يظل محافظاً على معانيه العلمية الموضوعية. فهو إذن أداة رسم السياسة القومية للدولة طبقاً للحقائق الجغرافية السياسية ليس إلا ويظل مفهوم الوزن الجيوبولتيكي كأداة

القياس النسبي للأبعاد السياسية للعناصر المكانية والبشرية في الإقليم السياسي بما يمكن من رسم أبعاد سوقية مرغوب فيها.

أما الجغرافية السياسية فيمكن تعريفها بأنها ذلك الفرع من الجغرافية البشرية الذي يهتم بدراسة جغرافية الدول أو الوحدات السياسية. فهي تركز على التحليل الموضوعي من مختلف الباحثين⁽⁹⁾.

فقد عرف هارتشهورن الجغرافية السياسية بأنها دراسة تباين الظاهرات السياسية من مكان لآخر في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض باعتبارهما موطن الإنسان. ويدخل ضمن هذه الظاهرات السياسية المظاهر التي تخلفها كل القوى والأفكار السياسية.

كما عرفها بيرسي Percy بأنها : وصف وتحليل الوحدات السياسية.

وعرفها مودي Moudie بأنها: تحليل للعلاقات بين البيئة والمجتمع.

كما عرفها الكسندر Alexander بأنها: دراسة الأقاليم السياسية كظاهرة من ظاهرات سطح الأرض.

وعموماً فإن الجغرافيا السياسية تشترك مع كافة فروع الجغرافيا في اهتماماتها بالمكان وخصائص التركيب الجغرافي للوحدة السياسية طالما أن كل دولة هي ظاهرة جغرافية متفردة. وإن الجغرافي السياسي يقدم إضافاته الخاصة عن طريق تقديم الأحوال الحياتية الداخلية كتوزيع السكان وكثافتهم ودرجة التحضر والأقليات العنصرية والدينية وغيرها. أن أمثال هذه العوامل تشمل على إمكانيات توسعية جوهرية تتعلق بالمشاكل الداخلية الخاصة بالدولة وتحدد قوتها أو ضعفها وان تقدير الجغرافي للمكان يضيف إليه عنصراً متميزاً وجوهرياً.

أن الجغرافيا السياسية فرع صعب من فروع الجغرافيا. وغالباً ما تعرض مختصوها أو المهتمون بها إلى الاتهام بأنهم لا يقدمون شيئاً كبيراً ابعدهم من كونهم مراسلين سياسيين أكفاء. لكن الجغرافيين الذين يدركون رسالة علم الجغرافيا يستطيعون أن يقدموا إضافات جادة ومهمة في هذا الميدان تساعد على توضيح العلاقات الدولية وتطويرها.

1-2 الأهمية النظرية والتطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية

تتسم الجغرافية السياسية باتساع مجال عملها لكثرة دول العالم وتغيير أنظمتها باستمرار وتعقد العلاقات الداخلية والخارجية لها. ولما كان الإقليم الجغرافي وهو الوحدة المساحية لدارس الجغرافية يتسم بالثبات النسبي كونه ظاهرة طبيعية فإن الإقليم بالنسبة لباحث الجغرافية السياسية يمثل المنطقة أو الوحدة السياسية التي تتسم بالتغير المستمر مما يلزم باحث هذا التخصص بسرعة المواكبة والمتابعة المستمرة وفي ذلك إغناء متواصل للمعرفة الجغرافية لتطوير المنهج الجغرافي.

فالجغرافية السياسية تعتمد إلى تحليل البيئة الطبيعية المؤثرة في الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول. كما أنها تعني بدراسة العلاقة بين السكان والبيئة الطبيعية (الأرض). كما أنها تهتم بدراسة موضوع التغير. ولا يقتصر التغير على العلاقات الداخلية للدولة فحسب بل يمتد لعلاقاتها الخارجية وهذا يعني أن الجغرافيا السياسية سريعة التغير هي الأخرى مما دفع البعض⁽¹⁰⁾ للقول بأنها ليست علماً لديناميكيته المستمرة وبالتالي تغييرها السريع وارتباك طرق البحث فيها نتيجة لذلك.

وترتيباً لما تقدم فإن الأهمية النظرية لعلم الجغرافية السياسية تكمن في رفده لعلم الجغرافية مادة ومنهجاً. كما أنها تقدم العديد من الأصول والمبادئ الخاصة بعناصر المكان المختلفة التي يمكن أن تكون الإطار النظري للسياسات الداخلية والخارجية للدول المختلفة فيما يمكنها من تحقيق أهدافها. وبعبارة أخرى أن القواعد والأصول الخاصة بعناصر الموقع بأبعاده المختلفة وحجم وشكل ومساحة ومناخ وتضاريس وبيئة الوحدة السياسية يمكن أن تؤثر لأية وحدة سياسية تنظم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة. ولا تقل الأصول الخاصة بالتركيبة الاقتصادية والوضع البشري للوحدة السياسية تأثيراً على سابقتها فمن خلالها يمكن صناعة القرارات الرشيدة التي تحدد الأبعاد السوقية للوحدة السياسية أولاً: ويرسم السياسات الداخلية والخارجية ثانياً وتكفل بتخطيط وتنفيذ تلك السياسات ثالثاً. وهذه الحقائق مجتمعة لا تعني إغناء المعرفة الجغرافية فحسب بل إغناء اختصاصات أخرى عديدة كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية الاقتصادية والعلوم العسكرية وغيرها.

وفي الجانب التطبيقي أو النفعي فإن الجغرافية السياسية تنتهي إلى استنتاجات موضوعية سليمة طالما أنها تنتهج الأسلوب العلمي في التحليل

الجيوسياسي لمكونات الوحدة السياسية. مما يعين صانعي القرار في الوحدة السياسية في العديد من جوانب الإدارة السياسية والاقتصادية والسكانية للدولة.

ذلك لأن دراسة الجغرافية السياسية تبدأ بتحديد الظاهرة تحديداً دقيقاً مشكلة ام وحدة سياسية كاملة ثم تبدأ بملاحظتها منذ نشأتها الأولى حتى الوقت الحاضر للدراسة عن طريق الوثائق ومن خلال البيانات المعتمدة ثم تبدأ بالتحليل في محاولة لطرح خيارات معينة قد تشكل في مسارها العام إطاراً علمياً للسوق الهادف لوحدة الدراسة.

وإجمالاً للقول يمكن أن نحدد النقاط الآتية كعناصر رئيسية للأهمية التطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية وهي:

1. الكشف عن واقع التركيب البيئي الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والبشري للوحدة السياسية من خلال اعتماد منهج التحليل الجغرافي السياسي.

2. تشخيص المعوقات المسؤولة الرئيسية عن تحديد ملامح الخريطة السياسية للدولة في مجال علاقاتها الداخلية والخارجية. مما يكفل التنبيه إلى ضرورة صيانة موارد الثروة وتخطيط مستقبلها بما يعزز الاستقلال السياسي للدول.

3. تساهم في رسم ملامح مستقبلية لوحدات الدراسة أو المشكلات المختلفة من خلال الإسهام في تحديد السوق للوحدة السياسية.

4. إن الجغرافية السياسية يمكن أن تقدم إسهامات فاعلة لتعزيز الأمن الوطني والأمن القومي والسلام العالمي.

وترتيباً لما تقدم فإن دراسة الجغرافيا السياسية لا تعد ضرورة ملحة لتخصصات الجغرافية والتاريخ والقانون والسياسية والعلوم العسكرية فحسب بل للعلوم الاقتصادية والإدارية أيضاً. ونحن نتطلع لليوم الذي ندخل فيه هذه المادة في مناهج تلك التخصصات من أجل خلق المتخصص العالم بتركيبة بلاده الطبيعية والبشرية، القادر على اتخاذ القرارات التي تكفل لها المركز المناسب في الحظيرة الدولية من خلال التنظيم السليم لعلاقاتها الداخلية والخارجية.

الهوامش والمصادر

1. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1982، ص.19
2. للتفاصيل عن حياة وسيرة ابن خلدون انظر:
سهيل عثمان ومحمد درويش، من مقدمة ابن خلدون (السياسة والاقتصاد) سلسلة المختار من التراث العربي، ط2، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1978، من ص11-27.
3. مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، غير مؤرخ، من ص35-153.
- للاستزادة ينظر د. احمد حامد العبيدي: الفكر الجغرافي السياسي عند ابن خلدون رسالة ماجستير ، مقدمة إلى قسم الجغرافيا، إشراف د. محمد أزهري السماك، (ع.م).
4. نفس المصدر، الفصل الرابع عشر (في أن الدولة لها أعمار طبيعية كالأشخاص)، من ص170-172
5. سهيل عثمان ومحمد درويش: المصدر السابق، ص.42
6. د. محمد الديب، الجغرافيا السياسية، ص15-16.
7. د. محمد رياض، المصدر السابق، ص.66
8. د. عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية والمفاهيم الجيوبولتيكية.
9. محمد رياض، المصدر السابق، ص.67
10. نفس المصدر، ص.68.

1-3 مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

ينبغي على الباحث في الجغرافيا السياسية أن يلاحظ بعض العناصر قبل الخوض بتحديد منهج الدراسة. وهذه العناصر هي⁽¹⁾:

1. تحديد الظاهرة تحديداً دقيقاً.

2. ملاحظة الظاهرة.

3. وصف الظاهرة وتحليلها.

4. تصنيف الظاهرة وتفسيرها.

والجغرافيا السياسية كونها أحد فروع علم الجغرافيا الاجتماعية لها مناهجها العديدة ويمكن إجمالها في منهجين بشكل عام هما:

أ. المنهج الإقليمي.

ب. المنهج الأصولي.

فالمنهج الإقليمي يقوم على أساس دراسة الأقاليم المختلفة طبقاً لأسلوب التحليل الجيوسياسي الذي يبرز التفاعل بين عناصر الأقاليم الطبيعية والبشرية في محاولة لتلمس الحاسة السياسية المكانية لتلك العناصر. والإقليم كما هو معلوم مساحة تتكرر ضمنها ملامح مشتركة كنوع من الوحدة في تنوع. فالجغرافيا السياسية تبعاً لهذا المنهج تدرس الوحدات السياسية مباشرة من وجهة نظرها. ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه بان البدء بدراسة الوحدات السياسية يمكن في النهاية من الوصول إلى قواعد وأصول وأهداف عامة لهذا العلم ثم تطبق بعد ذلك في الدراسات الإقليمية. ويؤيد هذا الفريق رأيه بان البدء في الدراسة الأصولية يقود إلى صياغة قواعد للجغرافيا السياسية لا ظل لها في الواقع⁽²⁾.

ورغم أن المنهج الإقليمي هو من أكثر المناهج اجتذاباً لاهتمام جبهة الجغرافيين وعنايتهم لأنه يحقق طموحاتهم في رسم صورة الأرض كونها إقليمياً مترامي الأطراف إلا أن متبعي هذا المنهج قد يضعون أنفسهم وسط خضم تفصيلي من المعرفة الجغرافيا الطبيعية والبشرية للوحدة السياسية محور الدراسة مما يترك الخط الفاصل بين ما هو جغرافية إقليمية وجغرافية سياسية تبعاً للمنهج الإقليمي غير واضح خاصة بين عموم الجغرافيين الناشئين. ناهيك عن أن البعض يحاول إضافة طابع سياسي على التاريخ السياسي للدولة وتحليل حدودها وما إلى ذلك لتميزها عن الجغرافية

الإقليمية. وقد اتبع بومان Bowman هذا المنهج في كتابه The New World ودل العديد من الجغرافيين لاحقاً بدلوهم طبقاً لهذا المنهج.

أما المنهج الأصولي أو الدراسة الأصولية كما تسمى فهي تقوم على أساس صياغة القواعد والمفاهيم الرئيسية وطرحها كإطار نظري لتفسير العديد من الظواهر والمشكلات تبعاً لأسلوب التحليل الجيوسياسي في الجغرافيا السياسية. ومن ثم تلمس التطبيقات المكانية المختلفة لتلك الأصول والقواعد.

وبظلم هذا المنهج الأصولي يهتم بدراسة كل العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية طبقاً للقواعد والمفاهيم السائدة في مجال الجغرافيا السياسية فيبدأ بالموقع بأنواعه مروراً بعناصر البيئة من مساحة وحجم وشكل وتكوين طوبغرافي وخصائص فيزيوغرافية وحياتية... الخ كما هي معروفة للجغرافيين.

والحقيقة أن الدراسة الأصولية يمكن أن تحقق الهدف المنشود من دراسة الجغرافيا السياسية كما أنها تمكن من وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها على دراسة الوحدات السياسية طبقاً لمجالات دراسة هذا الفرع من الجغرافيا.

على أن ما تقدم يمثل الإطار العام لدراسة الجغرافيا السياسية بظلم منهجها انفي الذكر. إلا أنه يمكن تمييز عدة مناهج تفصيلية في الجغرافيا السياسية.

فقد أوضح رتشارد هارتشهورن R. Hartshorn أربعة مناهج للجغرافيا السياسية هي⁽³⁾:

1. منهج تحليل القوى الخاصة بالدولة.

2. المنهج التاريخي.

3. المنهج المورفولوجي.

4. المنهج الوظيفي.

أما جونز S. Jones⁽⁴⁾ فقد اهتدى إلى نظرية أطلق عليها نظرية الحقل الموحد لتحليل الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

وفيما يأتي دراسة لمناهج الجغرافيا السياسية :

1. منهج تحليل القوة أو المنهج التحليلي

يعد موضوع القوة من المواضيع الأساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة كالجغرافية السياسية والعلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم العسكرية. وتستخدم عبارة القوة بصيغ متعددة تبعاً لوجهات نظر الباحثين. وهم عموماً يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة. لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع. فقد نقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري. أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالديبلوماسية مثلاً والعلاقات الدولية. وعليه، فإن عبارة القوة قد تعني التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية وعموماً فإن القوة تتألف من عناصر رئيسية هي القوة الجغرافية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية والقوة النفسية.

وبظل هذا المنهج يقوم الجغرافي السياسي بتحليل عناصر الجغرافية بمفهومها الواسع الذي يشمل المكان والإنسان وأوجه التفاعل بينهما، وترتيباً لذلك فإن عناصر هذا المنهج تتضمن تحليل ما يأتي:

أ. الموقع بكافة مظاهره: الموقع الفلكي والموقع بالنسبة لليابس والماء والموقع السوقي والموقع ذا الخصائص المعينة في السوق العالمي.

ب. عناصر البيئة الطبيعية: تلمس الأبعاد السياسية المكانية للسطح والتكوين الطبيعي والجغرافيا الحيوية.

ج. الموارد المتاحة: المادية والمعنوية.

د. السكان: التطور – النمو – الحجم – الكثافة – التركيب – حركة السكان.

هـ. وسائل الحركة والاتصال والثورة والمعلوماتية.

و. الأسلوب السياسي: التنظيمات الإدارية والسياسية للعلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

ويتم تحليل كل عنصر من العناصر آنفة الذكر طبقاً للمنهج الجيوسياسي الذي يهدف إلى إبراز الحاسة السياسية المكانية.

وقد يبدو أن هذا المنهج ميسور لأول وهلة إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك فالخضم من المعرفة الجغرافية لكل عنصر من العناصر يترك أمر انتقاء المادة ذات الحاسة السياسية المكانية أمراً ليس يسيراً على كل الجغرافيين مما يتيح الفرصة للتداخل الكبير بين الجغرافية الإقليمية

والجغرافية السياسية. فدور الجغرافي السياسي طبقاً للمنهج التحليلي ليس استعراضاً لمقومات كل عنصر من عناصر قوة الدول بل أن واجبه هو القياس النسبي لكل عنصر من تلك العناصر وفيما يسهم من وزن في معادلة القوة للدولة وطبقاً للإطار النظري المتاح لقياس قوة الدول كما سنرى. وبهذا الأسلوب تحول دون التداخل بين الجغرافية السياسية والجغرافية الإقليمية. وحتى لا تتحول الجغرافية السياسية إلى ما يشبه الجغرافية الإقليمية. وفي ذلك يقول فريمان⁽⁵⁾ T.W. Freeman لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والإقليمية فكلاهما أصبح مساعداً للآخر، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى وتأثير الدراسات الجيدة التي عرضها بومان الأمريكي وديمارتون الفرنسي وماكندر الإنكليزي.

والمنهج التحليلي على العموم من أكثر المناهج دقة لمن يحسن تطبيقه وهو يصلح للتطبيق لا في دراسة الدولة الواحدة فحسب بل للإقليم أو الكتل السياسية الكبرى بسواء.

2. المنهج التاريخي

يحاول هذا المنهج تتبع كيفية بلوغ الدولة مرحلة نموها الحالية ما مكنها من بسط نفوذها على نطاقها الإقليمي فهو يحاول أن يوجد نوعاً من التوافق بين كل من صفحة المنظر الطبيعي والبشري للإقليم من جهة والظواهر السياسية من جهة أخرى ليتمكن من الوقوف على حقيقة مجريات التاريخ وما آلت إليه في إيجاد ما يمكن أن يوجد. ومن الطبيعي أن هذا المنحى يقع ضمن دراسات الحتم الجغرافي. وعليه ينبغي ألا ينزلق الجغرافيون باتجاه صياغة القواعد والقوانين التي تحكم نمو الدول وتوسعها طالما أن العلاقات المكانية بين الأرض والإنسان في تغيير مستمر.

ويتطلب هذا المنهج تحليل نمو الدولة من القلب إلى الأطراف وكيفية وصولها إلى حدودها السياسية وعناصر قوتها الداخلية والخارجية كافة والمنهج التاريخي وإن كان يلقي ضوءاً على سير التاريخ السياسي للدولة، إلا أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية يرتبط بتفسير أحداث الماضي. وبهذا فإنه لا يمكن أن تتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشر لما يحدث اليوم⁽⁶⁾.

والحقيقة أن هذا المنهج يقود إلى رسم عدة خرائط تحكي كل منها حركة الإنسان على صفحة الإقليم تقدمه أو تراجع كونه حيواناً سياسياً له وسائله وأهدافه، تكون في مجموعها أطلساً تاريخياً للوحدة السياسية المدروسة عبر فترات زمنية متتابعة.

وتعد الوثائق التاريخية المادة الأساسية لممارسة هذا المنهج. ولما كان نشر الوثائق تقيده التعليمات والأعراف الدولية فإن إمكانية الحصول عليها لا يعد أمراً ميسوراً. زد على ذلك أن تلك الأعراف والتعليمات لا تسمح بنشر الوثائق التي لم يمض عليها بعد 50 سنة ما يجعل أمر كتابة الجغرافيا السياسية المعاصرة وفق المنهج التاريخي أمراً متعذراً.

ولكن المنهج التاريخي يظل مهماً وبناءً لتتبع مراحل مختلفة من دراسة أي وحدة سياسية أو إقليم سياسي.

3. المنهج المورفولوجي (7)

يعتمد هذا المنهج على تحليل الظواهر السياسية بالدولة تبعاً لأنماطها وتركيبها. والمقصود بالأنماط كافة التنظيمات التي يرجع تكوينها إلى إتقان وتعاون الوحدات السياسية سواء أكان هذا على المستوى الوطني (أقسام إدارية داخلية) أو إقليمي (كتل إقليمية كدول مجلس التعاون الخليجي) أو على مستوى (اتحادات دولية كدول السوق الأوروبية المشتركة أو دول حلف الأطلسي أو حلف وارشو أو دول مجلس التعاضد السوفيتي (الكوميكون) في حينه وغيرها). ويقصد بالتركيب الظواهر السكانية التي تتضمنها الوحدة السياسية كالقوة السكانية والقوة الاقتصادية والعوامل والحدود السياسية والمناطق التي تعاني من مشكلات وغيرها.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن إيطاليا تعد نموذجاً متفرداً للدراسة بظل هذا المنهج.

فالأنماط عند دراسة إيطاليا تركز على موقعها بكافة معطياته "الفلكي والبحري والسوقي والسوقي العالمي وتأثيراته على تقسيماتها الداخلية وعلى علاقاتها الإقليمية والدولية" كونها عضواً في السوق الأوروبية المشتركة وعضويتها في حلف الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية OECD وغيرها.

أما التركيب فينصب على دراسة مناطق التركيز السكاني والنشاط الاقتصادي. فايطاليا الشمالية -حوض نهر البو- تكون مركز النقل السكاني والاقتصادي في جسم الدولة بحكم الموارد المتاحة فيها "وقد ترتب على ذلك

أن أصبح هذا الجزء المركز الحيوي لنشاطها السياسي ومصدر قوتها ومرتعاً خصباً لنمو الأفكار المعتدلة.

في حين أن فقر الجنوب الايطالي، لظالة موارده المتاحة وتخلخله السكاني وشظف العيش، هياً المناخ المناسب لتفشي الأفكار المتطرفة. وقد نجم عن ذلك قطبان متنافران يشدان بجسم الدولة ليس نحو القلب باتجاه التكامل بل العكس يشدانها نحو الأطراف بعيداً عن القلب فيما يهين ظروفها قد تؤل إلى الانفصال عن جسم الدولة (في الجنوب).

وتدرس العاصمة في سياق التركيب أيضاً. والعاصمة روما تقع بعيداً نسبياً عن القلب الحيوي للدولة وهي ليست مدينة صناعة كنظيراتها من عواصم الدول الأوروبية الغربية. لكن أهميتها تنبثق عن احتضانها لدولة الفاتيكان بما أضفى عليها أهمية خاصة دينية ودولية. وعموماً فإن منطقة العاصمة أكثر اعتدالاً من الناحية السياسية عند المقارنة بين الشمال والجنوب.

هذا وتدرس الحدود الدولية ومشكلاتها عند اعتماد التركيب في المنهج المورفولوجي للجغرافيا السياسية.

4. المنهج الوظيفي

يعتمد هذا المنهج على التحليل الجغرافي لوظيفة الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها داخلياً وخارجياً.

فبالنسبة للوظيفة الداخلية نبدأ بتحليل واجبات الدولة المتمثلة بتثبيت كيانها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحقيق الوحدة السكانية والاقتصادية داخل جسم الدولتين وسن وتنفيذ القوانين لتحقيق الأهداف المرسومة.

كما تتضمن دراسة النطاق الإقليمي للدولة من خلال دراسة نوعين من القوى⁽⁸⁾:

قوة الطرد عن المركز وهي التي تعمل على تفكيك جسم الدولة وتتمثل في الحواجز التضاريسية وبعض الفواصل السكانية متمثلة في اختلاف الخواص السكانية وحتى الاقتصادية والاتجاهات السياسية بالتالي.

قوة الجذب نحو المركز وتتمثل في آليات تكتيل جسم الدولة أي أنها تسير باتجاه معاكس للقوى السابقة. وتتمثل في رغبة الدولة وأيدلوجيتها في تكوين دولة تتوفر فيها المقومات القومية.

ثم يأتي تحليل مبررات وجود الدولة من خلال دراسة المقومات البشرية وتحديد منطقة السويداء ودراسة التنظيم الداخلي.

أما الوظيفة الخارجية فتتمثل في العلاقات المكانية التي تتناول دراسة الحدود ومشكلاتها وأنواعها ووظائفها. والعلاقات الاقتصادية وتدرس سياسة الدولة التجارية من خلال سياسة الاكتفاء الذاتي التي تنتهجها في مجالات الاقتصاد الإنتاجي والخدمي بسواء. وتناول العلاقات السياسية الدولية وانتماءاتها وعضويتها للتكتلات الإقليمية والدولية وتقويم ذلك. أما العلاقات السوقية فتتمثل في إبراز الاعتبارات السوقية العالمية الناجمة عن عناصر المكان. كما تناول تحليل الارتباطات الدولية للوحدة السياسية الدفاعية والهجومية بسواء.

5. نظرية الحقل الموحد⁽⁹⁾ أو منهج جونز كما يسمى:

لقد مثل جونز عناصر النظرية بسلسلة تتكون من خمس حلقات هي: الفكرة السياسية والقرار والحركة والمجال والمنطقة السياسية. ونعني بالفكرة الفكرة السياسية التي تتمخض عنها نشأة الوحدة السياسية، أما القرار فيعني تنفيذ عمل سياسي وتتمثل الحركة بنقل السكان والبضائع والأفكار. أما الحيز أو المجال فيقع في بعدين هما الزمان والمكان. أما المنطقة السياسية فهي حصيلة الحلقات الأربعة السابقة.

ويمكن أن نسوق المثال الآتي لدراسة فلسطين كوحدة سياسية مستقلة.

الفكرة هي فكرة الثورة لتحرير فلسطين عربياً وإسلامياً والقرار الإعلان السياسي للأقطار العربية والدول الإسلامية في هذا الشأن. والحركة تتمثل بإعداد الجيوش وتوظيف الموارد لخدمة هذه الفكرة ضمن المناطق. أما المجال فيتمثل بتنظيم التشكيلات العسكرية والسياسية المختلفة التي تخدم الفكرة. وتظل ارض فلسطين الطاهرة هي المنطقة السياسية للدولة طبقاً لهذا المنهج.

ويمكن أن تدرس الحركة الصهيونية تبعاً لهذا المنهج فالفكرة السياسية هي الصهيونية والقرار يتمثل بوعده بلفور عام 1917 المتمثل بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين. والحركة هي هجرة يهودية من الخارج إلى فلسطين.

أما إنشاء المستعمرات وتكوين فرق الإرهاب فيتمثل في المجال. أما المنطقة السياسية فتتمثل بإنشاء الكيان الصهيوني الغاصب عام 1948.

6. منهاج النظام

تدور فكرة منهاج النظام على العملية السياسية كونها معقدة الجوانب. وهي عبارة عن تتابع الأحداث أو الإجراءات التي يقوم بها الإنسان من أجل تحقيق نظام سياسي والمحافظة عليه أو تغييره. ويؤدي إجراء الإنسان إلى تغير في الإقليم والعملية السياسية تعمل من خلال الإجراءات المتأثرة بالقوى المجتمعية والإدراك والمنظور المكاني. وطبيعة النظام السياسي من حيث كونه مطلقاً وعموماً لا يبد من الربط بين العملية السياسية وانعكاساتها المكانية. فالعملية السياسية هي المفتاح لفهم التنظيمات المكانية وعلاقتها البشرية وأنه بدون فهم العملية السياسية تضيق البصيرة الجغرافية.

7. المنهج السلوكي (10)

يدور المنهج السلوكي حول فكرة سلوك الإنسان (الناس، كأفراد) وجماعات في ظل ظروف محددة في الانتخابات مثلاً أو غيرها من جوانب العملية السياسية كاتخاذ القرارات أو الأفكار السياسية أو الإدراك المكاني السياسي والانتماء السياسي.

وينبع المنهج السلوكي من فكرة التأثير والاستجابة التي استمدتها من علم النفس. فالبيئة الجغرافية هي المثير والإنسان يمثل الاستجابة وعند استجابته يتخذ القرار ثم يسلك سلوكاً معيناً.

8. منهج الوزن الجيوبولتيكي (منهج الدكتور أزر السماك) (11)

يقترن هذا المنهج ببداية عام 1984 في الدراسة المنشورة بعنوان (الوزن الجيوبولتيكي للأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبله) ثم تلتها عشرات البحوث فضلاً عن أربعة كتب: ثلاثة منها منهجية في الجغرافيا السياسية وآخر مرجع. فضلاً عن العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه لطلبة الباحث نفسه.

ويستند هذا المنهج على محاولة القياس الكمي للحاسة (أو البعد) السياسية لعناصر الوحدة السياسية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بكافة تفاعلاتها داخل الوحدة السياسية وفي إطار العلاقات المكانية المتداخلة والمترابطة مع دول الجوار الجغرافي الملاصقة وبأهداف أخرى تكتيكية واستراتيجية متنوعة في ظل منهجية تماثل المنهج التجريبي. حيث يتم اعتماد العنصر المطلوب لقياس الوزن الجيوبولتيكي في الوحدة السياسية أو الإقليم السياسي لعنصر مستقل (النتيجة)، واعتماد ذلك العنصر بدول الجوار

الملاصقة للوحدة السياسية كعامل متغير (الأثر)، في حين تظل الأهداف المنهجية التكتيكية في وحدات سياسية مماثلة لمرحلة التطور السياسي والإستراتيجية (الوحدات السياسية المتقدمة) كمعايير فاحصة أو ضابطة في ظل هذا المنهج.

ولعل من الموضوعية أن نشير إلى أن هذا المنهج يعد تطويراً جاداً لمنهج تحليل القوة، فضلاً عن اعتماد طرق قياس كمية جديدة. كما توج ذلك في بحث قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراته الجيوبولتيكية المحتملة المنشور بمجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت). والذي أثار اهتمام الباحثين والمفكرين في الإستراتيجية والاقتصاد والسياسة بالتعليق عليه والإشادة به كما فعل الدكتور إبراهيم العيسوي في كتابه قياس التبعية، والدكتور جمال زهران مجلة بحوث الدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

فضلاً عن ترجمته من قبل المجلة العربية للدراسات الدولية في واشنطن والتي منحت المؤلف (عضوية الهيئة الاستشارية للمجلة المذكورة) في حينه.

ولا يقتصر الباحث هنا على مجالات تحليل الأهمية النسبية لعناصر الوحدة السياسية كواقع فحسب بل من خلال القياس الكمي بل يذهب إلى ابعاد من ذلك في دراسة الاتجاهات المستقبلية. مطبقاً بذلك المحتوى الفلسفي لجوهر العلم كونه: المعرفة المنسقة المصنفة التي تفصح عن تفاعل الظواهر المحيطة بالإنسان سبيلها إلى ذلك مسألتان: الملاحظة وتكرارها والتنبؤ بالضبط، فالتنبؤ يعد أحد أهم سمات العلم ونجده يشكل جزءاً رئيسياً من منهج قياس الوزن الجيوبولتيكي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المنهج قد بعث الحياة في عظام الجغرافيا السياسية ليضفي عليها الجانب التطبيقي أو النفعي في عصر أقل ما يقال عنه: عصر التنافس الاقتصادي في المقام الأول.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن لمعايير القياس الكمي التالية وغيرها والمطبقة في أبحاث هذا المنهج تشكل العمود الفقري لمنهج الوزن الجيوبولتيكي وهي:

- دليل التنمية البشرية.
- مؤشر هيرتزمان وتعديلاته لقياس التركيز والتنوع.

- درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات.
- مؤشر تصدير السلعية الخام.
- مؤشر المرونة الداخلية للطلب.
- مؤشر التركيز الجغرافي للواردات.
- متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.
- مؤشر دليل الإبداع العلمي.
- دليل الحرمان البشري.
- دليل الانكشاف الاقتصادي.
- مؤشر تصدير السلعة الرئيسية.
- مؤشر التبادل الصافي.
- مؤشر التنوع والتركز.
- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.
- مؤشر دليل الانجاز التقني.
- مؤشر دليل الانتشار العلمي.

وغيرها العديد من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتقانية نراها في أبحاث الدكتور السماك.

نستخلص مما تقدم أن الدكتور السماك استطاع – ويتواضع شديد- أن يرسى قواعد مدرسة في الجغرافيا السياسية تستند إلى القياس الكمي للوزن الجيوبولتيكي مركزة على أهم عناصر التناحر السياسي في العالم وهو البعد الاقتصادي. أعانه في ذلك خبرته التخصصية العالية في الموارد الاقتصادية النفطية ومؤلفاته وبحوثه العديدة ومرديه من طلبة الماجستير والدكتوراه وخبرته التدريسية الجامعية التي ابتدأت منذ عام 1970.

حاصل ما تقدم أن هناك العديد من المناهج الفرعية لدراسة الجغرافيا السياسية مثلها في ذلك العديد من فروع الجغرافيا. إلا أنها رغم تعددها تظل ملتزمة بتعليمات منهج الدراسة الجغرافيا، المتمثل في التحليل والتوزيع والتركيب. ويمكن أن نقرر أن المكان، المسرح الجغرافي يعد القاسم المشترك لكل المناهج. ويظل البحث علي التكامل المكاني قاسماً مشتركاً وبالرغم من سمة الثبات النسبي للمكان إلا أنه عنصر يتغير بحكم ارتباطاته بالإنسان.

وعليه فستظل أقدامنا ملتصقة بالمكان عند دراسة كافة موضوعات علم الجغرافيا السياسية واضعين نصب أعيننا أن منهج الدراسة الجغرافيا

العام الذي يتبعه الباحث في تقصي مشكلة ما لا بد أن يقوم على تحليل العلاقات المكانية على مستوى الدولة أولاً وبين الدول المختلفة ثانياً ودراسة أنماطها الإقليمية والعالمية ثالثاً. ومتبعاً منهجاً (قياس الوزن الجيوبولتيكي) في تحليل القوة. ومن خلال إيماننا المدرك بأن (العامل الاقتصادي) هو المحرك الأساسي في الخريطة السياسية العالمية ما ظهر منه وما بطن.

الهوامش والمصادر

1. أ.د. محمد الديب: الجغرافيا السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1976، ص.22.
2. نفس المكان.
3. Hartshorn, .: "Political Geography in American Geography Press, inventory and Prospocl, Preston 1954.
- أخذها عن د. محمد رياض: المصدر السابق، بيروت، ص.27
4. Jones, S.B.: Unifield – Field Theory of Political Geography, A. A. A. Co. Vol. 44, 1954, pp.111-123.
- Freeman, T. W., "A Hunolered years of Geography, London 1965, pp. 205-206.
- د. محمد رياض، المصدر السابق، ص.23.
5. نفس المصدر، ص.42
6. للتفاصيل من هذا المنهج ينظر:
- د. محمد الديب، المصدر السابق، ص.27.
- د. محمد رياض، المصدر السابق، ص.50
7. د. محمد الديب، المصدر السابق، ص.30.
8. نفس المصدر، ص.35-36.
9. رسل هـ. فيفيلد واج. راتزل بيرسي: ترجمة يوسف محلي، ولوسي اسكندر: الجيوبوليتكا، سلسلة الألف كتاب، الجزء الأول، الكرنك، القاهرة، 125.
- د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، بغداد، 1976، ص.386
10. ينظر للتفاصيل:
- د. محمد إبراهيم صالح: الجغرافيا السلوكية، الندوة، د. محمد إبراهيم صالح: الجغرافيا السلوكية، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بالسعودية، الرياض، 1987.
11. ينظر موجز السيرة العلمية للمؤلف، وكذلك قائمة الكتب المنشورة.

1-4 مفهوم القوة في الجغرافيا السياسية

1-4-1 ماهية الدولة⁽¹⁾:

تتألف أية وحدة سياسية من ثلاثة عناصر هي الأرض والسكان والسلطة (الحكومة) التي تنظم العلاقات بينهما. وتقوم الجغرافية السياسية بدراسة بعدين في الوحدة السياسية هما الأرض كمسرح والإنسان ككائن سياسي يحكي قصته على صفحة الإقليم. والبعد الأول له عناصر ثابتة تتمثل في الموقع والمساحة والشكل والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان وموارد

الثروة والسكان. أما البعد الثاني فعناصره أكثر سرعة في التغير وتتمثل في النظريات والمذاهب السياسية التي تحكم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة. على ألا ننسى الاعتبار الزمني لدراسة هذين البعدين.

فالدولة إذن أكثر المؤسسات البشرية تعقداً وتنظيماً. ولكن هذا التنظيم لم يظهر بشكل مفاجئ فقد مر بمراحل فكرية متعددة عبر التاريخ.

ويعد التنظيم القبلي اللبنة الأولى لقيام الدولة. وكانت العشائر تعد وحدات اجتماعية سياسية. وترتبط بينها بوحدة الدم والعادات والتقاليد والموضع الجغرافي. فوحدة المكان هي القاسم المشترك للجماعات القبلية في تنظيمها.

وانتقلت التنظيمات العشائرية إلى درجة أعلى من التنظيم كان من محصلته ظهور دول المدن أو دولة المدينة كما تسمى. وبالرغم من صغر حجمها إلا أنها نمت وأصبح لبعضها شأن عندما غدت نواة لإمبراطوريات مهمة. ومثال ذلك دويلات المدن السومرية والبابلية والآشورية في بلاد وادي الرافدين. وأثينا وإسبارطة وفلورنس وجنوة في جنوب أوروبا. ولا تزال آثار هذا التنظيم موجودة في دويلات قزمية كانت كاندورا وموناكو.

ثم ظهرت الإمبراطوريات القديمة التي تمثل مرحلة أكثر تعقيداً مما سبقها وافترن وجودها بظهور الزراعة المنظمة كالإمبراطورية البابلية والإمبراطورية الآشورية.

والإمبراطورية المصرية وإمبراطورية وادي السند والإمبراطورية الصينية وإمبراطوريات البحر المتوسط وإمبراطوريات العالم الجديد ودولة الخلافة العربية الإسلامية والإمبراطوريات التركية.

ونتيجة لانحياز الإمبراطوريات بسبب عوامل الضعف التي انتابتها ظهر نمط جديد من التنظيم السياسي عرف بالاستعمار والإمبريالية والاستعمار عملية استيطان بعض سكان القطر الأم في أراضي خالية وإدخال حضارة وتنظيم المجتمع في تلك الأراضي. أما الإمبريالية فهي ظاهرة متميزة عن الاستعمار وهي تسليط حكم على سكان أهليين من قبل جماعة آخرين ينقلون أفكارهم ونظمهم وسلعهم.

ويعرف الاستعمار بأنه احتلال الأراضي والسيطرة على السكان الأهليين وتعرف الإمبريالية بأنها استيطان مقرون بفرض قيم أجنبية على المجتمعات الأصلية.

ونتيجة لتصاعد قوى التحرير القومي في العالم الافرواسيوي وأمريكا اللاتينية فقد برز نمط جديد من الاستعمار. فانزاح الاستعمار القديم ليحل محله الاستعمار الجديد لمواصلة سلب وإنتهاب موارد الشعوب النامية. وهذا الاستعمار يشابه سابقه في المضمون لكنه يجانبه في الأسلوب. فهو يسعى للسيطرة الفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية عن طريق خلق طبقة اجتماعية تؤمن بقيمة وتقاليدته وتعيّنه في تحقيق أهدافه عن طريق تسللها إلى مراكز السلطة في الدول المستقلة ذاتها بألوان وأثواب متعددة الوجوه⁽²⁾.

وقد يتساءل البعض إذا كان التاريخ الإنساني قد شهد ظهور واضمحلال العديد من الدول فهل للدول أعمار ومراحل نمو مختلفة؟ حتى الإجابة عن هذا التساؤل لابد من دراسة – ولو بإيجاز- المراحل التي تمر بها الدول في حياتها.

فالدول – في تاريخها - منذ نشؤها حتى سقوطها تمر بأكثر من مرحلة من مراحل النمو والنشوء فقد ذكر ابن خلدون أن للدول أعماراً طبيعية كالأشخاص⁽³⁾. وهذه المراحل هي:

1. مرحلة النشأة والتكوين.
2. مرحلة الشباب والقوة.
3. مرحلة النضج.
4. مرحلة الكهولة والشيخوخة.

1. مرحلة التكوين والنشأة⁽⁴⁾

تتسم الدول الناشئة بثبات الحدود ونادراً ما يصيبها أي تغيير باستثناء تعرضها لهجوم من دول أخرى. وتركز الدول الناشئة جهودها لتنظيم شؤونها الداخلية وتنمية مواردها. فهي لا تأخذ بسياسات التوسع الخارجي. وقد رسمت المعاهدات المختلفة حدود قبل هذه الدول كدول أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والأقطار العربية وغيرها.

وحتى تنتقل الدول من هذه المرحلة التالية يتطلب من الدولة تحقيق درجة عالية من الوحدة البشرية والوحدة الاقتصادية داخل جسمها. أو بعبارة أخرى العمل على تماسك المجموعات البشرية السلالية والقومية واللغوية والدينية في بودة المواطنة أو الولاء للعلم الوطني. والعمل على كبح جماح الهجرة الداخلية بإزالة الفروق الاقتصادية وتنمية الأقاليم المتخلفة عندها تقدر

الدولة أن تنتقل بعد أن تحقق هذه الأهداف، إلى المرحلة التالية (مرحلة الشباب).

2. مرحلة الشباب

وهي المرحلة التي تفرغ فيها الدول من تنظيم شؤونها الداخلية وتكون قد حققت وحدتها البشرية والاقتصادية. فتبدأ بالتطلع نحو التوسع الخارجي كنشر سلطانها وتوسع من مناطق نفوذها، وعلى هذا الأساس فالدول التي تمر بهذه المرحلة تشكل خطراً يهدد السلام العالمي. ويمكن أن نذكر مثال ذلك إيطاليا وألمانيا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية دولاً شابة. وتعد روسيا الصين الشعبية حالياً من الدول الشابة. فايطاليا بلغت شبابها عام 1911 عندما أغارت على الإمبراطورية العثمانية فسلبت بعضاً من ممتلكاتها في أفريقيا (ليبيا) والحبشة عام 1936. وبلغت اليابان هذه المرحلة عام 1935 عندما اتسع نفوذها لتفرض سيطرتها على الرقعة الجغرافية الممتدة من خط الاستواء جنوباً حتى جزيرة سخالين شمالاً ومنشوريا والصين غرباً. وفي عام 1938 بلغت ألمانيا هذه المرحلة بضمها النمسا ثم تشيكو سلوفاكيا.

3. مرحلة النضج

تعني هذه المرحلة بلوغ الدولة مرحلة الاستقرار. إذ تصاب شهية الدولة في التوسع بالضالة والاضمحلال وتركز جهودها للدفاع عما ضمته لها في المرحلة السابقة من ممتلكات بحجة الدفاع عن السلام العالمي ولكن إذا ما شعرت أن مصالحها في خطر فإنها تسفر عن وجهها الحقيقي ولا تتورع في إشعال نار حرب عالمية أو التحريض عليها عن طريق المشاركة أو غيرها.

ويمكن أن نعد كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من النماذج لهذه المرحلة.

فبريطانيا سايرت ألمانيا عام 1938 في كثير من طموحاتها فتغاضت عن احتياجها للنمسا وتشيكوسلوفاكيا كما سايرت الصهاينة اليهود في إنتهاب فلسطين في أواخر عهد الانتداب. ولكنها عندما تعرضت مصالحها لتغير نسبي عام 1980 في جزيرة فوكلاند أعلنت الحرب على الأرجنتين دفاعاً عن ذلك. أما الولايات المتحدة فقد تنازلت عن سيطرتها بعض أملاكها فمنحت الفلبين استقلالها. إلا أنها استماتت في الدفاع عن نفوذها في فيتنام، ولم تتخلى عن أطماعها إلا باشتداد ضربات الثوار الفيتناميين وإجبار الولايات المتحدة

على الهزيمة. وقد أحنّت فرنسا رأسها عندما أغارت ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا إلا أنها قاتلت الشعب الجزائري البطل بضراوة عندما هب للدفاع عن سيادته واستقلاله وإزاحة غبار المستعمر عن أراضيه. وكان له ما أراد بعد أن ضحى بمليون شهيد سقطوا ببنادق المستعمرين الفرنسيين.

4. مرحلة الكهولة

تشهد هذه المرحلة انحلال قوى الدولة. ونتيجة لذلك تبدأ عوامل الضعف. والهدم تسري بجسمها ما يترك أملاكها لقمة سائغة لكل مغير فهي تخفق في تنظيمها الداخلي نتيجة لهرمها وتظهر محاولات انفصالية متكررة مما يؤدي إلى تعرية السلطة المركزية بشكل تدريجي لها⁽⁵⁾. وتبدأ عادة حركة الانسلاخ عن الأطراف حيث يبلغ عجز الدولة أقصاه وقد شهدت العديد من الإمبراطوريات هذه المرحلة كالإمبراطورية الصينية والإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر في أواخر القرن التاسع عشر. فقد انتهوا كإمبراطوريات لكنهم عادوا الحياة كدول ناشئة، الصين وتركيا والنمسا.

ويمكن القول أن بريطانيا وفرنسا تقعان على أبواب هذه المرحلة ذلك أن حركات التحرر قد أثمرت فعلاً في تحرير الدول التي كانت ترزح تحت نفوذهما.

وثمة مسألة تضاف وهي أنه ليس من الضروري أن تشهد كل دولة في العالم المراحل الأربعة. ولا يفترض وجود عمر طبيعي محدد لكل مرحلة. فذلك يتوقف على الكيان السياسي للدولة وعناصر قوته. فقد تولد دولة ناشئة وتظل قرناً طويلة كذلك وقد تهدم الدولة وتؤول للتمزق والضمور دون أن تمر العلاقات الدولية. ولما كانت الخريطة السياسية العالمية تحتضن العديد من دول العالم نحو (200 دولة) من مختلف الأعمار فلا غرابة أن يكون السلام العالمي في تهديد مستمر. وتهديد السلام ينبع من تغيير الحدود وتغيير الحكومات ومطامع الدول العظمى.

ولعل من ناقلة القول أن نشير إلى أنه هناك محاولات نظرية عديدة من قبل مفكرين جغرافيين وغيرهم في مجال الحياة والدولة العضوية وتطورها. أمثال ثرتيسكي وفردريك لست وفردريك راتزل وفان فلكنبرك ودليليه⁽⁶⁾.

1-4-2 قوة الدولة: مفهومها وأساليب قياسها وأشكالها وخصائصها

1-2-4-1 مفهوم القوة

يعد موضوع القوة من المواضيع الأساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة، كالجغرافية السياسية والعلوم الاقتصادية. وقد عبر بعض الباحثين عن مركز القوة في حقول علم السياسة بالقول بأن مكانة القوة للسياسي كمكانة النقود للاقتصادي. وادعى الفيلسوف رسل⁽⁷⁾ أن القوة هي الأساس الذي تركز عليه دراسات العلوم الاجتماعية وتقوم بدور الطاقة بالنسبة لموضوع الفيزياء.

وتستخدم عبارة القوة بصيغ متعددة طبقاً لوجهات نظر الباحثين. وهم عموماً يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة. لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع. فقد يقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري. أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية مثلاً والعلاقات الدولية. وعليه، فإن عبارة القوة تعني التأثير والسيطرة والإمكانية. ولعل من الموضوعية أن نشير إلى بعض التعاريف الخاصة بمفهوم القوة في هذا الشأن.

فجونز⁽⁸⁾ مثلاً يعرف القوة بأنها "المساهمة في صنع القرارات". من هنا يؤكد جونز على أن القوة تضم عناصر مادية بمضمون وغير مادية بمضمون هذا التعريف رغم عدم قدرته على التحديد الدقيق لهذا المفهوم. ويعرف ساسنكر⁽⁹⁾ القوة بأنها "قدرة الشعب باستخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنها من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى" أما ديليه فقد قصد بالقوة التنظيم ويعني به الكيفية أو الطريقة التي تتبعها الدولة للوصول إلى هدف معين أو نهاية مرسومة⁽¹⁰⁾.

فلا غرابة إذن لمن ينظر إلى القوة على أنها القوة العسكرية من حيث التعداد والكفاية والتعبئة لأنها الحاكم الحاسم الذي حدد مصير الدول عبر التاريخ. إلا أن الموقف حالياً يختلف عن هذا المفهوم، لأن القوة العسكرية لم تعد تشكل الحكم الفيصل في حياة الدول ومصيرها. فللقوة عناصر مادية ومعنوية متعددة الجوانب والوجوه.

فالقوة تتضمن عناصر منها ما يرتبط بالمكان (الجغرافيا ومنها ما هو من صنع الإنسان وتقنياته (الاقتصاد والسياسة والوضع العسكري).

والقوة تعبير لفظي يعبر عن التفاعل بين المكان وتخطيط الإنسان في ظل تقنية وخبرة متاحة فيما يمكن من تحقيق أهداف سوقية عالمية وسوقية إنسانية. فمفهوم القوة يتألف من خمسة عناصر هي:
أ. القوة الجغرافية.

ب. القوة الاقتصادية.

ج. القوة البشرية.

د. القوة العسكرية.

هـ. القوة النفسية.

إن الحلقات الخمسة للقوة يمكن إجمالها بعنصرين أساسيين هما:

القوة الجغرافية، والقوة الجيولوجية لأية وحدة سياسية. طالما أن الجغرافيا تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان. فهي تهتم بدراسة صور التفاعل بين المنظر الأرضي الطبيعي والمنظر البشري والمنظر الحضاري. ولما كانت ملامح الصورة ترسم من قبل عناصر التفاعل بين الإنسان وبيئته فلا غرابة أن تكون حلقات القوة الاقتصادية والبشرية والنفسية والعسكرية هي من محصلة القوتين الأساسيتين: الجغرافية والجيولوجيا.

وعليه فإننا نعني مفهوم القوة: مركب بيئي تستخدم فيه الموارد الجغرافية استخداماً انساباً كي يحقق الأهداف السوقية والسوقية العالمية للدول.

وبالنظر لما تقدم فإن القوة القومية تعني قدرة الأقاليم على فرض ضغوط دولية تنفذ بها إرادتها. وتعتمد، هذه القدرة بصورة مباشرة على الموارد القومية وتقف الموارد البشرية (السكان) في المقدمة. بالإضافة إلى درجة التنظيم وحسن الإدارة.

1-4-2 أشكال القوة

للقوة أشكال عديدة منها: القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة المعنوية (الإعلامية والنفسية) والقوة الفعلية والقوة الكامنة أو القوة المتوقعة وغيرها.

فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية لحلفائها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

وبتعبير آخر فإن القوة الاقتصادية تعبر عن القابلية في إدامة الاقتصاد القومي بالداخل في السلم والحرب على حد سواء. فهي إذن أهم أشكال القوة. والقوة العسكرية تعبر عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف المؤسسة العسكرية. ومن مظاهرها القوات المسلحة الحجم والنوع ودرجة المعنوية بالإضافة إلى المعدات والأسلحة. الحجم والنوع والمواصفات والحدثة والكفاية بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم بسواء. على أنه ينبغي أن نتذكر أن متطلبات الهجوم تبلغ نحو ثلاثة أمثال احتياجات الدفاع. وفي هذا التنظيم

عملية تكيف تام لفعل عناصر المواقف الواحدة سواء أكان في حالة الهجوم أو بوضع الدفاع، وقد تلعب الزيادة التراكمية في أحد العناصر دوراً سلبياً لاسيما في العنصر البشري، أما في مجال المعنوية فإن المعادلة الآتية توضح ذلك⁽¹¹⁾.

المعدات × الحالة المعنوية = الفعل

$$100 = 1 \times 100$$

$$200 = 2 \times 100$$

$$300 = 3 \times 100$$

$$50 = 0.5 \times 100$$

$$100 \times \text{صفر} = \text{صفر}$$

أما القوة المعنوية فتعني لتأثير المنظم على الرأي العام في الداخل والخارج بما يضعف عناصر القوة الأخرى أولاً ويعمل على تعظيم التناقضات الداخلية في جسم الدولة ثانياً. على أنه ينبغي أن نتذكر أن هناك علاقة متبادلة بين التأثير على الرأي والأيمان بعقيدة أو فكرة يراد تكيف الناس عليها أن يصبح التأثير على الرأي الأكثر فعالية عندما تنسجم الغاية منه مع معتقد الناس ومع الواقع. وقد ذكر رسل⁽¹²⁾ "أن أحد فوائد النظام الديمقراطي من وجهة نظر الحكومة هو انه يسهل توجيه المواطن العادي وقيادته طالماً يعتبر الحكومة حكومته".

أما القوة الفعلية فهي القوة المتاحة التي تعبر عن وفرة الموارد المختلفة فوراً لصالح الدولة. والقوة الكامنة تعبر عن إمكانات الدولة التي يمكن الحصول عليها بعد تطويرها.

على أنه ينبغي أن نذكر أنه من الصعب الفصل بين مظاهر أو أشكال القوة هذه نظراً للتدخل والترابط بين مسيبتات تلك لأشكال ونتائجها. لذا يمكن القول بان للقوة وجهاً واحداً ينحصر في قدرة الدولة على إحداث تأثير في الظروف الدولية لمصلحتها الخاصة أو لتحقيق أهداف ذاتية، طالماً أن الدولة القوية هي الدولة المكتفية ذاتياً. وهي بالضرورة ذلك الكيان السياسي الذي استطاع أن يبلغ مرحلتى الوحدة الاقتصادية والبشرية ضمن حدوده الإقليمية. أي انه تمكن من صهر كافة التكوينات البشرية، السلالية والقومية واللغوية والدينية والاكثوغرافيا (الفكرية والمعتقدات) العقائدية والاجتماعية في بودقة المواطنة الصالحة. ولطالماً أن الإقليم السياسي قد تمكن من أحداث تغييرات تنموية اقتصادية مرغوب فيها مكنة من زرع حوافز النمو والتطور

أرجائه كافة وبمعدلات متوازنة كبحت من خلالها كافة مظاهر التخلف كالهجرة الداخلية وما في حكمها.

1- 4-2-3 خصائص القوة

يمكن تحديد سماتها بالنقاط الآتية وهي:

1. القوة كيان معنوي وليس وجوداً مادياً، فهي كالروح في الجسد تحركه وتديم وجوده ولا يمكن رؤيتها ككيان مادي بحد ذاته.
2. تتسم القوة بالندرة فهي ضرورة لا تقبل الإشباع عند حد معين. وتبقى رهينة التطورات التقنية المفاجئة.
3. تتسم القوة بخاصية النسبية. فقوة الدول تقاس بمقارنتها بنظرائها بقية الدول الأخرى.
4. لا يشترط لنمو القوة التدرج الاعتيادي. فالمفاجئة مظهر من مظاهر القوة. فقد تتمكن دولة ما بظرف زمني قياسي من بلوغ حالة القوة إذا ما توافرت عناصر الحالة الجديدة هذه مادية ومعنوية.
5. القوة مفهوم حركي دينامي متطور.
6. يتسم توزيع القوة في جسم الدولة بعدم التكافؤ ضمن المجال الحيوي للدولة.

كما أن القوة تتركز في وسط الدولة فيما يطلق عليه قلب الدولة أو الإقليم الفعال وتقل درجة القوة بالابتعاد عن نواة الدولة أو قلبها.

وترجع الجذور التاريخية لفكرة هذه الخاصية إلى القرن الرابع عشر. إذ كشف العلامة العربي المسلم ابن خلدون عن مناطق توزيع القوة على مساحة الدولة. ففرق بين مركزها وأطرافها ونطاقها. فقد ذكر⁽¹³⁾: "أن الدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق وإذا انتهت إلى النطاق الذي هو الغاية عجزت وأقصرت عما وراءه" والجغرافيون يعمدون للكشف عن مراكز القوة في الدولة طالما أن هذه القوة تتباين في توزيعها على مساحة الدولة. وهذا يشير إلى أن قيمة أي جزء من أجزاء الدولة ليس بدرجة واحدة. فالفرق شاسع بين العاصمة وبقية أنحاء الدولة. من هنا جاء تعبير المساحة الكلية والمساحة الفعالة أو الرئيسية في جسم الدولة. فالمساحة الفعالة هي ذلك الجزء الذي يحظى بحصة الأسد لعناصر قوة الدولة بكافة عناصرها ومظاهرها. وتعد منطقة العاصمة منطقة السويداء الدولة Ecuemene أو منطقة نواة الدولة Nuclear Area. ولهذا يقول ابن خلدون: إذا غلب على

الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها فان المركز كالقلب الذي تنبعث منه الروح فإذا غلب على القلب انهزم الأطراف وانظر في هذا الدولة الفارسية التي كان مركزها المدائن فلما غلب المسلمون على المدائن انقرض أمر فارس أجمع ولم ينفع ما بقي بيده من أطراف ممالكه⁽¹⁴⁾.

أنماط القوة في المجتمع الدولي

تتحدد أنماط القوة في المجتمع الدولي تبعاً للكيفية التي تستخدمها الدول في تنظيم قواها وطبقاً لمشينة أمنها القومي ، ويمكن أن تشخص الأنماط الآتية للقوة دولياً:

1. القوة الانفرادية أو الذاتية.
2. القوة التحالفية أو الجماعية كما تسمى من خلال الأحلاف والاتفاقيات؟
3. قوة الأمن الجماعي ويتمثل في الجهود الدولية التي تضع في حسابها الكل من أجل الواحد والواحد من الكل.
4. القوة العالمية الذي يأخذ مظهر الحكومة العالمية. أي وجود بناء فيدرالي عالمي تكون فيه السلطة لحكومة عالمية واحدة. وهذا النمط بعيد المنال تماماً عن مجتمعنا الدولي المعاصر رغم ضرورته لإقرار السلام العالمي.

1-4-2-4 أساليب قياس القوة⁽¹⁵⁾

هناك عدة محاولات لقياس أو جرد قوة الدولة. ومن هذه المحاولات ما توصل إليه سبروت والتي تتلخص في اعتماد أسلوبين هما: الاستقراء التاريخي أو الاستنباط ، أما بيرسي وزميله بيلتير فقد أكدوا أن جرد القوة يعتمد على مسح دقيق لأوجه النشاط الاقتصادي للدولة وخصائصها المجتمعية وقد توصلوا إلى أن موضوع السكان يشكل حجر الزاوية في معادلة القوة. أما جونز فقد عمد إلى تقسيم القوة إلى ثلاثة عناصر هي: الأرض والعمل والرأس المال ودعا إلى جرد مظاهر كل عنصر في هذه العناصر لتحديد قوة الدولة. وأكد على ضرورة تحديد درجة تضمينها في حالات السلم والحرب مع مراعاة عامل الكلفة الاقتصادية. كما حاول جرمن اعتماد أسلوب إحصائي متميز في موضوعات المساحة والسكان والموارد

الاقتصادية ومنحها أهمية استثنائية وافرد لها ما يزيد عن عشرين بنداً في معادلة القوة وخصص لكل منها وزن نسبي محدد لحساب القوة. بيد أن بري حاول تصنيف الدول إلى مجموعات تبعاً لمعدل كفاية الخدمات خاصة خدمات النقل بأنواعها وخدمات المواطنين الاستهلاكية: الغذائية والطاقة إضافة إلى معايير أخرى. ومن خلال ذلك تمكن من الحكم على درجة التطور الاقتصادي الذي تحيا بظله الدولة.

وترجع فكرة معايير قياس أنماط قوة الدول على رأي بري Perry إلى أن الأداء الأمثل للدولة كوحدة سياسية يتمثل في حسن توفيرها لحاجات المواطنين الإنتاجية والخدمية على حد سواء فقد أفرد بري نحو تسعة مؤشرات لقياس كفاية خدمات النقل. وزهاء سبعة مؤشرات للحكم على تجارة الدولة. ونظراً لأهمية استهلاك الطاقة لأي وحدة سياسية فقد افرد لها بري تسعة مؤشرات للقياس. ولما كان الإنسان هو الهدف الأسمى الذي تسعى أي وحدة سياسية لإساعده في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتعزيز الاستقلال السياسي فقد خص بري موضوع السكان نحو ثمانية مؤشرات لجرد قوة الدولة. ولما كان الغذاء يشكل احد عناصر القوة في جسم الدولة فقد نال زهاء أربعة مؤشرات بموجب معادلات بري لقياس قوة الدول. أما المؤشرات الأخرى الباقية فقد تمثلت في اتجاهين:

أربعة منها لقياس كفاية خدمات الاتصال بين المواطنين واثنان آخران للحكم الاقتصادي العام متمثلاً بقياس الناتج المحلي ونصيب الفرد الواحد من الناتج القومي.

بيد أن أهم محاولة لقياس قوة الدولة ترجع إلى (راي كلين) فقد قام بحساب القوة الشاملة للدولة على النحو التالي:

القوة الشاملة = الكتلة الحيوية (الحرجة) + القدرة الاقتصادية +
القدرة العسكرية × (الاستراتيجية + الإرادة الوطنية)

$$Pp. = (C+E+M) ??(S+W)$$

Pp. = Peacevied Power

القوة الشاملة للدولة

C. = Critical mass

الكتلة الحرجة (الأرض + السكان)

E = Econonlic Copability

القدرة الاقتصادية

M = Military Copability

القدرة العسكرية

S = Strategic Purpose

الستراتيجية القومية

W = Will to Purpose Natrategiy

إرادة متابعة الاستراتيجية القومية

ويعد أن قوة الدولة هي مزيج من القوة الاستراتيجية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة السياسية. وتعد العناصر التالية مكونات أساسية وتدخل في حساب القوة الشاملة بناء أعلى مفهوم: طبيعة الحدود، مساحة وموقع الدولة، القوة البشرية والقوة العسكرية وإعداد الدولة للحرب، مصادر الخامات والهيكلة الاقتصادية، مدى التقدم التقني، التجانس السكاني، القوة المالية، الترابط الاجتماعي، الاستقرار السياسي، أسلوب صنع القرار، الروح الوطنية وركز كلين على حجم ومستوى التقدم الاقتصادي للدولة.

الهوامش والمصادر

1. للتفاصيل انظر:
أ. د. محمد الديب، المصدر السابق، من ص 6-9.
و. د. عبد الرزاق عباس، المصدر السابق، من ص 1-23.
2. للتفاصيل انظر:
احمد نبيل هلالى، الاستعمار الجديد ومسؤوليات القوى الثورية العربية، القضاء، العدد3، تموز، ايلول، السنة23، 1968 من ص 105-134.
3. مقدمة العلامة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، المصدر السابق، من ص 170-172.
4. انظر للتفاصيل:
د. محمد متولي، الجغرافية السياسية، القاهرة، (غير مؤرخ)، من ص 13-19.
5. د. عبد الرزاق عباس، المصدر السابق، ص 39.
6. للتفاصيل انظر: نفس المصدر من ص 32-41.
7. Russell, B.: Power: A New Social Analysis London. George Allen and Unwin Lid: 1959 – Seventh impression, p.10.
8. Jones, E. S.: The Power Inventory and National Stragegy, World politics, Vol. 1954, p.p 421-422.
9. Stoessinger, J.G: The Might of Nations, New York, 1966, pp 14-15.
10. د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، ص 237.
11. د. سعيد محمد صالح السعدي، تكيف المتغيرات الجغرافيا والتكيف لها في الجغرافيا العسكرية، من أبحاث الندوة العلمية الثالثة للجمعية الجغرافية العراقية للفترة 11-13 نيسان 1987، منشور بمجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد العسرون، تموز 1987، ص 82.
12. د. عبد الرزاق عباس، المصدر السابق، ص 242.
13. نفس المصدر، ص ص 243-245.
14. مقدمة ابن خلدون، المصدر السابق، ص 163.
15. د. عبد الرزاق عباس، تحليل الأفكار ابن خلدون في الجغرافيا السياسية ومقارنتها بالمفاهيم الحديثة، مجلة الجمعية الجغرافيا، العدد الخامس بغداد، حزيران 1970، من ص 15-16.
16. للتفاصيل انظر:
أ. د. محمد محمود الديب، المصدر السابق، ص ص 322-334.
و. د. عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية، المصدر السابق، ص ص 245-272.
17. Cline, R. B. "World Bower Tends and us Foreign Policy for 1980" (Boulder, Cole West view) 1980.

2

البيئة الطبيعية في ترقية الدولة بمنظور الجغرافية السياسية

1-2 الخصائص الموقعية

يعد تحليل المظاهر الوظيفية للأقاليم السياسية من صميم واجب الجغرافية السياسية التطبيقية. وتشكل التحليلات الجيوسياسية لعناصر المكان الطبيعية والبشرية لأية وحدة سياسية المدخلات الرئيسية Input في حين تتمثل مخرجات هذه الدراسة out put فيما يقدمه من قواعد وأحكام تخدم العلاقات الدولية. والجغرافي في عمله هذا لا يشاركه ولا يمكن لأي تخصص آخر أن يعفيه من مهمته هذه. فكما يقول ولترليمان الصحفي والسياسي الأمريكي "لن يكون هناك ادعاء بتسوية صالحة في المستقبل للشؤون البشرية إلا إذا استندت إلى المعرفة الصحيحة والفهم الجيد للظروف الطبيعية للعالم الذي نحيا فيه. ويقوم الجغرافي والسياسي بكشف النقاب وإزاحة الستار عن المعلومات الخاصة بظروف العالم الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان، وهكذا يمكن لدارس الجغرافية السياسية أن يكون مخططاً لوظيفة الدولة الداخلية والخارجية على حد سواء. ويمكن أن يكون في موضع الاستشارة بحكم تخصصه وخبرته في المكان بمعناه الواسع.

وتقف العناصر الطبيعية في المقدمة وبشكل موقع المكان (الموقع الجغرافي) حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي لأنه وحده سياسية: سواء أكان دولة أو حلقاً أم نمطاً من الأنماط السياسية.

ويتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى. لأن الموقع مكان ثابت على الأرض. غير أن قيمته السياسية أو الاستراتيجية في تغير مستمر. وبعبارة أخرى فإن التنمية السوقية العالمية للموقع متغيرة بتغير الزمن أولاً والتقنيات المستحدثة ثانياً.

وبغية الكشف عن مزايا ومثالب المواقع المختلفة للوحدات السياسية فإننا نقسم هذه المواقع إلى ثلاثة أنواع هي:

- موقع الفلكي .
- الموقع بالنسبة لتوزيع الماء واليابسة .

■ الموقع السوقي .

1-2 الموقع الفلكي

1-1-2 يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وكما هو معلوم فإن الكرة الأرضية تقسم إلى 180 دائرة عرض. منها 90° في نصف الكرة الشمالي ومثلها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وتعد دائرة عرض صفر التي تمثل خط الاستواء منتصف الكرة الأرضية. وتبرز دوائر عرض محددة في الأهمية الفيزيوجرافية للكرة الأرضية. ومن هذه الدوائر: دوائر عرض 23.5° شمالاً (مدار السرطان) ومثلها جنوباً (مدار الجدي). ودائرة عرض 66.5° شمالاً الدائرة القطبية الشمالية ومثلها جنوباً الدائرة القطبية الجنوبية. أما دائرتا عرض 90° شمالاً و90° جنوباً فهما يمثلان القطبين الشمالي والجنوبي على التوالي.

وتتمثل الأهمية الخاصة لهذا التقسيم في متابعة تأثيرات الموقع في الأوضاع المناخية بالدرجة الأساس وانعكاساتها على مجمل الجغرافية الحيوية للأقاليم وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي والمركز الدولي بالتالي.

فعند تقويم العناصر السوقية العالمية لموقع أية وحدة سياسية يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد العرضي للمكان (الفلكي) فكلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد والاتساع تنوعت الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية. فالتنوع في دائرة العرض يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعي والتنوع في النشاط الاقتصادي بالتالي. وهذا يقود بالوحدة إلى مكانة الدول المكتفية ذاتياً. أي بلوغ الدولة حالة القوة نتيجة هذا الموقع.

وبعكسه فإن الامتداد العرضي المحدود أو التماثل في دوائر العرض نتيجة للامتداد في نطاق جغرافي مناخي محدد لكونه في الجهات الاستوائية أو المناطق المعتدلة الباردة، فإنه يقود للتماثل في الخصائص المناخية وبالتالي التخصص الإنتاجي في شخصية الإقليم الاقتصادية وابتعاده عن حالة الاكتفاء الذاتي أي ابتعاده عن حالة القوة.

وإذا كان ما تقدم يمثل بعض الجوانب الايجابية لامتداد الموقع بالنسبة لدائرة العرض. فإن التنوع في هذه الدوائر قد تخلق بعض المتاعب السياسية للدولة في وظيفتها الداخلية (تحقيق الوحدة البشرية داخل جسمها). طالما أن التنوع في دوائر العرض يقود للتنوع المناخي وبالتالي الإسهام غير المباشر في خلق شخصيات جغرافية متميزة تتسم كل منها بشخصية محددة يضمن

التناميها بجسم الدولة مسألة تتوقف على نشاط عوامل الحركة والاتصال أولاً. والعوامل الفكرية والمعتقدات ثانياً في قلب أو نواة الدولة. في حين أن التماثل في دوائر العرض أو الامتداد المحدود قد يخلق حالة التثام أثنوغرافي أكبر بحكم التماثل المناخي فالشخصية الجغرافية الموحدة. وتعد شبه جزيرة إيبيريا (اسبانيا) مثلاً للحالة الأولى. فكل من شمال ووسط وجنوب وغرب البلاد شخصياته الجغرافية المتميزة. فعلاً فقد أسهمت هذه الظاهرة بالإضافة إلى اعتبارات بشرية وفكرية وسكانية في تعزيز الحركة الانفصالية لإقليم الباسك في شمال البلاد. أما الإمبراطورية الرومانية فتعود عظمتها إلى جانب الاعتبارات الأخرى اعتبارات التشابه في الشخصية الجغرافية.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاتساع المكاني بالنسبة لدائرة العرض يخلق فرص ميلاد لدول عظمى. وفعلاً فإن استقراء دقيقاً لخريطة العالم السياسية تؤكد هذه الحقيقة. إذ يكاد نصف الكرة الشمالي أن يكون محتكراً للوحدات السياسية العظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية الصين الشعبية وغيرها.

وتتمتع هذه القوى بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لدوائر العرض لأنها تمتد من المناطق الدافئة حتى الجهات المعتدلة الباردة. وتهيمن على غالبية الأقاليم المعتدلة بتعبير آخر: فالجهات المدارية تمتد بين دائرتي عرض 20° - 30° شمالاً كانت في العالم القديم أكثر تحفزاً. ويبدو أن الإنسان لم يكن بعد قد اهتدى إلى كيفية التأقلم لعناصر بيئته ولهذا كانت الجهات الدافئة أصلح الجهات لإقامته. وان أول بوادر الحضارة قد ظهرت حيث الحياة السهلة الميسورة. وبعد اهتداء الإنسان إلى التكيف المتطور لعناصر بيئته انتقل النشاط البشري إلى العروض المعتدلة حيث برزت الدول العظمى هذه.

على أننا نرفض الأفكار الخاصة بالحتم البيئي في ميلاد الدول العظمى والتي مفادها أن البلاد السهلية لا تنتج رجالاً أشداء (هرودوت) ونقص الشجاعة والروح الوثابة عند سكان آسيا يعود إلى قلة المدى الحراري الفصلي الذي يسود تلك الجهات (هيبو قراط)⁽¹⁾. ولا أن الحضارات الحديثة احتكار للمناطق المعتدلة ذات المدى الحراري والنشاط الاعصاري المتميز (هنتكتن) وهذه الصفات المناخية متواجدة في غرب أوربا⁽²⁾.

أما الموقع بالنسبة لخطوط الطول فان تأثيراته محدودة فهو يشير للاتساع المكاني للدولة أي لامتدادات المجال الحيوي. وكما هو معلوم فان الكرة الأرضية مقسومة إلى 360° خط طول، 180° منها في شرقها ومثلها في غربها. وقد تعارف العالم على أن خط الصفر هو الخط المار بكرينج

إحدى ضواحي مدينة لندن، فالجهات الواقعة إلى الشرق هي ضمن الخطوط الشرقية والعكس صحيح. غير أن الجغرافيين المسلمين يعتمدون الخط 42° شرقاً وهو الخط المار بمدينة مكة المكرمة هو خط الصفر لتقسم العالم إلى خطوط طول شرقية وخطوط طول غربية. في حين أن بعض الجغرافيين العرب اعتبروا خط 13° غرباً الخط المار بجزر الكناري (جزر السعادات اغو جزر الخالدات كما تسمى) هو خط الصفر. وعموماً فإن هذا الموقع لا يشير أكثر من الاتساع المستعرض للمكان وانعكاساته على حساب الزمن بالدرجة الأساس.

2-1-2 الموقع بالنسبة لليابسة والماء

يتباين توزيع الماء في الكرة الأرضية. ففي الوقت الذي تسود المياه نحو ثلاثة أرباع الكرة الأرضية لا يحظى اليابسة إلا بربع إجمالي مساحتها وتتباين الدول في موقعها في هذا الخصوص. فهناك الدول البحرية والدول القارية. وهذه تتباين فيما بينها بالنسبة لعدد البحار ونوعية الساحل ومورفولوجيته وأهميته بالتالي. وفيما يأتي دراسة تقويمية للعناصر السوقية العالمية في هذا النمط من المواقع.

2-1-2-1 الموقع البحري

تؤثر البحار والمحيطات تأثيرات بالغة في قوة الدولة وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية. فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال بالمقاربة مع نظيراتها الدول القارية. فالملاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ أن عرف الإنسان الملاحة إنما هي دول بحرية سواء كان ذلك بصورة كبيرة أو على نطاق ضيق وإنها سيطرت على البحار وعلى التجارة العالمية. ويؤكد على ذلك فينيقيا والإغريق والأسبان والبرتغال وهولندا والنرويج وبريطانيا. ولا توجد دولة عظمى حالياً إلا والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها.

ولقد لعب البحر دوراً حازماً في السابق مما هيأ ظروفاً مناسبة لقيام حضارات عريقة كالحضارة اليونانية. فللبحر يعود الفضل في تعزيز روح الاستقلال للجزر اليونانية لا عن الأجنبي فحسب بل فيما بينها أيضاً لذلك لم يسجل التاريخ قيام إمبراطورية يونانية كما يقول فيرجيف.

ويمكن التمييز بين الدول البحرية بعضها عن بعض من خلال:

1. نسبة الحدود البحرية إلى إجمالي حدود الدولة أو النسبة بين طول السواحل ومساحات المناطق. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد القيم الآتية:

افريقيا	الولايات المتحدة	اسيا	استراليا	اوربا
1 700	1 530	1 490	1 225	1 ميل طولي لكل 175 ميل ² مساحي

فكلما كان المقام كبيراً كلما ازداد البعد عن المسطحات المائية الخارجية والعكس صحيح.

2. نوعية الساحل وأشكال تضاريسه إذ ليس المهم الطول المطلق للساحل بل طبيعته ومورفولوجيته الطبيعية والبشرية وما ينتج من فرص للنشاط البشري المختلفة. فليس البحر هو عنصر الجذب بشكل مطلق فسواحل أفريقيا تبلغ نحو ثلاث مرات سواحل أوروبا. أن ندرة تعاريجها واستقامتها حالت دون اكتشافها المبكر وبالتالي تطويرها. في حين أن تغلغل الخلجان وكثرة التعاريج التي أتاحت فرص إنشاء المرفأئ البحرية التجارية والعسكرية في السواحل الأوروبية كان لها دور بارز في تقدم القارة وتطورها.

وباستقراء دقيق لخريطة هاتين القارتين يظهر بوضوح أن السواحل الشمالية والغربية للقارة الأفريقية على وجه الخصوص تتسم باستقامتها وان المرفأئ والمصببات والمنشأة عليها تعد مراكز مكشوفة تماماً في حالة الأزمات الدولية، في حين أن سواحل الدول الاسكندنافية خاصة وغرب وجنوب القارة الأوروبية عامة تعد أماكن مناسبة لإقامة المرفأئ والموانئ المختلفة.

3. قيمة البحر الدولية والإقليمية والعالمية ، إذ لا تتمتع كافة بحار العالم بمكانة موحدة في هذا الخصوص. فلدول المحيط الأطلسي الشمالي مكانة خاصة غير نظائرها في جنوبه. وللبحر المتوسط مكانة غير مكانة الخليج العربي أو البحر الأحمر. فحضارة الدول المطلة ومدينتها وطبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية وحجم إنتاجها السلعي والخدمي وتنوعهما والحجم السكاني وغيرها هي المحددات الرئيسية لهذا المعيار.

فالبحر المتوسط يشهد نشاطاً بمئات لا بل آلاف الأنواع من المنتجات خاما ومصنعات في حين تطغي صيغة التماثل أو التخصص في طبيعة الحركة التجارية للخليج العربي مثلاً (نقط بالدرجة الأساس). وعليه يمكن تقسيم دول العالم البحرية إلى المجاميع الآتية:

1. دول جزرية كالجزر اليابانية والجزر البريطانية والدولة القارة (استراليا) وغيرها. وتسمى بالدول البحرية أيضاً.

يتمتع هذا النمط من المواقع البحرية بمزايا اقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية فسان هذه المواقع يتصفون بالنظرة العالمية. فهم يتسمون بانطلاقهم الحضاري وتقبلهم لكل جديد. فهم على اتصال وثيق بكل المستجدات العالمية. وهم يتمتعون بمزايا دفاعية وهجومية. ولهذا نجدهم يهتمون ببناء أساطيلهم البحرية أكثر من التركيز على قوتهم البرية. فبريطانيا تعد من أحسن الأمثلة على قيمة توسط الموقع بالنسبة للطريق التجاري عبر المحيط الأطلسي الشمالي. وهو أهم طرق العالم كلها من الناحية التجارية. فبريطانيا وان كانت قد ساهمت بقسط كبير في إعلاء شأن هذا الطريق إلا أن توسط موقعها بالنسبة للمراكز الصناعية في شرق أمريكا الشمالية ونظائرها في غرب القارة الأوربية قد زاد كثيراً في أهميتها التجارية يضاف إلى هذا قيامها في مركز متوسط بالنسبة لنصف الكرة الأرضي (نصف الكرة الشمالي) مما أفادت منه الشيء الكثير في التجارة الدولية.

وهذا الموقع الفريد لبريطانيا هو عكس الموقع الهامشي للدولة القارة (استراليا).

2. دول شبه جزرية أو الدول شبه البحرية كما تسمى:

وهي الدولة التي تغلب عليها صفة البحرية ككندا والولايات المتحدة واسبانيا وفرنسا والبرتغال وايطاليا والسويد والنرويج وغيرها.

إن مصالحي هذه الدول ومناطق الجذب أو التوجه الجغرافي لها يتجه نحو البر إذا توافرت عوامل الجذب في الأرض. ولا يلجأ الإنسان إلى البحر إلا إذا ضاق عليه البر. فسان النرويج يتجهون نحو البحر في حين أن سكان فرنسا يرتبطون بالبر أكثر فاليابس أكثر جاذبية فالتوجه الجغرافي لفرنسا هو توجه بري.

3. دول تطل على بحرين: كمصر والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية والمكسيك والهند وغيرها.

وهذه الدول تتمتع بمواقع متباينة منها ما يقع عند مناطق برزخية أو بمعنى آخر حيث يستدق اليابس مثل المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى باستثناء السلفادور. والبعض يقع عند التقاء مسطحين مائين كمصر والمملكة المغربية حيث تتقابل مياه البحر المتوسط بالبحر الأحمر في الحالة الأولى ومياه البحر المتوسط بمياه المحيط الأطلسي في المثال الثاني. والصومال حيث تتقابل مياه المحيط الهندي بمياه عدن. واتجاه جنوب أفريقيا حيث تتقابل

مياه المحيطين الهندي والأطلسي. وإما أن تقع في شبه جزيرة كالعديد من دول آسيا ككوريا والملايو والهند.

4. **دول تطل على بحر واحد:** وهذه الدول تكاد تكون مقلدة أرضاً كالعراق والذي لا يملك سوى مسافة 50 ميل في أعالي سواحل الخليج العربي. والأردن وساحلها على البحر الأحمر والأرجنتين على المحيط الأطلسي وشيلي على المحيط الهادي والعديد من دول القارة الأفريقية.

ويتصل بالموقع الجغرافي البحري ما يعرف بالتوجيه الجغرافي وهذا يتوقف على توزيع ظاهرات السطح الكبرى الرئيسة ضمنها. فجبال اسكنديناوة وجهت النرويجيين نحو البحر لأنها لم تترك سهلاً ساحلياً يمكن استغلاله، وتوزيع السهول والجبال في إيبيريا عملت على توجيه سهول كتالونيا نحو البحر. وفككت الروابط القومية داخل إيبيريا فظهرت لغات: كتالونيا وقشتالة والبرتغال مما أدى إلى انفصال البرتغال واستقلالها والى ظهور دعوة انفصالية في كتالونيا مما اضطر الحكومة الإسبانية 1931 - 1936 إلى منحها الاستقلال الذاتي. وعمل فقر اليايس دورة في توجيه اليونان بحراً في حين اتجهت يوغسلافيا نحو وسط أوروبا.

ولعل من المفيد أن نشير إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحديد التوجيه الجغرافي للدول البحرية فقد اقترح فان فالكنبرك طريقتين⁽³⁾ حاول فيهما تحديد الدول البحرية والدول القارية.

أ. استخراج نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية أو الأرضية وقد صنف الدول الأوربية إلى:

1. دول تتصف بسيطرة السواحل كالجزر البريطانية واليونان والدنمارك.
2. دول تتصف بتغلب السواحل كالدول الاسكندنافية وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا.
3. دول تتصف بتغلب الأراضية كألمانيا.
4. دول تتصف بسيطرة الأراضية كسويسرا.

إن هذه الطريقة ميكانيكية فقط فهي تهمل جانب الكيف بدرجة كبيرة. لأن الحكمة - كما رأينا- ليست في طول السواحل أو عدد البحار بل بنوعية الساحل - أهمية البحار- ناهيك عن أن مصلحة الدولة أو رغبتها تحكم التوجيه الجغرافي لها.

ب. احتساب نصيب الفرد من تجارة الدولة مقيساً بالأطنان. أي نسبة التجارة البحرية إلى عدد السكان.

وهذه الطريقة قد لا تعكس الواقع الحقيقي. ففي الأقطار القليلة السكان ترتفع هذه النسبة وقد لا تكون دولاً بحرية بمعنى الكلمة. كما أنها لا تميز بين هيكل الإستيرادات وهيكل الصادرات حسب نوع السلع وأهميتها لقوة الدولة في السلم أو الحرب أو بكليهما.

أما مننك فقد صنف الدولة إلى بحرية أو برية آخذاً بعين الاعتبار عدد البحار والتوجه الفعلي لنشاط سكانها إضافة إلى الموقع والخصائص الطبيعية.

وقد صنف الدول إلى:

1. دول تقع على بحر واحد كالعراق.
2. دول تقع على بحرين كالمكسيك.
3. دول تطل على ثلاثة بحار كالولايات المتحدة.
4. دول جزرية كبريطانيا.

2-2-1-2 الموقع القاري

يتيح الموقع القاري فرصاً محددة جداً للوحدة السياسية. فالموقع القاري يمنح الفرصة للدول من الوقوع في مناطق الخطوط الداخلية. فعند توفر عوامل الحركة والاتصال الجيدة وفي ظل إدارة عسكرية محكمة يمكن إن تتحرك سَوْقِيّاً بشكل يحقق فرض أهميتها المحلية⁽⁵⁾.

الا ان هذا النمط من المواقع يشكل عبأً كبيراً على الدولة أو الوحدة السياسية. إذ يحرّمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود. مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبيراً جداً لاسيما من يمتلك منها منفذاً على البحر.

وتضطر الدول الأرضية أو المقفلة أرضاً كما تسمى إلى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسية من حرمانها الإطلال على البحر وتزداد مشاكل هذا النمط في مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة. وفي حالة وجود انحدار جيوبولتيكي (عدم تناسق أو تباين التدرج لأعمار الدول) شديد في مراحل نمو الدول المجاورة تزداد الصورة حدة وتبدأ المطامع تظهر في أراضي الدول المانعة أو الفاصلة أو الحاجزة كما تسمى Buffer State لتفصل بين القوى المتباينة أو الأيديولوجيا المتصارعة. ولنا من أوراسيا الممتدة من بحر البلطيق شمالاً إلى البحر الأسود والبحر المتوسط جنوباً بما فيه دول شرق أوربا ودول البلقان وحتى منغوليا شرقاً خير الأمثلة في هذا المجال.

والدول الحاجزة هي وحدات سياسية صغيرة الحجم بين وحدات سياسية ضخمة.

ولا تقف الصعوبات التي تواجه الدول Landlocked الداخلية عند حد ما ذكر، بل تمتد إلى الجوانب السياسية والقانونية والنفسية للدولة. لذلك تسعى جاهدة من أجل الوصول إلى البحر من خلال الطرق الدبلوماسية المختلفة.

ومنها:

1. الاستفادة من الملاحة النهرية الدولية: ترتبط هذه الفكرة بالقانون الطبيعي التي تعد الأنهار طرقاً حرة أوجدتها الطبيعة لخدمة الإنسان وقد حدد مؤتمر فيينا 1815 حرية الملاحة في الأنهار الدولية مما يقتضي التعاون الدولي في هذا الشأن. وقد طبقت قرارات هذا المؤتمر على نهر الراين. وفي عام 1856 طبقت على نهر الدانوب وهكذا في العديد من الأنهار الدولية في العالم.

2. حق المرور ويقضي بأحقية الدول القارية بالمرور عبر الأراضي الدول المجاورة أو الساحلية للوصول إلى البحر. وقد نظم مؤتمر برشلونة 1921 هذا الحق وبموجب ذلك أصبح لبوليفيا حق المرور عبر أراضي الطرف الشمالي من شيلي إضافة إلى حق الملاحة في نهر الأمازون.

وتمكنت براغواي من استعمال سكة حديد الأرجنتين الواصلة إلى ميناء بوينس ايرس. ويشمل حق المرور أوجه النشاط الاقتصادية والخدمية كافة كمد خطوط التلفون والاتصالات الأخرى وخطوط أنابيب نقل النفط وشبكات الإنترنت وغيرها.

3. المنطقة الحرة أو الميناء الحر. بموجبه تقتطع أو تخصص منطقة معينة من أحد موانئ الدول الساحلية لتوضع تحت تصرف الدولة القارية المجاورة وتعفى بضائعها من الرسوم الكمركية. ومن الأمثلة على ذلك الميناء الحر للنمسا في تريستا. والمنطقة الحرة للتشيك وسلوفاكيا في ميناء همبورغ.

4. الرواق: وهو عبارة عن شريط من الأراضي يمتد عبر أراضي دولة ساحلية وتتصل بأحد المرافئ وتنقل سيادته إلى الدولة الداخلية، وعليه فإن محاولة سد الرواق تعد مخالفة دولية. ومن الأمثلة على هذه الوسيلة من الوصول بحراً الرواق البولوني الذي اقتطع بين بروسيا الشرقية وألمانيا لإيصال بولونيا ببحر البلطيق.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن خريطة العالم السياسية تحتضن العديد من الدول الداخلية الموقع Land Locked، ففي قارة آسيا العديد من هذه الدول منها منغوليا وأفغانستان ودول الهيمالايا كنيبال وسيكيم وبوتان وفي أوروبا عدد من الدول المقفلة أرضا كسويسرا والتشيك وسلوفاكيا وهنغاريا، أما القارة الأفريقية فيحكم الشكل الجغرافي للقارة واتساعها الداخلي فقد أصبحت من أكثر القارات احتضانا للدول الحبيسة هذه. منها تشاد والنيجر ومالي وزائير وبوتسوانا وغيرها. وفي أمريكا اللاتينية دولتان فقط مقفلة أرضاً هما: بوليفيا وبراغواي في حين تخلو قارتي أمريكا الشمالية والأوقيانوسية من هذا النمط من المواقع.

2-1-3 الموقع السوقي

تعني كلمة استراتيجية Strategy السوقي وفي اللغة العسكرية تشير إلى الاستخدام العلمي لكافة أشكال القوة المتاحة للقيادات العسكرية فيما يحقق أهدافها. والمقصود بالموقع السوقي بالمعنى العسكري الضيق هو الموقع الذي يترتب على السيطرة عليه كسب الحماية ضد العدو أو انه يمكن القوات من القيام بالهجوم على العدو. أما معناه الواسع فيمتد إلى نواحي أخرى كالنواحي الاقتصادية والسياسية والسوقية الأخرى. والموقع السوقي يعد نقطة الارتكاز في قوة الدول.

وتختلف أهمية الموقع السوقي بتغير الظروف. فالدول أو أجزاءها قد تكون لها أهمية سوقية في وقت ما. وهذا يعني تحكمها في حركة المواصلات العالمية. ويمكن أن تتخذ بعضاً من نقاطها كقواعد.

وللدلالة على تغير هذه الأهمية بتغير الظروف نأخذ موقع مصر وتطور أهميته على مر العصور. فبعد كشف رأس الرجاء الصالح ونتيجة لسوء الأحوال السياسية في الدولة تحول جزء كبير من تجارة الشرق إلى الطريق الجديد وقلة أهمية موقع مصر ثم بدأت هذه الأهمية تعود ثانية وبشكل أكثر فاعلية بعد فتح قناة السويس⁽⁶⁾.

وتتمثل المواقع السوقية في مناطق البرازخ والمضايق ومناطق العبور والجزر وأشباه الجزر وغيرها.

ونقصد بمناطق البرازخ مفارق المرور البرية بين بحرين⁽⁷⁾. أو هي منطقة ضيقة من اليابس تربط بين قارنتين أو مساحتين كبيرتين من اليابس. أو شريط من اليابس يفصل بين مساحتين مائيتين. وتبعاً لذلك فإنها تبدو على الخرائط وكأنها ممرات طبيعية ولكن الواقع أنها غير ذلك.

وقد أدت البرازخ دوراً خطيراً في الحربين العالميتين فقد أمكن بفضل القناة الانتقال من المحيط الهادي إلى الأطلسي، الملاحية عن طريق بنما من تقصير المسافة بين سان فرانسيسكو ونيويورك، أي من 12.600 ميل بحري عن طريق النهاية الجنوبية للقارة الأمريكية الجنوبية إلى 4500 ميل فقط عن طريق هذه القناة.

وللمضائق أهمية خاصة وقد أدت دوراً بارزاً في الحرب العالمية الثانية. ومن ذلك مضيق مكسر Macassar، بين جزيرتي بورنيو وسيليس حيث قامت معركة بحرية بين أساطيل الحلفاء والأسطول الياباني. وكذلك مضيق دوفر (اتساعه بين دوفر وكاليه بحدود 21 ميلاً) الذي وقف حائلاً صيف عام 1940 أمام جيوش النازية المنتصرة ووحدات الحملة البريطانية. ثم مضيق (مسينا) الذي عبرته جيوش الحلفاء في زحفها من جزيرة صقلية على إيطاليا. ومضيق (ملقا) بين سومطرة والملايو البريطانية ومنه نفذت السفن اليابانية إلى المحيط الهندي بعد سقوط سنغافورة، ولمضائق الدردنيل والبسفور التي تربط البحر المتوسط والبحر الأسود أهمية خاصة بحيث لن هناك معاهدة دولية تنظم حركة مرور سفن الدول المستفيدة منها.

عموماً أن امتلاك أراضي تساعد على مراقبة طريقة مرور بحرية كبيرة ومنع استعمالها عند الاقتضاء شكل منذ عهد طويل أفضل من الدرجة الأولى من الوجهة السياسية والاقتصادية.

أما مناطق العبور الأرضية فتحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية عندما تكون الدولة المشرفة على قدر من القوة تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق، إذ يصبح كل الأجانب الذين يستفيدون من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها وهي مرضاة عظيمة الفائدة. لان العبور (الترانزيت) قد يؤدي إلى استيفاء رسوم. وقد يصبح مرور الأشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الإقليم. بذلك يمكن أن تصبح طريق العبور الطبيعية نقطة جذب ومركز دعم يثبت أركان الدولة. لكن خط الترويج التجاري هذا قد يصبح طريقاً لغزو. فإذا كانت الدولة ضعيفة وجيرانها أقوياء فإنها تصبح ضحية موقعها الجغرافي المفضل. تلك كانت حالة بلجيكا وإيران خلال الحربين العالميتين. ومع ذلك فإن هذا الخطر يختفي تماماً عندما تتوازن القوى بين الدولتين المتجاورتين. ففي عام 1828 بعد أن قامت نوايا عدوانية من جانب البرازيل والأرجنتين حول دلتا نهر لابلاتا قررت هاتان الدولتان ترك الأورغواي وشأنها بعد أن عجزت جميعها عن فرض رغباتها بعضها على بعض.

وقد كان للممرات الجبلية كذلك دورها البارز في ظروف الحرب العالمية الثانية. كما في موقعة ترموبولي الثانية عام 1941 عندما التقى النازيون والنيوزيلنديون وقبل هذا التاريخ بكثير في عام 480 ق.م على وجه التحديد عندما التقى اليونانيون بالفرس. وما العلمين سوى شريط من اليايس يفصل بين ساحل البحر المتوسط ومنخفض القطارة. وعند عنق الزجاجة هذه استطاع البريطانيون أن يصمدوا في صيف عام 1942 في وجه روميل القائد الألماني الملقب بثعلب الصحراء⁽⁸⁾.

وللجزر قيمة مزيده عندما تكون منعزلة في احد المحيطات باعتبارها نقاط ارتكاز. فهي ذات قيمة اقتصادية لأنها محطات توقف على الطرق البحرية والجوية. وذات قيمة سوقية لأنها يمكن أن تصبح قواعد بحرية جوية. لقد كانت ايرلندا قاعدة بحرية مهمة في (معركة الأطلسي) عام 1941 كما كانت مجموعات عديدة، تاهيتي عام 1840 وياب عام 1919، وقد شكلت عام 1922 مركز الثقل في ميثاق الخمسة أحد معاهدات واشنطن. كما كانت مرتكزات للهجوم الأمريكي ضد اليابان ابتداءً من شباط عام 1942.

وعندما تكون الجزر قريبة من الساحل يمكنها أن تصبح موطناً قدم لتغلغل اقتصادي وسياسي موجه ضد الدولة صاحبة السيادة على الأرض. لقد اختار الانكليز عام 1842 هونغ كونغ لتكون قاعدة لنشاطهم في الصين وكان وجود الأسبان في كوبا مبعث قلق للولايات المتحدة منذ أن دخلت فلوريدا في الاتحاد. واحتل اليابانيون جزر الاتسولند الكبرى (مجموعة الجزر الماليزية) لا لتأمين حصولهم على المواد فحسب بل لإقامة قواعد جوية وبحرية فيها تسمح له بتعزيز هجومهم على الهند.

وشهدت الجزر المختلفة كثيراً من العمليات الحربية في الحربين العالميتين فهجوم اليابانيين على جزيرة أوهاو Oahu إحدى مجموعة جزر هاواي كان بداية الحرب في المحيط الهادي. كذلك رأى البريطانيون ما لجزيرة مدغشقر من أهمية بسبب وقوعها على طريق تموين روسيا فانتزعوها من حكومة فيشي في ربيع 1942. وتعد مالطة من أكثر جزر العالم تعرضاً لقتال القنابل. واستولى النازيون على جزيرة كريت اليونانية عن طريق إنزال قوات مظلية. وأصبحت الجزر وأشباه الجزر قواعد بحرية وجوية في فترات مختلفة كما هي الحال في قواعد جزر ازور وعدن وسنغافورة ودارون واوكلاندي وبنما وسورابايا في النهاية الشرقية لساحل جزيرة جاوا الشمالي وسان وان في الأرجننتين وغيرها كثير.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن حجم الجزر وموقعها النسبي في البحار المختلفة وطرق الملاحة الدولية وغيرها تلعب دوراً في هذا المجال.

ولمصبات الأنهار قيمة سَوَقِيَّة كبرى في الحروب: (فهجوم اليابانيين على مدينة رانجون سهل غزو مستعمرة بورما التي كانت تابعة للتاج البريطاني. ذلك عن طريق منبع ايرواادي الذي تقع المدينة عند مصبه). وكان للألمان أملاً كبيراً إذا ما سقطت مدينة ستالينغراد الواقعة عند ثنية نهر الفولجا بأيديهم لن يميلوا إلى استراخان الواقعة عند مصب هذا النهر في بحر قزوين.

وقبل أن نختم حديثنا عن الموقع نود أن نشير إلى أن التطورات السريعة والمتلاحقة في تقنية السلاح وأساليب القتال الحديثة قد قللت من الأهمية السَوَقِيَّة العالمية للمواقع عامة. ذلك بالنسبة للأسلحة التقليدية. أما بظل سياسية الرعب النووي فالصورة تختلف تماماً إذ لا قيمة للموقع تذكر في ظل هذا النمط، من السلاح وتبقى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية فقط.

2-2 السمات المكانية

1-2-2 المساحة

تعد مساحة الوحدة السياسية عنصراً مهماً من عناصر تقدير قوة الدولة (وكما هو معلوم فإن لكل دولة مساحتها المحددة). وهي ليست بالضرورة مساحتها الأصلية التي أقامت عليها تنظيمها السياسي كدولة. فالدول تنمو من نواة صغيرة تتبلور حول قومياتها ثم تنتشر هذه النواة وتنمو وتتسع حتى تنتهي إلى حدود معينة طبقاً لظروف جغرافية وتاريخية تتباين من دولة إلى أخرى. ففرنسا نشأت في نواة صغيرة هي - جزيرة فرنسا- في حوض باريس. والولايات المتحدة الأمريكية بدأت بثلاثة عشرة ولاية على الساحل الشرقي. وروسيا نشأت من دوفية موسكوفا ، وسويسرا حول أربع وحدات إدارية (كانتون). ولا بد لنواة الدولة أن ترتبط بأطرافها بطرق مواصلات سهلة وميسورة. فروما أحكمت سيطرتها على إمبراطوريتها بشبكة واسعة من الطرق البرية. وتتصل باريس مع جميع أطراف فرنسا بطرق طبيعية برية. والتوسع الأمريكي لم يتم إلا بعد مد السكك الحديدية باتجاه الغرب.

وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها. ولا يمكن تصور عظمة دولة بعيداً عن كبر مساحتها (إلا أن الجانب المعنوي قد يغير هذه المعادلة). ذلك لأن الدول الصغيرة المساحة تشعر دائماً بأنها مقيدة بمساحتها الضيقة مما يخلق عبءاً نفسياً يدافع أليات قوتها. ويحدثنا التاريخ عن دول صغيرة المساحة أصبحت ذات أهمية لكنها لصغر مساحتها المقرونة بضالة عدد سكانها لم تستطع الاحتفاظ بالمركز السامي الذي بلغته. ولنا من سويسرا وهولندا أمثلة جيدة. فالأولى أصبحت ذات مكانة بارزة في بداية القرن السادس عشر وحاولت أن توسع أملاكها بضم سهل البو إليها. لكنه عجزت لقلّة عدد سكانها. أما الثانية فقد سيطرت خلال القرن السادس عشر على طرق الملاحة العالمية ومنها طريق راس الرجاء الصالح إلا أن عدد سكانها المحدود كان عائقاً كبيراً وقف أمام طموحاتها فانهزمت أمام الأسطول الانكليزي الذي انتزع منها السيطرة.

وليس من المفروض أن تكون كل دولة كبيرة المساحة دولة عظمى. فقد يكون جزءاً من المساحة قليل الموارد مما لا يدع الفرص الكافية لإعالة السكان كن يكون فقيراً في تربته وعرّاً في تضاريسه متطرفاً في جفافه مزدحماً في غاباته وأحراشه أو كثيف بغطاء الجليدي. والأمثلة على ذلك كثيرة في قارات العالم اجمع.

وهنا يقول راتزل: أن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن (الحيز Space) الذي تشغله. وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة مساحة حيزها سواء لان هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة أم لأنه يؤمن لها سلامة اكبر.

إن سعة الأرض عامل جوهري في إدراك كل شعب يبحث مصيره. إن الإحساس بالحيز هو مركز النظرية الراتزلية. لأن المواطنين في الرقع الواسعة تطلعات واسعة لأنهم يتمتعون بحركة أكثر مرونة وحرية. فالحيز إذن قوة لكن الحقيقة أنه لا قوة للحيز إلا في المساحة، وهو يختلف في عصر ما عن غيره بحسب وسائل النقل. إن فكرة المجال والمساحة لا ترادف الواحدة الأخرى. فلا حدود للمجال وعليه يصعب تقييسه في حين أن للمساحة أبعاداً محدودة. فالمجال يعني موقعاً ومساحة في لغة الجغرافي في حين يمثل طموحات إقليمية لا حدود لها في لغة الجيوبولتيكي. وعموماً أن المكانة المتميزة التي تحتلها الدولة تنبع من اعتبارين أساسيين هما، المساحة والسكان. وهما بالضرورة ليس أمراً مطلقاً بل نسبياً لاعتبارات أخرى عديدة جغرافية وبشرية تحدد القوة وترسم اتجاهاتها.

فالمساحة إذن عنصر من العناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول. باعتبارها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي (والذي يمثل حجر الزاوية في تفكير رواد الفكر الجيوبولتيكي) طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدولة المادية بشكل خاص. وهو المسؤول إلى حد كبير إلى تحديد الموارد المعنوية للدول طالما له تأثير غير مباشر من الناحية النفسية لقوة الدول التي هي أحد العناصر الخمسة لقوة الدولة.

والمساحة من الناحية العسكرية تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية خاصة الصناعية على صفحة إقليمها السياسي. وما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية الأخرى مما يحقق أهداف سوقية عالمية ايجابية لصالح الدولة. وتتيح المساحة فرص الدفاع بالعمق Defence in depth وتلعب دوراً بارزاً في إحراز النصر النهائي. طالما أن الدول الكبيرة المساحة يمكنها أن تتبع سياسة إخلاء الأرض وتطبق بذلك المبدأ المعروف ببيع الأراضي وشراء الزمن. Selling Space to gain time.

وهو ذات المبدأ الذي اعتمده روسيا في حربها مع فرنسا (عهد نابليون - 1812) وألمانيا (النازية) وكان ذلك سر قدرتها في طرد الغزاة وإحاق العار بهم وهزيمتهم بالتالي. وفي خلال الحرب اليابانية - الصينية تمكن اليابانيون من الاستيلاء على أمهات المدن الصينية ومراكزها

الصناعية وخطوطها الحديدية المهمة. أما الصينيون فقد تراجعوا صوب الغرب ونقلوا عاصمتهم إلى (نشنجكنج) الواقع خلف فجاج نهر (يانج تسي كيانج) ويرجح⁽⁹⁾ أن 60 مليوناً من الصينيين هجروا منازلهم وقرأهم في القسم الشرقي واتخذوا لهم وطناً في غرب البلاد (الحوض الأحمر في ولاية شوان). واخذوا منهم مدارسهم ومصانعهم لتسلم من شرور الغزاة وحتى سقوط بورما ذاتها في أيدي اليابانيين أوائل عام 1942 وما تبعه من قطع الإمدادات الصينية عبر هذه البلاد، لم يسبب انهيار الصين وقد أدرك هوسهوفر قبل الحرب الثانية ما كانت قد منيت به الجيوش اليابانية من نكبة في الصين. وفي رأيه أن اليابان قد أخطأت في التوغل غرباً وكان الأجدر أن تولي وجهها شطر الجنوب.

ومهما يكن فإن المساحة الكبيرة كانت العامل الحاسم في دحر الغزاة وهزيمتهم وليست للمساحة أهمية مطلقة، فالمساحة ليست كما فحسب بل تركيبياً نوعياً أيضاً. ذلك من خلال علاقاتها المترابطة والمتداخلة بالعنصر الثاني ألا وهو السكان. فالمساحة والسكان صنوان لا ينفصلان في جسم الدولة. على أنه ينبغي أن نحدد أننا لا نقصد بالسكان الحجم المطلق فحسب بل ينبغي أن نشير إلى الحاسة السياسية المكانية للسكان تمتد إلى ابعده من ذلك لترسم سياقات لعلاقات متعددة منها علاقات السكان والمساحة بشكلها المطلق. وعلاقات السكان والمساحة بظل تباينها النسبي.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المساحة والسكان من خلال افتراضنا أن مساحة ما يمكن أن تعول نحو 1000 عائلة بمستوى معاشي جيد ووضعنا بهذه المساحة 500 عائلة فقط فإن حقيقة الأمر تعني أن هذا العدد سوف يعيش بمستوى أدنى من المستوى المطلوب ذلك ان قلة عدد الأسر دون إمكانيات المساحة المتاحة وبالتالي فإنها سوف لا تتيح من السلع والخدمات الضرورية لبقائها سوى الحد الأدنى. أما لو اسكنا 1500 عائلة في المساحة ذاتها فإن هذا يعني أن ما يصيب الفرد الواحد من هذا المجموع من السلع والخدمات اقل بكثير من المستوى المحدد أيضاً. طالما أن عدد الأفراد فيها أصبح أكثر من إمكانياتها المتوفرة. أما إذا وضعنا 1000 عائلة في المساحة ذاتها فإنها ستتعم بمستوى جيد لأن عدد سكنها سيكون متوازناً وإمكانيات المنقطة. فالحالة من العلاقة تعبر عن حالة التخلل السكاني Under-Populated والحالة الثانية عن الازدحام السكاني Over-Populated، أما الحالة الثالثة فهي الحالة المثلى للسكان Optimum-Populated⁽¹⁰⁾ وعموماً كلما ازدادت مساحة الدولة كلما ازدادت قوتها حتى تصل العلاقة بين المساحة والقوة إلى نقطة ما وعندها تبدأ عوامل الضعف تظهر على الدولة. نتيجة لتخلف الخدمات وعوامل الحركة والاتصال في المناطق النائية من

جسم الدولة. أو لعجز الموارد المتاحة عن سد حاجة السكان عن المستوى المطلوب ولنا من انهيار الإمبراطورية الرومانية مثلاً جيداً لتأثير هذه العلاقة⁽¹¹⁾.

وتتبع الدول ذات المساحة الكبيرة أساليب مختلفة للحيلولة دون انفصال مناطقها النائية كان تعمد إلى نقل عاصمتها باتجاه تلك المناطق كما فعلت البرازيل إلى نقل عاصمتها إلى برازيلية غرباً عوضاً عن ريودي جانيرو الواقعة على الساحل الشرقي الغرض تشجيع السكان على استثمار الموارد المتاحة في المناطق الداخلية. وكذلك استراليا في نقل عاصمتها من سدني على الساحل إلى كامبيررا في الداخل.

وقد يكون من المفيد قبل أن نختم الحديث عن المساحة أن نبين أن خريطة العالم السياسية تحظى بمختلف الأحجام مساحة. فهناك الدول القزمية والدول العملاقة. وهناك عدة محاولات لتصنيف أحجام الدول. نورد منها ما يأتي⁽¹²⁾:

أ. تصنيف دبلية:

صنف دبلية أحجام مساحة الدول إلى:

1. الدول العملاقة: وهي الدول التي تزيد مساحتها عن مليون ميل مربع.
2. الدول الكبرى: تتراوح مساحاتها بين 140.000 – 1.000.000 ميل مربع.
3. الدول المتوسطة: تتراوح بين 60.000 - 140.000 ميل مربع.
4. الدول الصغيرة: تتراوح بين 10.000 – 60.000 ميل مربع.
5. الدول الصغيرة جداً: اقل من 10.000 ميل مربع.

ب. تصنيف فالكنبرك:

الصنف	المساحة ميل مربع
1. الدول العملاقة	أكثر من 1.000.000
2. الدول الكبرى	1.000.000 – 500.000
3. الدول المتوسطة	500.000 – 100.000
4. الدول الصغيرة	100.000 – 10.000
5. الدول الصغيرة جداً	اقل من 10.000

وفعلاً فإن في خريطة العالم السياسية دولاً صغيرة الحجم جداً في إيطاليا كالفاتيكان وهي جزء من روما وسان مارينو (نصف ميل مربع) وموناكو التابعة لفرنسا واندورا التابعة لاسبانيا من منطقة جبال البرانس. وهذه في الواقع كلها مخلفات دول كبيرة سابقة أو مناطق جبلية أتاحت ظروفها التضاريسية البقاء عليها. وليشتنتين والكسمبرج والتي مجتمعة لا تزيد مساحتها عن ألف ميل مربع فقط⁽¹³⁾. مقابل دول عملاقة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

2-2-2 الشكل

يؤثر شكل الدولة على سوقها الاقتصادي والعسكري في مجالي الإدارة السلمية أو الدفاع العسكري. فليس من المعقول أن تحظى الدول الشريطية أو الدول المجزأة ذات المكانة التي تنعم بها نظيراتها الدول المنتظمة أو ذات الأشكال الهندسية المنتظمة. وكلما كان شكل الدولة أكثر انتظاماً كلما كانت صفة التماسك والقوة أكثر لاعتبارات اقتصادية وعسكرية بسواء. ذلك أن الشكل الملموم لا يحظى سوى بأقصر الحدود الدولية بالنسبة للمساحة ومن الناحية النظرية يعد الشكل الدائري شكلاً مثالياً خاصة إذا ما اقترن موقع العاصمة بمركز تلك الدائرة. ويمكن تحديد درجة الانحراف عن الشكل المثالي من خلال المعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{الطول الفعلي للحدود}}{\text{طول الحدود الدنيا على شكل دائرة}}$$

وعموماً يمكن تصنيف دول العالم إلى الأنماط الآتية في هذا الشأن:

1-2-2-2 الشكل المنتظم

يعد أفضل الأشكال وأقواها لأنه يتبع فرص الدفاع عن عدة نقاط كما يعرقل الهجوم للسبب ذاته. بالإضافة إلى أنه يهيئ مجالاً مهماً لنشر كافة الأهداف الاقتصادية والعسكرية المهمة على صفة إقليم الدولة. فأتطرف الدولة تقع على أبعاد متساوية تقريباً من مركزها الهندسي شريطة أن تحظى العاصمة بموقع الوسط وتعد فرنسا وعاصمتها باريس نموذجاً متميزاً في هذا المجال.

كما أن هذا الشكل يمنح الفرصة للدولة بصهر كافة تكويناتها الاثنولوجية (السلالية)، والاثنوغرافية (السكانية) والاكثوغرافية (الفكرية والمعتقدات) ببودقة المواطنة الصالحة أو العلم الوطني. بما ينمي الشعور القومي ويقوي من روابط المصالح المشتركة.

2-2-2-2 الشكل المستطيل

يرى بعض الباحثين أن الشكل المستطيل للدولة إذا كان طولها يبلغ ستة أمثال عرضها، كشيلى والنرويج والسويد وتوجو وغامبيا وإيطاليا وبنما وملاوي. والشكل المستطيل يحمل بين طياته مثالب عديدة سياسية وعسكرية بسواء. صحيح أن الاستطالة قد تتيح فرص التنوع ألمناخي وبالتالي التنوع الزراعي وبالتالي التنوع في النشاط الاقتصادي بما يمكن الدول من بلوغ درجة ما من حالة الاكتفاء الذاتي إلا أنه يسهم في الوقت ذاته بخلق شخصيات حضارية متباينة تؤكد آليات التجزئة أكثر مما تعمق آليات الوحدة الوطنية. ويمكن أن نورد التباين الحضاري بين شمال النرويج وجنوبها مثلاً على هذه الحالة. أما من الناحية السوقية العسكرية فان الاستطالة تقتضي الحصر الدقيق لعوامل الحركة والاتصال في أعناق الزجاجة كما يقال مما قد يعرضها لخطر لقطع في حالة الأزمات. والشكل المستطيل يتطلب الحشد المركز للعدة والعتاد على طول مساراته لئلا تتعرض الدولة للتجزئة أو التقسيم أو الاقتطاع.

فشيلى مثلاً تمتد طولاً نحو 2600 ميلاً بعرض لا يتجاوز مئة ميل فقط. زد على ذلك امتداد للسلاسل جبال الانديز على طول البلاد مما يجعل المواصلات ضعيفة ومعقدة. وترك شيلى بحالة مستقلة في كل إجراء أو اتفاق يخص الملاحة في المحيط الهادي حيث سواحلها الطويلة وهي الملاذ الأخير للدولة في حالة الطوارئ.

والنرويج مثال آخر فقد غزا الألمان هذه الدولة بحراً وتم ذلك بإنزال قواتهم دفعة واحدة في المدن الساحلية التي بيور المواصلات كنفرك وتروندهيم وبرجن وستافنجد واوسلو⁽¹⁴⁾.

3-2-2-2 الشكل المجزأ

ليس من شك في أن الشكل المجزأ يضعف إدارة الدولة الداخلية والخارجية بسواء سواء في ظروف السلم أم في وقت الأزمات والحروب.

ذلك لضعف المرونة في الحركة والاتصال خاصة إذا كان الفاصل بين الدولة وأجزائها دولاً أخرى غير صديقة مما يزيد المسألة تعقيداً.

وتعد باكستان قبل قيام بنغلاديش نموذجاً لهذا النمط من الإشكال. فالمساحة الفاصلة بين شطري باكستان الشرقية والغربية كان بحدود 900 ميل من أراضي الهند ذلك بالنسبة للاتصال البري. أما الاتصال البحري فكان عن طريق ميناءي كراتشي وتشيتاجونج وهي مسافة بحدود 3000 ميل. وكان هذا الشكل مدعاة لتأصيل التباين الحضاري بين شطري باكستان كان من محصلته قيام دولة بنغلاديش في ربيع 1972.

وتعاني دولاً أخرى من هذه الظاهرة كالولايات المتحدة الأمريكية حيث تفصل كندا بين الدولة الأم وولايتها الاسكا. وغيرهما.

وقد تكون الدولة مشتتة إذا كانت تتألف من جزر عديدة مثل اليابان وبريطانيا أو من كتلة جبلية وعدد من الجزر مثل اليونان. وهذه الحالة تعني الصعوبة في الدفاع عن ممتلكات الدولة لتشتت أجزائها وانفصالها عن بعضها.

وقد يكون التشتت نتيجة لاكتناف جزء من أراضي دولة أخرى وهذه الظاهرة تسمى Exclave (المُكْتَنَف)، أما الدولة الأخرى التي تحيط به أراضيها فتعرف باسم Enclave (المُكْتَنَف).

وعموماً فإن التدخل في حدود الدول سواء أكان مجزأ أو بصورة السنة أو مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى يؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكن السلام مستتباً بحيث تصبح هذه المناطق صعبة الاتصال وذات اتصالات ميسورة مع الوطن الأم عبر الدول المجاورة⁽¹⁵⁾.

4-2-2-2 الشكل المبعثر (16)

ويقصد به تناثر ممتلكات الدولة الأم أو مستعمراتها في مساحة واسعة بعيدة عن حدود الدولة ذاتها. كما هي حال ممتلكات الإمبراطورية البريطانية والبرتغال واسبانيا حيث تنتشر في قارات مختلفة.

ولعل ناقله القول أن نشير إلى أن تطور أساليب الحروب الحديثة واتساع نادي الرعب النووي جعل من التركيز على الشكل كعنصر من عناصر قوة الدولة مسألة فيها نظر.

التقويم الجغرافي السياسي لعناصر الطوبغرافية

(مظاهر السطح) والفيزيوغرافية (والحيوية) للدول

3-2 الشخصية الطوبغرافية

تتمثل العناصر الطوبغرافية والفيزيوغرافية في التضاريس والمناخ والموارد الطبيعية. وتساهم هذه العناصر انفراداً أحياناً ومجموعة في الغالب تحديد الشخصية الجيوسياسية للدولة. وتتسم هذه العناصر بخصائص الثبات فهي على عكس نظيراتها العوامل الاقتصادية التي تتسم بسرعة تغيرها وديناميتها المستمرة.

وبغية الكشف عن دور هذه العناصر في تحديد قوة الدول فإننا سندرسها طبقاً للتقسيم الآتي:

1-3-2 الجبال

تتمثل التضاريس في الجبال والهضاب والسهول والوديان وهي تلعب دوراً مهماً في تقدير قيمة الدولة. فهي والمناخ قسماً ملامح الشخصية الاقتصادية للدولة.

وتقف المناطق الجبلية في مقدمة مظاهر سطح الأرض وتمثل في العادة مناطق غنية بمواردها المعدنية والنباتية إلا أنها دون نظيرتها مناطق السهول في ظل الاعتبارات الاقتصادية. فالمناطق السهلية تتفوق في هذا المجال لانبساطها وسهولة عمرانها واستيطانها ومرونة الحركة والاتصال بين أرجائها.

وتتلخص الأهمية الاقتصادية لمناطق الجبال فيما عدا ما ذكر بكونها مناطق المنابع أو التزويد بالمياه وإنها مناطق سياحة واصطياف وغيرها.

أما الأهمية العسكرية فتكمن في كونها في حالة وقوعها عند منطقة الحدود تشكل سداً منيعاً لحماية الدولة واستقرارها. ولا غرابة أن تكون هذه المناطق البيئات الأولى لميلاد العديد من الدول. ففي أمريكا الجنوبية ولد

العديد من الدول في جهات جبلية محتمية مثل كولومبيا وأكوادور وفنزويلا ومن هذه المناطق امتد نفوذها إلى الجهات السهلية المجاورة. كما ولدت إيران بمنطقة محمية محاطة بالجبال من كل جانب وامتدت أراضيها خارج النطاق الجبلي الذي ولدت فيه وبسطت نفوذها على الأراضي السهلية الممتدة بين بحر قزوين شمالاً وساحل الخليج العربي جنوباً. كما ولدت تركيا بمناطق هضبة آسيا الصغرى ثم امتد نفوذها إلى ما وراء السلاسل الجبلية فداننت لها سواحل البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط. وسويسرا ونيبال وبوتان أمثلة أخرى. وقد تشكلت الجبال في مرحلة نشأة الدولة عائقاً طبيعياً أمام بسط نفوذها وأحكام سيطرتها على منطقة تواجدها. مثال ذلك جبال ترانسلفانيا فقد كانت في أول الأمر ذات أهمية متميزة للإمبراطورية الرومانية صانته من غزو الموجات البشرية على هذا الجزء من أوروبا وعندما اتجهت صوبها الغزوات الآتية من السهول المجاورة. أما الآن فإن امتداد جبال ترانسلفانيا وسط رومانيا قد شكلت عيباً لأنها حالت الاتصال بين الجهات الشرقية والجنوبية من رومانيا بالأجزاء الشمالية والغربية. ولكن رومانيا خفت كثيراً من هذا الاعتبار بمدى سكك الحديد عبر تلك الجبال لتصل أرجاء البلاد ببعضها.

وجبال البلقان مثال آخر يحول الاتصال شمال بلغاريا بجنوبها ولولا امتداد نهر اسكر الذي يمتد عبر تلك الجبال لكان لهذه الجبال دوراً خطيراً في تحديد قوة هذه الدولة.

وتتمثل الصعوبة في الاتصال نتيجة لانتشار المناطق الجبلية في جسم الدولة في الأكوادور أيضاً فعلى الرغم من توسط مساحتها واندماج شكلها لأنها تنقسم إلى ثلاثة أقاليم تضاريسية:

1. السهل الساحلي المحاذي لمياه المحيط الهادي.
 2. سلاسل جبال الانديز.
 3. السفوح الشرقية لتلك السلاسل التي تنحدر نحو حوض الأمزون.
- وكان من محصلة ذلك ظهور شخصيات جغرافية حضارية متباينة بين هذه الأقاليم الثلاثة.

للجبال ميزة خاصة من الناحية العسكرية في حالتها الدفاع والهجوم على حد سواء. فالمناطق الجبلية وهي التي تزيد فيها تضاريس السطح على 320 قدماً لكل ميل وبمعدل انحدار يتراوح بين 27-40 درجة عادةً ما تكون عائقاً أمام الحركة والاتصال يترك الفرصة للدول بصد هجمات الأعداء

بفاعلية أكبر من مناطق السهول تظهر التجربة العسكرية في الحرب الثانية بعض المشاكل العسكرية التي فرضتها المنطقة الجبلية في البلقان وجبال الابنين في ايطاليا. فرداءة الطرق وتساقط الثلوج أعاقت تقدم الجيش الثامن عشر الألماني في منطقة رودوب البلغارية.

هذا وتستخدم الجبال أحياناً كخطوط حدود دولية وتقوم في هذه الحالة كافة الحصون أو الخطوط الدفاعية التي يبنها الإنسان. لا بل تفوقها تماماً فالحوجز الجبلية تقف في وجه المغيرين وتوفر على الدولة إقامة الحصون والمنشآت العسكرية. وهي بحكم فقرها نسبياً بموارد الثورة وصعوبة الحركة والتنقل يكون أقل المناطق استيطاناً وبالتالي يصبح أفضل المناطق للفصل – كحدود- بين الدول المزدهمة سكانياً، وسنرى ذلك تفصيلاً عند دراسة الحدود الدولية.

2-3-2 السهول

أما السهول فهي أكثر أهمية اقتصادية وعسكرياً فهي تتيح فرص الاستيطان البشري لانبساط أراضيها ومرونة عوامل الحركة والاتصال فيها ناهيك عن غناها بموارد الثروة الزراعية بخاصة والثروة المعدنية بعامه. فالسهول تشهد أعلى الكثافات السكانية وتحتضن أمهات المدن العالمية أحجاماً وكيف لا وان هناك حقائق متفق عليها تقضي بتناقص الكثافة السكانية كلما ارتفعنا عن مستوى سطح البحر. ولا غرابة إذاً أن يتكدس أكثر من نصف سكان المعمورة في السهول النهرية والساحلية في العالم في هذا المجال فهناك السهول المعتدلة والمعتدلة الدافئة وهناك المناطق السهلية في الجهات الباردة والقطبية وهناك المناطق الجافة والمناطق المطيرة وهكذا.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المناطق السهلية قد شهدت ميلاد إمبراطوريات عظمى كالإمبراطورية البابلية ويقول فيرجريف في هذا المجال⁽¹⁷⁾ أن الظروف الجغرافيا كانت وراء عظمة بابل فالأراضي فيها منبسطة وهي تعلق قليلاً عن مستوى المياه مما أمكنها بيسر حفر قنواتها مما عمل على تطوير زراعتها وتجارتها واسهم ببناء حضارتها. غير أن المناطق السهلية تشجع الغزاة وتحبب لنفوسها العدوان والإغارة مما عرض بابل للعديد من الغزوات كان من نتائجها خلق حب الدفاع عن النفس والأيمان بالقتال بحد ذاته بأنه ضرورة من ضرورات الحياة⁽¹⁸⁾.

غير أن الأهمية العسكرية لمناطق السهول دون نظيرتها مناطق الجبال. فانبساط الأرض يسهل عملية الغزو والتقدم نحو الدولة، فعدم وجود

العوائق الجبلية يجعل عوامل الحركة والاتصال أكثر وقعاً على الدولة. أما إذا وجدت مناطق مستعصية في مسار تلك السهول أو أودية نهريّة فإنها تعرقل الغزو إلى حد كبير. فالألمان قدموا التضحيات الكبيرة من أجل اجتياز سهول اوكرانيا بجنوب روسيا في الحرب العالمية الثانية.

وقد تتجمع السهول في وحدة سياسية واحدة مثل السهول الروسية أو تمثل منطقة نزاع بين الدول المتنافسة. ولعل المثل الأول واضح في حالة السهل الروسي الذي يدخل ضمن الاتحاد السوفيتي السابق. بينما يتضح المثال الثاني في السهل الأوربي كمنطقة نزاع دائم بين الدول التي تحتله. والوحدات التي تعيش في هذا الميدان، تظل بخوف دائم من العدوان الخارجي مما يؤثر على تنظيمها الداخلي بعكس المناطق الجبلية التي تؤمن للدولة حماية ذاتية.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن المناطق السهلية تعد أفضل الميادين عسكرياً لاستخدام الدبابات والدروع على عكس المناطق الجبلية التي تعد مسرحاً جيداً للمشاة وحرب العصابات.

4-2 مرتكزات الجغرافية الحيوية

1-4-2 المناخ

يرتبط المناخ ارتباطاً شديداً بصحة الإنسان ونشاطه وغذائه وموارده ومناطق تواجده واستيطانه وغيرها. ونظراً لتنوع الخصائص المناخية في مختلف دول العالم فإن لتأثيرات هذا العنصر أيضاً متباينة إيجاباً أو سلباً في قوة الدول ونموها السياسي. فالمناخات الباردة - كما عليه الحال في الجهات القطبية - والمتجمدة أقل المناطق ملائمة لسكن الإنسان وانتشاره واتساع نشاطه. في حين المناطق المعتدلة الدافئة منها. والباردة كانت مركز الثقل للتواجد الإنساني في العالم فلا غرابة أن تشكل الجهات الدفيئة مركز الحضارات الإنسانية الأولى بحكم قدرات الإنسان ومداركه في حينه، في حين أصبحت الجهات الباردة منها الآن مراكز مهمة للمدينة المعاصرة متمثلة في حضارات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها. على أنه ينبغي أن نتذكر أن تأثيرات المناخ لا تقتصر على التأثيرات المباشرة (الزراعة والسكن) فحسب بل تمتد إلى الموارد المعدنية أيضاً. فهناك علاقات نشأة وتكوين عديدة بين أنواع من المعادن وخصائص مناخية معينة كما هي عليه الحال في العديد من فصائل المعادن الخفيفة كالألومنيوم والمنغيسيوم والتيتانيوم وغيرها.

زد على ذلك انه حتى المناخات الباردة المتجمدة تبقى للأصقاع قيمتها الأرضية المعدنية الأخرى (كالذهب في الأسكا واليورانيوم في سيبيريا وغيرها) بالإضافة إلى الأهمية السوقية العالمية المتمثلة في المواقع الإستراتيجية المتميزة (لقرب الأسكا من قواعد روسيا في شبه جزيرة كمشتكا وفيرخو ياتسك وغيرها والعكس صحيح أيضاً). وليس أدل على ذلك من أن القوات الأمريكية عمدت إلى احتلال جزيرة ايسلند (التي تعد في غالبيتها من اقل جهات العالم صلاحية لسكنى الإنسان) في تموز 1941 لما لها من موقع استراتيجي مهم. كما أن أول التحام بين القوات الأمريكية والقوات النازية كان في جزيرة جرنيلاند عندما أرادت ألمانيا إنشاء محطة أرصاد جوية فيها. كما وجد الألمان في نورث كيب أقصى شمال النرويج مركز القيمة (السوقية) في حرب الغواصات وغيرها كثير.

وفي الجهات الجافة يحول الجفاف دون استثمار الأرض وبالتالي يحول بين الإنسان واستيطانه المستقر. بهذا كانت الجهات الجافة كمنظيرتها المناطق المتجمدة أقل مناطق العالم سكاناً. ويظل تواجد موارد الثروة

المعدنية خاصة هو الاستثناء الرئيسي لهذه القاعدة. فحينما وجد المعدن، وطبقاً لأمد نضوبه نجد مراكز حضرية تعدينية مهمة. ولنا من كولجاري في استراليا حيث يوجد الذهب وفي الحقول النفطية العربية في الخليج وشمال أفريقيا وفي مناطق تواجد الفوسفات في شمال أفريقيا أيضاً وفي صحراء الاتكاما حيث يعدن النحاس والنترات في شيلي أمثلة شاخصة في هذا المجال. وقد تكون مظاهر المياه الجوفية الواحات أو العيون هي مصادر الاستثناء للاستيطان.

وفعلاً فإن الجهات الصحراوية تستطيع أن تهيب الحياة لعدد كبير من السكان إذا كانت عظمة المساحة. وفي هذه الحالة تكون من الجهات القادرة على احتضان دول مهمة لأن الصحاري تقي تلك المناطق من الغزوات التي تأتيها من الخارج ويحدثنا التاريخ عن العديد من الحضارات التي قامت في الجهات الصحراوية كالحضارة المصرية (الفرعنة) وغيرها. زد على ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي مكن الإنسان من السيطرة على مياهه السطحية بجدارة وتمكن من تحويل بعض منها إلى حيث تقتضي الحاجة. فهذا السد العالي في مصر شاخص حي على قدرة الإنسان في هذا المجال وكذلك سد الموصل في محافظة نينوى في العراق.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الظروف الجغرافية المناخية هي التي خلقت الحافز الذي دفع الإنسان إلى التقدم ومتابعته. حقاً أن الأقاليم الاستوائية بما توافر لها من الحرارة والرطوبة قد تبسر أسباب الحياة للحيوان إلى أقصى حد. غير أن من الحقائق الراهنة إن الإنسان في الأقاليم الاستوائية قد بلغ الغاية في قدرته على التحكم في الطاقة والتاريخ الجدير بهذا الاسم كما يقول فيرجريف⁽¹⁹⁾ لا نجده في أفريقيا الاستوائية بل في أوربا المعتدلة. ويرجع هذا إلى عاملين جغرافيين ترجع أهمية كل منهما للأثر الذي يتركه في عقل الإنسان كما يخلفه في جسمه.

أ. ليس في العروض الاستوائية ما يحفز الإنسان أو الحيوان إلى بذل الجهود أكثر من جمع الطعام وتناول ما يحفظ حياته لسهولة الحياة وميسورته. أما في الجهات المعتدلة فالحياة تصبح أصعب بالابتعاد عن خط الاستواء. فحتى تستمر الحياة لابد من مضاعفة الجهود والنشاط.

ب. إن الأيام في الأقاليم الاستوائية تكاد تشبه بعضها بعضاً لكن الأيام تختلف كلما اتجهنا شمالاً فلا تشبه بعضها بعضاً فالرتابة والتماثل هو الطابع الطاغي على مناخات الجهات الاستوائية بينما التقلبات والتنوع هو السائد

في الجهات المعتدلة. وما ينجم عنه من وفرة أو شحة في الموارد الغذائية وغيرها مما تتطلب جهوداً أكبر مما عليه في ظل التماثل المناخي.

والحقيقة أن الخريطة السياسية العالمية حالياً تؤكد لنا بعض ما ذهب إليه أنفاً فالدول الكبرى تتواجد في العروض المعتدلة لاسيما بين دائرتي عرض 30° - 60° شمالاً في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث المناخات المعتدلة المطيرة ذات التقلبات الجوية والأعاصير المستمرة. على أن إقرار هذه الحقيقة لا يعني الإيمان بالحتم البيئي الذي نادى به العديد من الباحثين كما رأينا ولا هو تأكيد لما ذهب إليه هنتجتن⁽²⁰⁾ Ellsworth Huntington من أن المناخ المثالي الذي تتطلبه مقتضيات الحياة الحديثة هو المناخ الذي يمتاز بكثرة تغيراته الجوية مع ارتفاع قليل في رطوبته وخاصة فترات الدفء. ويبلغ النشاط الجسمي غايته في فصل الصيف على ألا تزيد حرارته على درجة الدفء. أما التقدم الفكري والنشاط الذهني فأحسن ما يلائمها الشتاء البارد الذي لا تصل حرارته إلى درجة الإنجماد. وهكذا حاول هنتجتن أن إقرار التقدم والقوة سيظل احتكاراً للدول ذات المواصفات المناخية المحدودة وهي بموجب تحديده انكلترا والقسم الأكبر من قارة أوروبا وشمال الولايات المتحدة وساحلها المطل على المحيط الهادي ونيوزيلندا وجنوب شرقي استراليا وأجزاء من شيلي والأرجنتين. غير أن التقدم التكنولوجي الذي أحرزه الإنسان في كافة أنحاء المعمورة كفيلاً بان يضعف من تأثيرات العوامل المناخية المنوه عنها آنفاً.

المناخ والمجريات السوفية العسكرية (21)

يلعب المناخ دوراً بارزاً في توقيت المعارك وتوصيف عملياتها عدة وعدداً وتنظيماً وإدارة وغيرها. فالمناخ الجاف له خصائصه المتميزة في هذا المجال. ولتأكيد ذلك نورد بعض ما جرى خلال الفترة 1940-1943 في شمال أفريقيا بظل الحرب العالمية الثانية. فقد اتبع نوع من الفنون الحربية عرف باسم (حرب الصحراء) فقد ظل الجيشان المتخاصمان يتقدمان ويتراجعان مداً وجزراً فوق رمال الصحراء الليبية. فقد حاول روميل (القائد الألماني) أن يقنع خصمه انه قادر على التكيف وقواته لهذا النوع من الحرب وجاء مونتجمري (قائد الحلفاء) ليبرهن أن البريطانيين ليس أقل قدرة من الألمان على هذا النوع من القتال. وكان الألمان قد اختاروا للفيلق الأفريقي جنوداً دربوا على القتال في المناطق الرملية الممتدة على سواحل بحر

البطي وأنزلوهم في تكتات تزيد في حرارتها على المعدل وأطعموهم الأغذية الجافة مع الاقتصاد الشديد بالمياه (مياه الشرب).

وفي ظل المناخات الباردة وحيث تتساقط الثلوج يتطلب الأمر دراية وحنكة سوقيّة عسكرية لهذا الغرض أيضاً. فالقيادة مثلاً كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من أيلول إذا ما أرادت أن تتجنب الأحوال مما يعيق دباباتها والياتها. كذلك اختارت شهر نيسان لغزو النرويج لان في هذا الشهر تشتد العواصف التي يمكن أن تتخذ ستاراً لتغطية الوحدات النازية الصغيرة. أما غزوهم لروسيا فقد حدد شهر حزيران للشروع به لان الأراضي الروسية وقتذاك أكثر ملائمة لمسيرة الدبابات الألمانية. واختار اليابانيون الفترة من آذار حتى مايس (فترة الرياح الموسمية الخارجة من القارة) لإرسال حملتهم العسكرية على بورما. وكان للضباب فائدة في تغطية حركة الانسحاب من دنكرك. وللعواصف الرملية اثر في حملة شمال أفريقيا واختير شهر حزيران (أقل الأشهر ضباباً) لغزو جزائر الوشيان.

وقد كان ولا زال للمناخ دور حاسم في الحروب. ويكفي أن نستشهد بما حصل عام 1889. لقد كانت السفن الحربية الأمريكية والألمانية على أهبة الالتحام في معركة بحرية في مياه جزر (ساموا) حينما هبت عاصفة مدارية هوجاء من النوع المعروف في المحيط الهادي أغرقت سفن الأسطولين ولم ينشب القتال وغير ذلك.

2-4-2 النبات الطبيعي

تشكل الموارد النباتية حجر الزاوية في البناء الاقتصادي للدولة. ذلك لما لها من ارتباطات أمامية وخلفية متشابكة مع العديد من أوجه النشاط الاقتصادي. فهي السبيل لصيانة أهم موارد الثروة الأ وهو التربة. ومن خلال ذلك نضمن صيانة للموارد المائية والزراعية بسواء. بالإضافة إلى فوائدها المباشرة في الاستهلاك الحيواني أو الإنساني أو النشاط الصناعي (الموارد الغابية والأحراش). ولسنا بحاجة لتعداد مزاياها. ولكن نود أن نوجز تقييمنا لكل صنف من أصناف الموارد النباتية في ظروف الأزمات أو الحروب.

فالغابات الكثيفة⁽²²⁾ التي لم تكن يد الإنسان قد امتدت إليها كانت درعاً تقي الشعوب والجماعات من الهجمات التي كان الأعداء يوجهونها إليها. يدل على ذلك أن الرومان عندما زحفوا من بلادهم نحو الشمال كي يخضعوا

العناصر الجرمانية اعتصم هؤلاء بغابات الزان والبلوط التي تغطي المنطقة الجبلية الممتدة جنوبي ألمانيا. فلم يستطيع الرومان التغلب عليهم. ويدل على ذلك أيضاً أن الروس عندما هاجمهم التتار من الشرق وأغاروا على ديارهم اعتصموا بالغابات المنتشرة في وسط روسيا. فلم يتمكن التتار من زحزحتهم عن مواضعهم.

الآن وبعد أن امتدت يد الإنسان تقطع الغابات وتطهير الأرض لأغراض زراعية بغية سد متطلبات الأمن الغذائي لم يعد للغابات ذلك الدور الذي لاحظناه. ناهيك عن أن التقدم الصناعي والتقني في مجالات المبيدات والمواد الكيماوية الأخرى ومعدات القتال ووسائل الطيران مما جعل أمر تطهير الغابات أو تجريفها من غطائها الأخضر أمراً ميسوراً كما فعلت القوات الأمريكية في حرب فيتنام في محاولة منها لقهر إرادة الشعب الفيتنامي. إلا أنه لم توفق أمام إصرار وإيمان الثوار الفيتناميين. ولم يتمكن الأمريكيون الذي بلغ عددهم نحو 700.000 جندي أن يحرزوا أي نصر عسكري ملموس في فيتنام الجنوبية بالإضافة إلى 600.000 جندي فيتنامي جنوبي. صحیح أن الغطاء النباتي الذي يغطي مساحات واسعة من فيتنام الجنوبية قد مكن الثوار من الاعتصام والاختفاء ثم مفاجأة الغزاة الأمريكيين وحلفائهم إلا أن الروح المعنوية العالية والأيمان بقضية الوطن كانت الزخم المضاعف لقدرات الثوار القتالية. فقد قدر بعض الخبراء العسكريين أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تدافع عن نفسها في فيتنام الجنوبية كان عليها أن تضع (40) جندياً نظامياً مدرباً أحدث تدريباً ومسلحاً بأحدث الأسلحة مقابل فرد واحد من قوات الثوار (الأنصار) فما بالك لو أرادت الانتصار⁽²³⁾.

وعموماً فالغابات طبيعية كانت أم صناعية عن طريق زراعة الإنسان لها تعد بؤراً لاعتصام القوات المسلحة. وقد حدثنا التاريخ المعاصر ضراوة المعارك التي دارت بين اليابانيين والإنكليز في غابات برما. فقد اعتصم اليابانيون بالغابات في تلك الجهات بعد أن استولوا عليها. وبناءً على ذلك لم يقو الإنكليز أو الأمريكيين على زحزحتهم من مواقعهم.

أما مناطق الاستبس فقد لعبت هي الأخرى دوراً مهماً في التاريخ. ورغم أن الاستبس حشائش المنطقة المعتدلة القصيرة إلا أنها كانت مصدراً لهجمات كل الجماعات الرعوية الخارجة منها. وهي جماعات درجت على الكر والفر واتخذت من القتال خصلة أو مهنة لها تمارسها سنوات الجذب. فقد خرجت جموعهم واتجهت شرقاً وغرباً نحو الأراضي المجاورة بهيئة موجات بشرية متعاقبة. وكانت الدول التي تقوم فيها تهوي أمام كل موجة لكي تقوم فيها دولة جديدة يشكل الرعاة الطبقة الحاكمة فيها. في حين يصبح

السكان الأصليون الطبقة المحكومة. من هذه الجماعات الهون الذين خرجوا من وسط آسيا واتجهوا نحو القارة الأوروبية. وخرج التتار من وسط أيضا وتوجهوا نحو شرق أوربا ووسطها. ويحدثنا التاريخ عن العديد من الدول التي سقطت أمام هجمات الرعاة. ولم يحدثنا التاريخ حتى الآن عن أي غزو لمناطق الاستبس من قبل الجماعات المجاورة. وهذا ما جلب انتباه السر هالفورد ماكندر عندما قرر أن هذه المنطقة تحتل نقطة الارتكاز في نظريته للقوة البرية المعروفة باسم نظرية السويداء (قلب العالم).

ويشكل العرب مثلاً آخر فقد خرجت جموعهم من شبه الجزيرة العربية في القرن السابع وانتشرت في البلاد التي تمتد في حوض البحر المتوسط وقضت على إمبراطوريتي الروم والفرس معاً.

وعموماً فإن أفضل البيئات النباتية هي البيئات المناخية المعتدلة الرطوبية حيث تنمو الغابات والمراعي إلى جانب بعضها مما يتيح الفرصة لتظهر الأرض في بعض منها لتضمن متطلبات الأمن الغذائي من الموارد الزراعية.

2-4-3 الموارد المائية

تعد المياه عنصراً مهماً من عناصر قوة الدول. ذلك لأهميتها المباشرة في الدول. ذلك لأهميتها المباشرة في حياة الإنسان بشكل مباشر. وتتباين الأحكام على مصادر المياه بالنسبة لقوة الدول. فالمياه السطحية تقف في المرتبة الأولى خاصة إذا ما كانت الدولة مالكة لمناطق الحوض (المنابع) والمجرى (النهر). أما بحالة وجود النهر في أكثر من دولة فتتوقف أهميته على العلاقات الدولية في الجيران ومدى الاحترام للاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وتسمى الأنهار التي تجري في دولة واحدة باسم الأنهار الوطنية. أما الأنهار التي تجري في أكثر من دولة فتسمى بالأنهار الدولية. وهذا هو محور نشاط الجغرافيا السياسية لما ينجم عن ذلك من مشكلات يرتبط البعض منها بالحدود الدولية والبعض الآخر بالملاحة الدولية. أما ما يرتبط بالملاحة النهرية فنود أن ندون أن استغلال الأنهار للملاحة يرجع إلى العصور الأولى لتاريخ البشرية. وكانت الأنهار هي المسلك الرئيسي للكشف عن المناطق المجهولة. كما حدث ذلك بأنهار الولايات المتحدة الأمريكية النابعة من الأبلش والمتجهة نحو الغرب. وكما حدث في نهر الأمزون في أمريكا

الجنوبية. وقد استغلت انهار أفريقيا في العصور القديمة لأغراض الملاحة بدرجة لا يتصورها الإنسان في الوقت الحاضر. فكانوا يستعملون القوارب الصغيرة للأنهار الصغيرة وكانت الأنهار السريعة التيار تستغل تياراتها في تسيير السفن نحو الأجزاء الجبلية الدنيا. وكانت تبني القوارب القوية للملاحة في المناطق الجبلية لتسيير مع الانحدار في اتجاه المصب ثم عندما تبلغ نقطة الوصول تباع أخشابها ويستفاد منها كمواد بناء أو وقود.

وكانت الضرائب الباهظة هي التي تثقل حركة النهر في العصور القديمة. فقد فرضت (30) ضريبة على نهر الراين بين بال في سويسرا إلى بحر الشمال بحيث فاقت الضرائب أحياناً قيمة السلع المحمولة.

وكانت تلك الظروف هي السبب في إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية. وكانت فرنسا أول من أقر هذا الحق وطبقته بالنسبة لنهر الميز والشلد عام 1792. علماً بأن مصب الشلد كان يقع تحت قبضة هولندا. وقد أغلقت هولندا ميناء انتورب أمام السفن ثم حررت جيوش الثورة الفرنسية في ذلك العام وأعلن المجلس التنفيذي للجمهورية حرية الملاحة في النهر لكل الدول التي تحيط به ولغيرها. وتلا ذلك عدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية فيينا 1814 والكونغو 1885 وغيرها.

وأهمية النهر للدولة تعتمد على طبيعة وادي النهر وعلى الظروف الطبيعية المحيطة به. فلا غرابة أن اعتمد كحد دولي لما يشكل من إعاقة أولاً ومناطق حماية ودفاع ثانياً. ولا تقتصر وظيفة النهر على انه عامل فصل بل انه عنصر وصل لما يبسر من إمكانية الحركة والاتصال بين الوحدات.

وعموماً فإن الأنهار لعبت دوراً مهماً في قيام الحضارات الأولى كحضارة وادي النيل ووادي الرافدين وحضارة الصين. فالصين تخترقها ثلاثة أنهار عظمى تنبع من الهضاب الداخلية وتجري نحو البحر. أبعداً شمالاً نهر الهوانج هو وهو يجري في أكثر جهات الهضبة انخفاضاً من جهة الشمال. أما نهر اليانجتسي والسيكيانج فهما ينبعان من هضبة التبت. وحيثما ينحدر اليانجتسي لا يتميز بأنه أطول الأنهار الصينية فحسب بل كونه يجري في أراضي مرتفعة في الجزء الأكبر من مجراه بعد انحداره من الهضبة وكل هذه الحقائق الجغرافية أثرت في مختلف العهود في أسلوب يماثل تماماً الأسلوب الذي أثرت فيه الحقائق المشابهة لها في التاريخ الأوربي⁽²⁴⁾.

وقبل أن نختم حديثنا عن الأنهار نود أن نسجل أنه إذا كان هناك دول نهريّة كما رأينا أنفاً فإن هناك دولاً دولتاوات Delta states ويبدو أن وجود هذه الدول لا يتفق والمنطق الجغرافي لأنها تتحكم في مصبات انهار تنتمي

لدول أخرى. وهولندا مثال جيد في هذا المجال. لأنها تتحكم في دلتا الراين والشلد والميز. فقامت هولندا كدولة بحكم موقعها لان الدول الأخرى لا تسمح لأي دولة قوية بالتسلط عليها. فأمان هولندا يرتبط بموضوع التوازن الدولي أكثر من قوتها البحرية الذاتية⁽²⁵⁾.

الهوامش والمصادر

1. جيمس فيرجريف: الجغرافيا والسيادة الدولية، سلسلة الألف كتاب، بقريب علي رفاة الأنصاري مراجعة د. عبد المنعم الشرفاوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956، ص 48-18.
2. د. محمد عبد الغني سعودي: المصدر السابق، ص 10-11.
3. د. فيليب رفة ود. عز الدين فريد: جغرافية العلوم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص 66.
4. د. محمد الديب: المصدر السابق، ص 46.
5. د. عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكي والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا تاريخ، ص 64.
6. ينظر للتفاصيل:
7. د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، ص 277-278.
8. د. عبد المنعم عبد الوهاب: ترجمة فايزكم نقش، مدخل في تاريخ العلاقات العامة الدولية، منشورات بحر المتوسط وعويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثانية، 1982، ص 32.
9. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص 65.
10. نفس المصدر، ص 74-75.
11. د. محمد أزهري السماك: الموارد الاقتصادية، بغداد، 1979، ص 221.
12. د. محمد الديب، المصدر السابق، ص 65.
13. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص 73.
14. د. محمد الديب، المصدر السابق، ص 76.
15. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص 71.
16. د. محمد رياض، المصدر السابق، ص 122.
17. د. عبد المنعم عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 97، نفس المصدر ص 110.
18. المصدر السابق، ص 41.
19. نفس المصدر، ص 43.
20. نفس المصدر، ص 23-24.
21. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص 82.
22. نفس المصدر: ص 82-84.
23. عن د. محمد متولي: المصدر السابق، ص 86.
24. للتفاصيل انظر: د. محمد عبد الغني سعودي، المصدر السابق، ص 37-49.
25. فيرجريف: المصدر السابق، ص 200.
26. للوقوف على بحوث تطبيقية لمشكلات تتعلق بالمناخ والأمن القومي.

ينظر: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العلاقات المكانية، بين الخصائص المناخية والأمن القومي في الوطن العربي، مجلة التربية والعلم، العدد 10، 1992.
للتفاصيل عن مشكلة الأمن المائي العربي ينظر: تحليل في التنظيم المكاني، دار، مالطا، 2000.
و أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: جغرافية الوطن العربي بمنظور معاصر، دار الأمل، أربد، الأردن، 2000.

3

الجغرافيا السياسية الاقتصادية في ترقية الدولة

1-3 تحديد مفاهيم(*)

1-1-3 الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة من فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

2-1-3 الصادرات والواردات من السلع

قيم السلع والخدمات المباعة إلى بقية أنحاء العالم وتلك المشتراة من بقية أنحاء العالم على أساس القيمة السائدة في السوق وقت التعامل ولا تشمل تلك السلع قيمة الخدمات وقيمة المعدات العسكرية المحولة بين الحكومات.

3-1-3 فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً صافي الصادرات من السلع والخدمات ناقص الواردات من السلع والخدمات زائد صافي الهبات العينية وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

4-1-3 ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة ويشمل:

(*) اعتمد في تحديد المفاهيم المستخدمة في النشاط التجاري على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، تونس 1999، ص 197-204.

أ. المعاملات السلعية والخدمات وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي.

ب. تغيرات الملكية وكذا التغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على والمطلوبات من العالم الخارجي لذلك الاقتصاد.

ج. التحويلات بدون والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية واية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو تغيرات لم يجر قيد مقابل لها.

3-1-5 الميزان التجاري

الصادرات والواردات من السلع مقومة بسعر السوق مضافاً إليها كافة الخدمات التوزيعية داخل الاقتصاد الذي يبيعها إلى اقتصاد آخر وتشمل تلك الخدمات الشحن والتأمين وغيرهما.

3-1-6 ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل:

3-1-6-1

الميزان التجاري بالإضافة إلى تكاليف الشحن وعمليات النقل الأخرى كخدمات المسافرين والمواد وغيرها، والسفر (نقل المسافرين والسلع والخدمات التي يحصلون عليها خارج مقر إقامتهم) ودخل الاستثمار (دخل المقيمين من موجوداتهم في الخارج ودخل غير المقيمين من موجوداتهم المالية في الدخل) بالإضافة إلى بنود أخرى.

3-1-6-2

السلع الأخرى والخدمات والدخل التي تتكون من معاملات السلع والخدمات والنقل التي لم تدرج في الميزان السابق سواء كانت رسمية أو خاصة وتشمل المعاملات الرسمية تعامل الحكومة المحلية (الحكومة المركزية والمصرف المركزي) مع الأجانب وغير المقيمين وكذلك الحكومات الأجنبية (بما في ذلك الهيئات الدولية) مع المقيمين، كما تشمل المعاملات الخاصة بالدخول الأخرى التي يحصل عليها المقيمين من الخارج سواء العمل أو الملكية.

3-1-7 الميزان التجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات بدون مقابل الخاصة التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات بدون مقابل الرسوم.

2-3 الموارد الزراعية

1-2-3- التصور العالمي للموارد الزراعية

تحظى الموارد الزراعية بأهمية خاصة بين الموارد الاقتصادية وتقف بمقدمة الموارد عند تحديد قوة الدولة طبقاً لمناهج الجغرافية السياسية. طالما أنها تشمل الموارد الغذائية وموارد الخامات الزراعية ذات العلاقة الصناعية. بما يمكن الدولة من تحقيق أهدافها في بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي وتظفر الموارد الزراعية بمكانة متميزة بين موارد العالم الاقتصادية عمالة وإسهاماً في الدخل القومي العالمي وإنتاجاً غذائياً وتجارة دولية وغيرها. فالموارد الزراعية تمتص نحو 58% من إجمالي سكان العالم.

وتحظى دول الشرق الأقصى بالمرتبة الأولى إذ تحتضن نحو 65% من سكان العالم الزراعيين وتظفر أفريقيا بنحو 10% منهم ويشكل هؤلاء قرابة ثلث سكان القارة الأوروبية باستثناء رابطة الدول المستقلة ويشكل الزراعيون نحو نصف سكان روسيا ويساهم السكان الزراعيون بنحو 40% من إجمالي السكان في الأمريكتين ومنطقة المحيط الهادي وتنبأين الأهمية النسبية للسكان الزراعيين تبعاً للدول أيضاً ففي المملكة المتحدة لا تتجاوز نسبتهم 5% في حين تصل إلى زهاء أكثر من نصف سكان الوطن العربي على أن ارتفاع نسبة العمال الزراعيين ليس دليلاً على المساهمة في الإنتاج وبالتالي قوة الدولة اقتصادياً فلإنتاج ضوابطه الأخرى كالتركيب العلمي والتقني والحضاري للسكان وهذا يشير إلى وجود بطلالة مقنعة في الأرياف العالمية لاسيما في دول العالم الثالث مما يشكل نقاط ضعف في التركيب الوظيفي لسكانها وبالتالي في قوة الدولة الاقتصادي، ولعل ما يؤكد صحة هذا التفسير هو أنه بالرغم من التناقض النسبي الملحوظ في عدد السكان الزراعيين في السنوات الأخيرة في عدد من دول القارة الأوروبية وآسيا إلا أن الزيادة في الإنتاج الزراعي أخذت في النمو مما يعكس لنا دور التقدم التقني والعلمي في هذا المجال.

وتساهم الموارد الزراعية بنحو ثلث الدخل القومي العالمي وإن كان هناك تباين نسبي في هذا العدد بالنسبة لأقاليم العالم المختلفة فالموارد الزراعية تسهم بنحو 65% من الدخل القومي الأفريقي والآسيوي وزهاء